جامعة العربي التبسي – تبسة –
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور مصر في مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا 2011-2018

مذكرة مقدمة لإستكمال ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبتان:
– رميساء حواوشي
– كميليا ميهوبي

إشراف الأستاذ(ة):
د. سمير كيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
باديس بن حدة	أستاذ مساعد أ	رئيسا
سمير كيم	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة:

2019 – 2018

جامعة العربي التبسي – تبسة –
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور مصر في مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا 2011-2018

مذكرة مقدمة لإستكمال ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالباتان:
– رميساء حواوشي
– كميليا ميهوبي

إشراف الأستاذ(ة):
د. سمير كيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
باديس بن حدة	أستاذ مساعد أ	رئيسا
سمير كيم	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد أ	عظوا مناقشا

السنــة الجامعيــة:
2019 – 2018

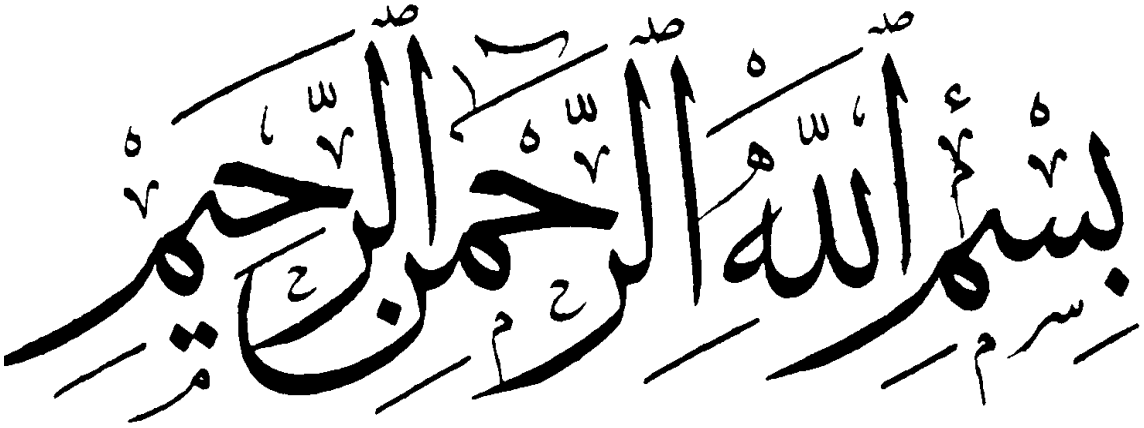

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

سورة التوبة الآية [105]

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

بعد الشكر والحمد لله على نعمته وفضله وبعد الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والإمتنان إلى الأستاذ المشرف "كيم سمير" الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه المذكرة، والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته العلمية ونصائحه القيمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور "إدريس عطية "على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات، فتقبل منا أرقى عبارات الإحترام والتقدير، وفقكم الله أستاذنا الكريم.

كما يسعدنا أن نشكر جميع أساتذة العلوم السياسية بجامعة تبسة لما بذلوه معنا من جهد في تحصيل العلم.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من قدم لنا أية مساعدة أو أسدى لنا نصيحة من أصدقاء وزملاء

ملخص الدراسة

عنوان الدراسة: دور مصر في مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا 2011–2018

تسعى هذه الدراسة إلى إشكالية البحث المتعلقة بمضامين الإستراتجية المصرية في مكافحة الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا، من خلال دراسة وتحليل الإستراتجية المصرية في مواجهة هذا التهديد الأمني البالغ الخطورة كما تهدف الدراسة أيضا إلى طرح بعض السبل في مواجهة ظاهرة الإرهاب بالمنطقة. من خلال مساعدة مصر لليبيا وجب على الحكومة المصرية مراعاة النظام السياسي القائم في ليبيا و محاولة التوفيق بين الرؤى المتباينة للفرق الليبية.حيث يمثل الإرهاب ظاهرة عالمية مست تقريبا جل الشعوب ما يجب قوله هو يجب على ليبيا أن تعتبر من التجارب السابقة للدول التي عانت من ويلات الإرهاب ومحاولة انتهاج استراتيجياتها وخير مثال على ذلك مصر وقبلها الجزائر.وأن نجاح الإستراتيجية المصرية في ليبيا مرتبط بمدى التوافق القائم بين الحكومتين في تبادل المعلومات والتقيد بالمناهج المتبعة في التنفيذ.

تهدف مصر من وراء تصدير إستراتيجيتها إلى ليبيا إلى خلق دور ريادي امني لها في المنطقة إضافة إلى ذلك تحسين صورتها و موقعها داخل القارة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط على اعتباره حكومة من الحكومات اليافعة.

انتهاج ليبيا للإستراتيجية المصرية في مجال مكافحة الإرهاب من شانه أن يحقق نتائج مبهرة لكن على ليبيا أن تراعي بعض الشروط التي يجب أن تتواءم وبيئتها السياسية و نظامها السياسي وفرقها المتصارعة.

Title of study: Egypt's role in combating terrorism in North Africa 2011-2018

This study aims at the problem of research related to the contents of the Egyptian strategy in the fight against terrorism in the North Africa region through study and analysis of the Egyptian strategy in the face of this security threat is very serious and the study also aims to put some ways in the face of the phenomenon of terrorism in the region.

Through Egypt's assistance to Libya, the Egyptian government must take into consideration the existing political system in Libya and try to reconcile the different visions of the Libyan teams.

- Terrorism is a global phenomenon that almost all people have to say. Libya should be considered as a past experience of countries that have suffered from the scourge of terrorism and try to adopt their strategies. A good example of this is Egypt and then Algeria.
- The success of the Egyptian strategy in Libya is linked to the extent of the existing consensus between the two governments in the exchange of information and adherence to the methods of implementation.

Egypt aims to create a leading security role in the region and to improve its image and position within the African continent and the Middle East as a government of young governments.

- Libya's adoption of the Egyptian strategy in the field of combating terrorism would achieve impressive results, but Libya should take into account certain conditions that must be adapted to its political environment, its political system and its conflicting factions.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

مقدمة

الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي والنظري للظاهرة الإرهابية 5

المبحث الأول: إشكالية التعريف بالإرهاب. 7

المطلب الأول: تعريف الإرهاب: 7

المطلب الثاني: أساليب الإرهاب. 16

المطلب الثالث: أشكال الظاهرة الإرهابية. 18

المبحث الثاني: دوافع الإرهاب 20

المطلب الأول: الدوافع السياسية. 21

المطلب الثاني: الدوافع الإجتماعية والاقتصادية. 23

المطلب الثالث: الدوافع الشخصية والنفسية والثقافية 25

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب 26

المطلب الأول: النظريات الكلية المفسرة لظاهرة الإرهاب 26

المطلب الثاني: النظريات الجزئية المفسرة لظاهرة الإرهاب 29

خلاصة الفصل الأول 31

الفصل الثاني: الإستراتجية المصرية لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا 32

المبحث الأول: التهديدات الإرهابية في شمال إفريقيا. 34

المطلب الأول: أنواع التهديدات الأمنية في المغرب العربي. 34

المطلب الثاني: تفاعلات الظاهرة الإرهابية عبر دول شمال إفريقيا. 39

المبحث الثاني:أسباب تنامي تطور الظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي. 42

المطلب الأول: أسباب وتنامي الظاهرة الإرهابية في الجزائر. 43

المطلب الثاني: أسباب تطور وتنامي الظاهرة الإرهابية في تونس. 45

المطلب الثالث: أسباب تطور وتنامي الظاهرة الإرهابية في المغرب: 46

المبحث الثالث:دور مصر في مكافحة الإرهاب في المغرب العربي 47

المطلب الأول:جهود مصر في مكافحة الإرهاب. 47

المطلب الثاني:دور مصر في مكافحة الإرهاب في إفريقيا 49

خلاصة الفصل الثاني 54

الفصل الثالث:دور مصر في مكافحة الإرهاب في ليبيا 55
المبحث الأول: دوافع وجود ا لإرهاب في ليبيا. 57
المطلب الأول: تنظيم داعش في ليبيا. 58
المطلب الثاني: تداعيات تنظيم داعش على ليبيا. عنوان المطلب غير ملائم 62
المبحث الثاني: إستراتجية مكافحة الإرهاب في ليبيا. 65
المطلب الأول: التحديات الإستراتيجية المصرية في ليبيا 65
المطلب الثاني: انعكاسات انتهاج الإستراتيجية المصرية في ليبيا لمكافحة الإرهاب. 69
المبحث الثالث: مدى تأثير الإستراتيجية المصرية على الأمن الليبي. 73
المطلب الأول: الانعكاسات السياسية والأمنية..... 73
المطلب الثاني: تقييم الاستراتيجية المصرية في ليبيا. 76
خلاصة الفصل الثالث 80
الخـــاتمـــة..... 81
قائمة المصادر والمراجع..... 84

مقدمة

عرفت الدول العربية مجموعة من التحركات والاضطرابات كانت فيه المطالب في جلها تتمحور حول الرفض التام للنظام الحاكم وتغيير نظام الحكم إلى ما هو أفضل بمعنى أخر عملية انتقال ديمقراطي جديد للشعوب العربية، ومن بين نتائج هذه التحركات بروز ظاهرة الإرهاب التي تفشت في منطقة شمال إفريقيا، وخاصة في دول المعرب العربي.

حيث تعتبر ظاهرة الإرهاب أحد أهم الظواهر التي شهدت تطور واسع بعد نهاية الحرب الباردة في شتى أنحاء العالم إلا أن منطقة شمال إفريقيا تمثل إحدى أهم المناطق التي تتمركز فيها الجماعات الإرهابية، وذلك تهديدا على الأمن القومي للدول وحتى على الأمن الإقليمي.

مما أصبح حاجزا أمام التعاون الدولي والإقليمي بين مجموعة من الدول منها شمال إفريقيا وخاصة منها إتحاد المغرب العربي.

و ليبيا كذلك لم تكن في معزل عما مس الدول الأخرى وبعد كل من تونس ومصر جاء الدور على ليبيا لإسقاط النظام الحاكم فيها والتوجه نحو أفاق جديدة، بيد أن الوضع في ليبيا مغاير عن سابقتيه من الدول بحيث عرفت ليبيا أزمات عدة جراء الحراك العربي وأضحت دولة تهددها الجماعات الإرهابية والطوائف وباءت ملامح التقسيم تلوح في الأفق.

من خلال تواجد تنظيم الدولة الإسلامية داعش في ليبيا جعل منها منطقة قابعة لهذا التنظيم وأصبحت تهدد دول الجوار بالرغم من وجود مقاومة ليبية لداعش إلا أنها لم تكن قادرة على الحد من عمليات الدولة الإسلامية وهو ما جعل من دولة الجوار مصر وحفاظا على دورها الريادي في المنطقة وإبرازا لدور الحكومة الجديدة بقيادة عبد الفتاح السيسي من تقديم المساعدة وان ترفع جل خبرتها في مواجهة الإرهاب إلى ليبيا تحت مسمى الإستراتيجية المصرية في مكافحة الإرهاب.

إن انتهاج ليبيا للإستراتيجية المصرية في مكافحة الإرهاب سيعطيها دافعا نحو المضي إلى وفاق بين القبائل المتصارعة وهو ما سيجعل من ليبيا تخرج من دوامة التهديدات الإرهابية وبذلك ترسم معالم بناء الدولة الليبية الجديدة وبذلك تتمكن ليبيا من تأكيد بوادر التعاون الدولي والإقليمي في مجال مواجهة التهديدات الأمنية.

أهمية الموضوع:

بعد التحركات التي عاشتها المنطقة العربية والتي أثرت بشكل كبير على أمن المنطقة، أصبحت الدراسات المتعلقة بموضوع الإرهاب تحتل أهمية بالغة وهذا نظرا للتطور الذي شهدته الظاهرة الإرهابية.

تكمن أهمية الموضوع في حديثه على أهم القضايا السياسية الدولية وهي الإرهاب والذي يعتبر من أهم القضايا التي يسعى الإنسان للقضاء عليها.

تزداد أهمية الحديث عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيوسياسية كمنطقة المغرب العربي، وكون الموضوع بسلط الضوء على ليبيا التي تعتبر من أكبر المناطق الإرهابية.

أهداف الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

أهداف علمية:

- التعمق في ظاهرة الإرهاب وذلك من خلال دراسة مفهومه والبحث عن خصائصه وأشكاله.

ـ التعمق في الإستراتجية المصرية في مكافحة الإرهاب في ليبيا.

أهداف عملية:

- البحث في كيفية التدخل المصري في ليبيا للقضاء على الإرهاب.

تهدف الدراسة إلى التحولات والتغيرات التي عرفتها الدراسات الأمنية والتوسع في مفهوم الإرهاب وإهتمام الباحثين بمدى تحقيقه والحديث عن التهديدات الأمنية ومن بينها الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا الذي يثير اهتمام الباحثين في هذا الإختصاص ،لأن هذا الفضاء متعدد القضايا والتهديدات، والرغبة في التعمق في الأسباب الحقيقية في تدخل مصرفي منطقة شمال إفريقيا، وتسليط الضوء على دراسة حالة ليبيا.

دوافع اختيار الموضوع:

تتنوع الأسباب وراء اختيار موضوع دور مصر في مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا بين الأسباب الموضوعية والذاتية، ويمكن تناولها كما يلي:

الأسباب الذاتية:

تتمثل الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع في اعتباره يدور حول منطقة انتمائنا السياسي والحضاري.

الأسباب الموضوعية:

السبب من اختيار هذا الموضوع هو أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث أصبح دور مصر في مكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي يلقى اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بحقيقة التدخل المصري في ليبيا.

الدراسات السابقة:

تم تناول الدراسة من عدة باحثين إما بشكل جزئي أو بشكل كلي وأهم هذه الدراسات:

ـ دراسة قدمها أحمد إبراهيم محمود بعنوان"**الإرهاب الدولي في إفريقيا:بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة"2008م** حاول الطالب من خلاله تحليل طبيعة التهديد الإرهاب في إفريقيا والبحث في تطور جهود مكافحته وانعكاسات ذلك على إفريقيا،حيث ركز بشكل كامل على تنظيم القاعدة في إفريقيا والأدوار التي تقوم بها.

ـ كتاب اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "**الارهاب ومحاربته في العالم المعاصر**"، تناولت هذه الدراسة وصف لظاهرة الارهاب على المستوى الداخلي و الاقليمي والدولي والجهود الدولية المبذولة لمكافحته، غير أن هذه الدراسة قامت بتقديم إطار عام عن هذه الظاهرة دون الخوض في احدى التجارب الدولية التي تعطي تصور واضح لأليات مكافحة الارهاب.

–دراسة قدمها إدريس عطية بعنوان"**الإرهاب في إفريقيا:دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**"تتسم بكونها تهديدا أساسيا للأمن الإفريقي بكل أبعادها ومستوياته،خاصة بعد أن أصبحت ظاهرة الإرهاب تكتسب أبعاد أكثر خطورة على القارة الإفريقية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001 م.

حاولنا من خلال دراستنا التطرق إلى ظاهرة الإرهاب في شمال إفريقيا بشكل عام وهذا ما تطرقوا إليه كل الدراسات حيث إختلفت هذه الدراسة إلى الجهود والإستراتيجيات المصرية للتصدي لهذه الظاهرة في ليبيا.

إشكالية الدراسة:

لقد أفرزت الأزمة في ليبيا وضعا أمنيا معقدا في منطقة شمال إفريقيا ،ودفعت بالمنطقة نحو مزيد من التحديات في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية،وعليه إخترنا صياغة الإشكالية التالية:

ماهي مضامين الإستراتيجية المصرية في مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا و ماهي تداعياتها على الأمن الليبي؟

أسئلة فرعية:

* فيما يمكن حصر السبل الليبية في مواجهة الإرهاب؟

* ما هي دوافع التعاون المصري الليبي في المجال الأمني؟

فرضيات الدراسة:

تعتبر الفرضيات تكهنات مسبقة حول الموضوع يضعها الباحثون لمعرفة الصلات بين النتائج والأسباب لتأتي خطوات الدراسة وتنفيها أو تثبتها، وعليه نبني دراستنا هذه على جملة من الفرضيات نحاول من خلالها تقديم تخمينات ومواقف مبدئية حول موضوع دراستنا:

1. كلما تم تراجع خطر الخلايا الإرهابية ساهم ذلك في نجاح الإستراتيجية المصرية في ليبيا في مكافحة الإرهاب.
2. تظافر الجهود الليبية المصرية في مجال مكافحة الارهاب من شانه خلق ركيزة امنية تجاه التهديدات الاخرى

حدود الدراسة:

. الحدود المكانية: ترتكز هذه الدراسة على المقاربة التي تظهر مدى تأثير الإرهاب على أمن دول شمال إفريقيا وتحديدا في منطقة ليبيا.

. الحدود الزمانية: تتمحور دراستنا هذه على الفترة الممتدة من 2011 م إلى غاية 2018 م.

الإطار المنهجي:

في إطار هذه الدراسة العلمية تم استخدام مجموعة من المناهج الآتية:

. المنهج الوصفي: تم التطرق إلى المنهج الوصفي محاولة منا للوصول إلى المعرفة الدقيقة أو التفصيلية لمشكلة الإرهاب و الطرق و السبل لمحاربة هذه الظاهرة من خلال فهم أدق التفاصيل و وضع إطار علمي ممنهج و الوصول لوضع إستراتيجية للسياسات و الإجراءات المستقبلية الخاصة بها

. منهج دراسة الحالة: يقوم منهج دراسة الحالة على التركيز على حالة واحدة ومعالجتها من جميع جوانبها ما يعطي صورة واضحة وشاملة حولها.

وهنا تطرقنا لهذا المنهج في اختيارنا لحالة ليبيا.

تقسيم الدراسة:

في إطار هذه الدراسة تم الاعتماد على خطة تتألف من ثلاثة فصول:

الفصل الأول نتحدث فيه عن الإطار المفاهيمي والنظري للظاهرة الإرهابية وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول تحت عنوان إشكالية التعريف بالإرهاب وقد تطرقنا فيه إلى التعريف بالإرهاب وكذلك دوافع الإرهاب وأخيرا المقاربات النظرية المفسرة للإرهاب.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان الإستراتجية المصرية لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا وقد تطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول تناولنا فيه التهديدات الإرهابية في شمال إفريقيا وفي المبحث الثاني فهو أسباب تنامي الظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي أما المبحث الثالث فكان دور مصر في مكافحة الإرهاب في المغرب العربي.

وأما الفصل الثالث والأخير فكان عبارة عن دراسة حالة ليبيا وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث: الأول بعنوان دوافع وجود الإرهاب في ليبيا والمبحث الثاني إستراتجية مكافحة الإرهاب في ليبيا أما المبحث الثالث مدى تأثير الإستراتيجية المصرية على الأمن الليبي.

وانتهت الدراسة بخاتمة جمعت أهم النتائج.

الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي والنظري للظاهرة الإرهابية

الإرهاب ظاهرة قديمة، وهي مستمرة في سياق التطور البشري من حيث التوجهات والأدوات، بحيث تحتل الظاهرة موقعا هاما في سلم أولويات مشكلات المجتمع الدولي، حيث يعد من بين التحديات التي تواجه العالم خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م. أصبحت الظاهرة ليست مرتبطة بمنطقة جغرافية معينة فحسب وإنما أصبحت عالمية الطابع، بحيث يشكل انتشارها قلقا دوليا لما تحدثه من تهديد للأمن والسلم الدوليين.

حيث أدت موجة الإرهاب التي انتشرت في كافة أنحاء العالم في السنوات الأخيرة إلى التباين بالآراء والاجتهادات فيما يتعلق بدراسة الظاهرة الإرهابية.

لذلك وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الإرهاب والذي قد يتضمن ثلاث مباحث، وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب .حيث في المبحث الأول سنتطرق إلى: إشكالية التعريف بالإرهاب، والذي بدوره يحتوي على تعريف ظاهرة الإرهاب، والتطور التاريخي للظاهرة الإرهابية، وأشكال الظاهرة الإرهابية،والمبحث الثاني:تحت عنوان دوافع الإرهاب، التي تتمثل في الدوافع السياسية، والدوافع الاجتماعية والاقتصادية والدوافع الشخصية والثقافية، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب، والتي تتمثل في النظريات الكلية والنظريات الجزئية المفسرة لظاهرة الإرهاب.

المبحث الأول: إشكالية التعريف بالإرهاب.

شهد العالم الكثير من الحوادث والجرائم التي من شأنها تهدد أمن وسلامة البشرية، ومن بين هذه الجرائم ما يعرف بالظاهرة الإرهابية،التي عرفت منذ زمن بعيد تطورا ضخما ، بصورة أصبح من الصعب إمكانية التنبؤ المسبق لمختلف جرائمها، حيث تجاوزت الحوادث الإرهابية حدود الدولة الواحدة لتمتد إلى عدة دول مكتسبا بذلك طابعا علميا.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب:

حيث تختلف تعريفات الإرهاب ومفاهيمه من بيئة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر ما أثار جدلا كبيرا حول مفهوم هذه الظاهرة.

أولا:مفهوم الإرهاب:

لا يوجد إتفاق عام حول مفهوم الإرهاب لدى المتخصصين سواء في العلوم السياسية أو في الإستراتيجيات المعاصرة أو لدى علماء النفس أو الاجتماع وإن كانت هناك محاولات لتحديد المفهوم يتحدد فيما يلي:

*** الإرهاب في اللغة العربية:**

ورد في لسان العرب في مادة "هب": "رِهبَ، بالكسر يررهبُ رهبةً ورُهباً، بالضم، ورهاباً أي خاف ورهب الشيء رهباً، ورهبهُ: خافه، والاسم؛ الرُّهبُ، والرُّهبى، والرهبوتُ، والرهبوني/ ورجل رهبوت، يقال: رهبوت خيرُ من رحموت، أي لأن ترهب خير من أن ترحم. وترهب غيره إذا توعده وأنشد الأزهري العجاج يصف عيراً وأتته: تعطيه رهباها إذا ترهبا على اضطمار الكشح بولاً زغربا عصارة الجزء الذي تحلبا رهباها: الذي ترهبه، كما يقال: هالك وهلك. إذا تهربا: إذا توعدا. وقال الليث؛ الرهب، جزم، لغة في الرهب قال: الرهباء اسم من الرهب، نقول: الرهباء من الله والرغباء إليه، وفي حديث الدعاء: رغبة ورهبة إليك.

الرهبة: الخوف والفزع جمع بين الرغبة والرهبة. وفي حديث رضاع الكبير: فبقية سنة لا أحدث بها رهبته. قال ابن الأثير: هكذا جاء في رواية أي من أجل رهبته، وهو منصوب على المفعول له. وأرهبه ورهبه: أي أخافه وفزعه. واسترهبه: استدعى رهبته حتى رهبه الناس.[1]

[1] – أبي الفضل ابن منظور، **لسان العرب** .(بيروت، دار صادر، ط3، مجلد الأول، مادة رهب،سنة)، ص ص 436-437.

وبذلك فسّر قوله عز وجل: ﴿**وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ(116)**﴾[1]، أي أرهبوهم.

*** الإرهاب في اللغة الفرنسية:**

فنجد كلمة terreur أو كلمة terrorisme حيث أن terreur يقابلها في اللغة العربية كلمة الرعب أما terrorisme فيقابلها في اللغة العربية كلمة الإرهاب وأن الكلمتان مترابطتان من حيث المعنى والمدلول.

*** الإرهاب في اللغة الإنجليزية:**

نجد في اللغة الإنجليزية كلمة terror وهي الأكثر شيوعا والتي يرجع أصلها إلى كلمة لاتينية ذعر وفزع أما الثانية ters وتعني الترويع الرعب الهول.[2]

ثالثا: تعريف الإرهاب في الموسوعة والمعاجم:

1- معجم الوسيط:

عرف الإرهاب بأنه وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافها السياسية.

2- قاموس لاروس:

يعرف الإرهاب بأنه: مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أنماط من العنف تستخدمه الحكومة.[3]

3- قاموس بنغوين للعلاقات الدولية:

يعرف الإرهاب على أنه استعمال أو تهديد باستعمال العنف بشكل منهجي بغية تحقيق أهداف سياسية.[4]

---

[1]- سورة الأعراف، الآية: 116.

1- حسن طوالبة، **العنف والإرهاب في منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا.**(عمان :جدارة للكتاب العالمي، 2005) ص17.

[3]- محمد وليد أحمد جرادي ،**الإرهاب في الشريعة والقانون.**(بيروت،:دار النفاس،2008) ص ص 13-14.

[4]- غراهم إيفاتر وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،تر.مركز الخليج للأبحاث.(الإمارات مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص513.

4- الموسوعة السياسية:

استخدام العنف الغير قانوني أو التهديد بأشكاله المختلفة،كالاغتيال أو التشويه أو التعذيب،أو التخريب بغية تحقيق المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات أو المؤسسات، أو وسائل الحصول على معلومات أو ميل بشكل عام لاستخدام الإكراه لإخضاع أي طرف منادي لمشيئة الجبهة الإرهابية.

5- الموسوعة العالمية:

عرفت الإرهاب بأنه الشخص الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين وذلك وفقا لإستراتيجية محددة مما سبق يتضح أن القاسم المشترك بين مختلف التعريفات لمفهوم الظاهرة الإرهابية يتمثل في أنها نمط من أنماط العنف ذي الطبيعة السياسية.[1]

رابعا: التعريف الفقهي الغربي للجريمة الإرهابية.

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تصاحب محاولات وضع تعريف للإرهاب فقد بذلت جهود فقهية كثيرة سواء من الفقهاء أو الأكاديميين أو في ممارسة العملية الدولية داخل المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية المختلفة ومن هذه التعريفات ما ذكره الفقهاء.

الفقيه ويلكنسون: يعرف الإرهاب بأنه " نتاج العنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول إلى أهداف سياسية معينة يصبح من أجلها بكافة المعتقدات الإنسانية والأخلاقية".[2]

الفقيه سوتيل: بأنه العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد.[3]

الفقيه سالدانا: في مفهومه العام بعلم الإجرام كل جنحة أو أجنحة سياسية أو اجتماعية يؤدي ارتكابها أو الإعلان عنها إلى إحداث ذعر عام ويخلق بطبيعته خطر عاما.

الفقيه بولوك: عرف الإرهاب أنه طبيعة سياسية ويستهدف الحصول على استقلال إقليم من الأقاليم أو قلب نظام الحكم أو التعبير عن اعتراض على بعض من مظاهر سياسة الدولة.

---

[1] - عبد الوهاب الكيلاني،**الموسوعة السياسية**.(عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع،1990)، ص 135.

[2] - أحمد محمد رفعت وصالح بكار الطاير،**الإرهاب الدولي**.(باريس: ،مركز الدراسات العربي الأوروبي،ط1998،1) ص 215.

[3]- Sotille, « le terrorisme internationale » Recueil des cours de l'académie de droit international, Vol65,1938, P96.

الفقيه ليمكن فيري: إن جريمة الإرهاب الدولي تقع عند توافر العناصر التالية:

- تكرار وقوع أفعال الإرهاب أو تنوعها.
- أن تكون التصرفات الإرهابية بقصد خلق توتر أو اضطراب في العلاقات الدولية.
- أن يكون هناك اختلاف بين:
- جنسية الفاعل.
- جنسية الضحية.
- جنسية المكان الذي وقعت فيه العملية الإرهابية.[1]

خامسا: التعريف الفقهي العربي للجريمة الإرهابية.

يرى **الدكتور عبد العزيز سرحان** أن الإرهاب يرتكز على الاستعمال غير المشروع للقوة ويعرف الإرهاب الدولي بأنه: "كل اعتداء الأزواج والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة، ويذهب إلى أن العمل الإرهابي طابع دولي ومن ثم يعد جريمة دولية، حيث يكون الإرهاب متعلقا باستعمال مشروع للقوة طبقا لأحكام القانون الدولي الاتفاقية والعرقية.[2]

يعرف **الدكتور نبيل حلمي** الإرهاب على أنه الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما ليحاول البعض أن يجعل من الإرهاب والنضال الثوري وجهان لعملة واحدة.[3]

*** التعريف الإجرائي:**

الإرهاب هو كل استخدام أو تهديد باستعمال العنف الغير مشروع من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد، ويكون ايضا دولة ضد دولة أخري لبث الخوف والرعب والرهب والفزع بين الناس، حيث يمكن أن تكون أطراف داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف معينة،ويحمل هذا الفعل رسالة ما إلى الضحايا الآخرين

---

[1]– Bernard bouloc, le terrorisme problèmes actuelles de science criminelle, Marseille: Presses universitaires, 1989 P65.

[2] –Ibid,p 226.

[3] – أحمد محمد رفعت، مرجع سابق، ص 226.

المحتملين ليبث الرعب في أنفسهم.لتحقيق أهداف سياسية معينة،ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي، أي يحمل رسالة ما إلى الضحايا الآخرين المحتملين ليبث الرعب في أنفسهم.[1]

لا نجد أيه تعريفات لباحثين في العلاقات الدولية مازالت هذه الملاحظة كما هي؟؟؟

ثانيا: التطور التاريخي للإرهاب

مثلت هجمات 11 سبتمبر ذروة تطور طويل في ظاهرة الإرهاب، وهو تطور لا يقتصر على مضمون العمل الإرهابي وطبيعته بحد ذاته، ولكنه يشمل متغيرات البيئة الدولية التي يتحرك فيها وتعتبر العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي، فبرغم أن جوهر الإرهاب يظل واحدا وهو استخدام العنف، أو التهديد، باستخدامه من أجل إثارة الخوف والهلع في المجتمع، من خلال استهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام الحكم كله في المجتمع، لتحقيق هدف سياسي معين – فأن أشكال الإرهاب وأساليبه تختلف وتتطور بسرعة مع الزمن كما يتأثر الإرهاب، إلى حد كبير بخصائص نظام الدولة وتوازناته، وهي التي تترك بالضرورة تأثيرا جوهريا على ظاهرة الإرهاب من حيث الأهداف والأولويات.

1/ الإرهاب في العصور القديمة:

لقد عرف الإرهاب منذ فجر التاريخ الفرعوني في مصر حينما كانت إمبراطورية شاسعة الأرجاء حيث وجدت بعض البرديات التي تشير إلى صراع دموي بين أحزاب الكهنة للدفاع عن أفكار معينة كما أن الإمبراطوريتين الهيلينية والرومانية، عرفنا أصنافا عديدة من الإرهاب انعكس بعد زوالهما على الحضارات المسيحية والإسلامية التي ظهرت عبر التاريخ. وغالبا ما كان الإرهاب في هذه الحقبة من الزمن يصطبغ بالصبغة الدينية، فقد كانت أول منظمة إرهابية عرفها التاريخ هي منظمة السيكاري وقد شكلها بعض المتطرفين من اليهود الذين وفدو إلى فلسطين في نهاية القرن الأول قبل الميلاد بعد أن شردهم البابليون عام 586 ق.م حيث كانت فلسطين جزءا من الإمبراطورية الرومانية، وكان هدفهم إعادة بناء الهيكل الذي سمي بالمعبد الثاني، وقامت هذه المنظمة بحملة اغتيالات وإحداث حرائق وأعمال عنف وتدمير ضد الرومان، وانتهى الأمر إلى تدمير هيكلهم عام 70م وشردهم الرومان بما يعرف بالدباسيورا.[2]

[1] – ب.أ، **أعمال ندوة الإرهاب والعولمة.**(الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2006)، ص63.

[2] – جمال زايد هلال أبو عين،**الإرهاب وأحكام القانون الدولي.**(عمان:،عالم الكتب الحديث،2008) ص ص 84-86.

2/ الإرهاب في القرون الوسطى:

في هذه المرحلة التاريخية بدأ يظهر الإرهاب بشكل أكثر وضوحا وقد سجلت القرون الوسطى أبشع وأروع صنوف البطش والعنف متمثلة في محاكم التفتيش التي نصبها الباباوات للانتقام من كل لا يدين بالولاء للكنيسة البابوية، كما شهد تاريخ العالم في العصور الوسطى ودون انقطاع قتل واغتيال الملوك وإخوانهم، وذلك للسيطرة والحكم.

وقد ظهر في هذه الحقبة العديد من صور الإرهاب كخطف الرهائن واحتجازهم والذي يمكن القول أنه ظهر لأول مرة في هذه الفترة الزمنية.[1]

3/ الإرهاب في العصر الحديث:

لقد ظهرت جميع صور الإرهاب في العصر الحديث وأصبح يمارس من قبل الدول والمنظمات والأفراد وانتشار الإرهاب بشكل كبير حتى أصبح ظاهرة عالمية ويمكن القول أن السبب في ذالك يعود إلى افتقار النظام السياسي إلى الحزم في الرد على الانتهاكات والمخالفات التي تتعرض لها المواثيق الدولية بعقوبات دولية شاملة ورادعة ضد هذا المظهر.

ويمكن القول أن الإرهاب في العصر الحديث أصبح صالحا للاستخدام كبديل للحروب التقليدية،ذلك إن الإرهاب قد يستخدم لإثارة الأحداث الدولية وحالة التوتر والاستعداد والترقب لدى الدولة المعادية ،ويرجع نجاح الإرهاب إذ أنه لا يكلف الدولة التكاليف الباهظة للحرب التقليدية، وفي نفس الوقت، فإنه يؤثر تأثيرا بالغا في سكان الدولة المتحاربة لما يصحبه من رعب وفزع وتوقع عمليات إرهابية في أي وقت أو موقع في الدولة.

وإذا كان الإرهاب قد نما وزاد في العصر الحديث وانتشر بشكل كبير وواضح، فغن ذلك يعود لمجموعة من العوامل أو الأوضاع التي ساعدت على ذلك ولعل أبرزها العوامل السياسية أو الأوضاع السياسية الولية.

بعد ظهور ملامح النظام الدولي الجديد، الذي يكرس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية حيث أفرز هذا الواقع أنماطا جديدة من المنظمات التي تتوسل الإرهاب في نشاطها ومدارس إرهابية جديدة، ووسائل إرهابية

[1] – د. إمام حسين خليل، **الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، دراسة تحليلية نقدية.**(دار مصر المحروسة، القاهرة، 2002)، ص 139.

أكثر تطورا واشد خطرا. والدليل على ذلك ما حصل بعد 11 أيلول عام 2001 في واشنطن وانهيار برجي التجارة الدولية وما أعقب على ذلك من صراعات على الساحة الدولية.[1]

ثالثا: حدود العلاقة بين الإرهاب والمفاهيم المرتبطة به.

يختلط مفهوم الإرهاب بالكثير من المفاهيم الأخرى التي تتدخل وتتقارب معه كالعنف السياسي الجريمة المنظمة الكفاح المسلح الجريمة السياسية ...وغيرها ومن خلال هذه المفاهيم التطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف على شكل عناصر.

*** الإرهاب والعنف السياسي:**

يوجد تقارب كبير بين الإرهاب والعنف السياسي الذي هو-كما يراه" تيد هندريش"-بأنه اللجوء إلى القوة لجوءا كبيرا أو مدمرا ضد الأفراد أو الأشياء لجوءا إلى قوة يحضرها القانون موجها لأحداث تغيير في السياسة أو في نظام الحكم أو أشخاصه.ولذلك فإنه موجه أيضا لإحداث تغيير في وجود الأفراد في المجتمع وربما في مجتمعات أخرى ويتفق الكثير من العلماء في النظر للعنف السياسي من خلال ثلاث زوايا تحدد مفهومه وتركيبه.

*** الزاوية السيكولوجية:** تعرف العنف على أنه انفجار يتخذ صيغة لا تخضع للعقل وغالبا ما يتخذ العنف شكل الجريمة أو أسلوب التهور الهستيري.

الزاوية الأخلاقية: العنف هو العدوان على ملكية الآخرين وحريتهم.

الزاوية السياسية: العنف هو استخدام القوة للاستيلاء على السلطة أو استغلالها أو البقاء فيها.

*** نقاط الاختلاف:**

- الإرهاب عادة ما تكون الدعاية لقضية ما.
- الإرهاب الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي.
- الفعل الإرهابي عادة ما يركز على تأثير العقل وقلب الجماهير.[2]

---

[1]- جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سابق ، ص 88.

[2]- عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي دراسة مقارنة من النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا.**(مكتبة مدبولي، دون بلد النشر ، 1997م)، ص27.

والعنف بصفة عامة هو كل سلوك مادي ينشأ عنه حدث مادي في شخص كالضرب الجرح ومن ثم إذا كان العنف هو الإكراه المادي الواقع على شخص أو جماعة لإجبارهم على سلوك معين فإن الإرهاب يتجاوزه لأن العنف أهم مميزات الجريمة الإرهابية وإذا وجدت علاقة بين الجاني والمجني عليه في جرائم العنف فإنها تكاد تنتفي بين الإرهابي وضحاياه في كثير من الأحيان.[1]

*** الإرهاب والتطرف:**

يعتبر التطرف من بين الظواهر التي ارتبطت بمفهوم الإرهاب وقد شمل التطرف الجوانب الدينية على الخصوص في مختلف المجتمعات أين قامت حروب عقائدية طاحنة فالتطرف الديني ليس وليد أحداث 11 سبتمبر 2001م الذي ارتبط بالعنف الإسلاماوي فقد عرفت ألمانيا حرب دينية بين مختلف مقاطعاتها سميت بحرب الثلاثين عاما أين ظهرت صراعات دموية بين الكنائس المسيحية شملت البروتستانية والكاثوليكية وغيرها حيث نجد علاقة وطيدة بين الإرهاب والتطرف فالتعصب الديني غالبا ما يؤدي إلى الإرهاب وتجدر الإشارة هنا إلى أن التدين لا يعني الإرهاب ولا يمكن القول بأن الشخص المتدين هو إرهابي فالتدين لا يعتبر إرهابا إلا إذا اقترن بأفعال الترويع والترهيب للمواطنين.[2]

فإن العلاقة وثيقة بينهما باعتبار أن التطرف يعد المرحلة الأولى للإرهاب، وكمثال على ذلك فإنه إذا كان شعور الكراهية لغير المسلمين مجرد تظرف، فإن التعدي عليهم يعد إرهابا، هذا يعني أن التطرف مرحلة سابقة على الإرهاب قبل تطوره.[3]

*** الإرهاب والجريمة السياسية:**

لقد اختلفت الآراء الفقهية حول معنى تعريف الجريمة السياسية ، ومما ضاعف من صعوبة وضع مثل هذا التعريف ،أنه نادرا ما توجد هناك جريمة سياسية خالصة، أي تقع على حق سياسي فقط، بل الغالب أن تكون الجريمة السياسية مركبة أو نسبية، بمعنى أنها إنما أن تقع اعتداءا على حقين في وقت واحد، أحدهما

---

[1]– رمسيس بهنام،القسم الخاص في قانون العقوبات العدوان على أمن الدولة الداخلي والعدوان على أمن الأشخاص والأموال ،(مصر ،منشأة المعارف،سنة 1982م)، ص184.

[2]– صالح بن غانم السدلان، "**أسباب الإرهاب والعنف والتطرّف**". (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ب.س.ن) ص ص 04-05

[3]– بسيوني هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته.** (الإسكندرية، دار الجامعة، سنة 2009م)، ص120.

سياسي والآخر غير سياسي، وإما أن تقع اعتداءا على حق غير سياسي، ولكنها في نفس الوقت تتصل على نحو وثيق باضطراب سياسي[3]، وعليه فإن الجريمة السياسية هي التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا.[1]

إن التفرقة بين الإرهاب والجريمة السياسية يعد مسألة محسوسة في المجتمع الدولي، فإذا كان الإرهاب هو العنف المنظم المتصل لتحقيق أهداف سياسية ،فإن الجريمة السياسية لا يشترط فيها دائما أن تكون عنفا، وحتى لو كانت عنفا فإنه ليس متصلا أو منظما، ويعد البعض كل جريمة ترتكب في الدولة جريمة سياسية ما دامت تهدد سلامتها الداخلية أو الخارجية، وهي جرائم عادة ما ترتبط بالإضطرابات السياسية.[2]

إن المعيار الأساسي للتفرقة بين الظاهرتين يكمن في الهدف والقصد من وراء القيام بالأعمال الإرهابية وارتكاب الجرائم ذات الطابع السياسي، وعليه كان جائزا القول بأن كل عمل إرهابي ينطوي على فعل أو عمل من أعمال العنف له طابع سياسي، بينما لا يمكن القول بأن كل جريمة سياسية تنطوي على عمل إرهابي.[3]

*** الإرهاب والجريمة المنظمة:**

تكتسي الجريمة المنظمة درجة عالية من الخطورة على أمن واستقرار المجتمعات البشرية حيث أن الجريمة المنظمة تتكون من شخصين أو أكثر وتكون منظمة وتركز نشاطاتها المخدرات بمختلف أنواعها تجارة غير شرعية خصوصا النصب والاحتيال والسطو والخطف والاغتيالات.

*** التمييز بين الإرهاب والجريمة المنظمة:**

أ/ أوجه الإختلاف:

- يهدف الإرهاب إلى تحقيق مطالب وأغراض سياسية وذلك بإرغام الدولة على اتخاذ قرار معين يخدمها أو الامتناع على اتخاذ قرار ضدها بينما الجريمة المنظمة تحقق أكبر فائدة ممكنة بطرق غير شرعية.
- الأشخاص القائمون بالجريمة المنظمة تحركهم إلا مصالحهم الخاصة بينما يرتكبون الإرهاب أعمالهم بدافع أيديولوجي انفصالي ولا يتبعون في كل الأحوال مصالحهم الشخصية بل يضحون بتلك المصالح.[4]

ب/ أوجه التشابه:

---

[1]- عبد العزيز عبد الهادي، مخيمر ،**الارهاب الدولي**. (بيروت ، دار النهضة العربية،سنة1986م)، ص110.

[2]- بسيوني، مرجع سابق، ص103.

[3]- المرجع نفسه، ص 102.

[4]- بسيوني، مرجع سابق، ص 39.

- حيث أنهم يتشابهون في الطرق والعمل والتخطيط.

- كلاهما يؤثران في المجتمع والدولة وينشران الفزع والخوف في أوساط المستهدفين بعملياتهم.

- كلاهما يؤثران بشكل كبير على استقرار الدولة مما قد ينعكس سلبا على استقرار والأمن الدولي.

المطلب الثاني: أساليب الإرهاب.

يتخذ الإرهاب وسائل وأساليب عديدة تستخدمها الجماعات الإرهابية الفاعلة لتحقيق أهدافها وإثبات نفسها، ومن هذه الأساليب نجد:

1/ اختطاف الطائرات:

ويقصد به قيام شخص أو عدة أشخاص على ظهر إحدى الطائرات بل الإستيلاء عليها في حالة طيران باستخدام القوة وتحويل مسارها إلى الوجهة المراده من طرف الخاطفين وذلك يقصد عقد صفقة أو الحصول على تنازلات مقابل الإفراج عن المختطفين والطائرة.[1]

وقد بلغت هذه الطائرة ذروتها خلال الفترة الممتدة من عام 1968م إلى عام 1972م واستثمرت في فرض تهديدها رغم تناقص عددها ولعل أبرزها في العصر الحالي اختطاف الطائرات الأربعة لهجمات 11سبتمبر2001م على برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاغون في العاصمة واشنطن وهناك عدة أساليب في نفس السياق تتخذها العمليات الإرهابية ضد سلامة الطيران المدني مثل تخريب الطائرة أثناء طيرانها أو أثناء وجودها على أرضية المطار أو اختطافها بقصد اللجوء السياسي أو بقصد طلب فدية أو إطلاق صراح المسجونين.[2]

2/ حجز الرهائن:

احتجاز الرهائن صورة من صور الإرهاب قد تكون متلازمة غالبا مع عملية اختطاف الطائرات التي وتغيير مسارها بالقوة وتعد من أخطر صور الأعمال الإرهابية.

غير أن هناك صورا أخرى لحجز الرهائن ذات الصلة بعمليات اختطاف الطائرات، ومثال ذلك بعض عمليات السطو المسلح، والتي يتم فيها احتجاز الرهائن وسيلة لتسهيل عملية هروب المجرمين من مسرح الجريمة.

---

[1]- علي يوسف شكري، **الإرهاب الدولي**".(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، سنة2008م)، ص60.

[2]- حريز، مرجع سابق، ص41.

هذا في حالة ما إذا كان الغرض إجراميا أما إذا كان الغرض سياسيا فغالبا ما يكون الضحايا من بين الشخصيات التي تشغل مناصب سياسية مهمة في الحكومات أو البنوك أو المؤسسات الدولية أو ممثلي الدول لدى المؤتمرات أو الاجتماعات الدولية.[1]

3/ الاغتيالات:

تعتبر جريمة الاغتيالات من أبرز وأبشع الجرائم والاغتيال هو حادث اعتداء بصورة مفاجئة يذهب ضحيته شخص أو أشخاص من قبل القائم على الاغتيال وقد عرفت المجتمعات هذا الأسلوب منذ القدم كما طورت بعض الدول وسائل تنفيذ عمليات الاغتيال باستخدام الطائرات والصواريخ الموجهة وهو ما تلجأ إليه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

والاغتيالات بصفة عامة أسباب عديدة تختلف تبعا للدوافع وتختلف كذلك من حادث لآخر ويمكن أن نذكر على سبيل المثال.

* الاغتيال الإرهابي هو ما تنفذه جماعات إرهابية ضد السلطات لتظهر عجزها عن تحقيق الأمن.
* الاغتيال السياسي وهو يهدف إلى خصم سياسي.
* اغتيال الطغاة وهو ما يقوم به أفراد الشعب.
* الاغتيال من أجل لفت النظر إلى القضية.
* الاغتيال بدافع شخصي وذلك لسبب الثأر.

4/التخريب:

من بين الأساليب الشائعة للإرهاب عمليات التخريب التي تطال المنشآت العامة وإلهامها سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وقد يستهدف الإرهاب مواقع مدنية آمنة لا علاقة لها لا بالجانب العسكري ولا الأمني ولكن بقصد الانتقام أو الإيحاء للمواطنين بأن السلطة غير قادرة على توفير الأمن وأن التخريب يشمل حتى المنظمات الدولية والإقليمية وعموما فإنه غالبا ما يكون الهدف من هذه العمليات زعزعة الكيان الأساسي للدولة أو إثارة الخوف بين المواطنين للتأثير عليها لتغيير قراراتها حول موضوع ما.[2]

5/ إلقاء القنابل وزرع المتفجرات.

---

[1]– أسامة محمد بدر،**مواجهة الإرهاب دراسة في التشريع المصري والمقارن.** (مصر،النشر الذهبي للطباعة،2000) ص63.

[2]– هاني الخير، **أشهر الاغتيالات السياسية في العالم.**(بيروت: دار أسامة، ط1، 1998)، ص7.

يعد إلقاء القنابل وزرع المتفجرات من أكثر وأبشع الأساليب استخداما من طرف الإرهابيين فالتاريخ الدولي حافل بعدة عمليات في هذا المجال لأن القنابل والمتفجرات عرفت تطورا كبيرا مما جعلها ذات فعالية عالية.[1]

تعرف أعمال العنف التي تستخدم فيها المتفجرات أنها "الاستخدام المتعمد للمواد المتفجرة لإحداث الرعب أو التهديد بها ضد أهداف حيوية أو أشخاص بقصد تحقيق أهداف سياسية أو خلق حالة الشعور بعدم الاطمئنان وزعزعة الثقة بالسلطة القائمة في صورة حرب غير مرئية لا علاقة لها بالإستراتيجية العسكرية التقليدية.[2]

المطلب الثالث: أشكال الظاهرة الإرهابية.

أولا: الإرهاب الفردي

يقصد الإرهاب الفردي هو ذلك الإرهاب الذي يرتكب بواسطة أشخاص معينين سواء أجرموا بمفردهم،[3] أم في إطار مجموعة منظمة ويوجه هذا الإرهاب ضد نظام أو دولة معينة ويطلق عليها "الإرهاب الأبيض" أو يصفه البعض بأنه الإرهاب من تحت الأرض.[4]

والإرهاب الفردي ليس عملا حديثا بل هو معروف منذ القديم الزمان حيث كان الإرهاب يتم في الغالب من قبل أفراد منعزلين بهدف تحقيق أهداف ومصالح شخصية أو عقائدية دينية متولدة من فلسفات خاصة بكل فرد ويتميز الإرهاب الفردي ببعض الخصائص نذكر منها:

1/ الإنتشار: إن الإرهاب الفردي سريع الانتشار في المجتمعات.

2/ الإستمرارية: يعتبر الإرهاب الفردي من الأعمال المستمرة من قبل الإرهابيين حيث أنها أعمال غير منتهية ولا تنتهي بإنتهاء العمل الإرهابي حيث أن هناك تخطيط بهجمات إرهابية أخرى.

---

[1]– طبقا لتقرير أعده "فرانسوا رامي" لجريدة لبراسيون سنة 1995 ، فبوسع أي كان صنع قنبلة قوية بمطالعة كتاب من 70 صفحة عبر ثاني موقع في الانترنيت

آمال ف.ش.،"الأمن والإجرام المعلوماتي"، مجلة الجيش، العدد476، مارس 2003، ص19.

[2]– عبد الرحمن أبو بكر ياسين، "**الإرهاب باستخدام المتفجرات**". (دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمني والتدريب 1992)، ص23.

[3]– د. جمال زايد هلال أبو عين، المرجع السابق، ص 96.

[4]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي أستاذ مساعد الإعلام التربوي وأدب الأطفال وعضو اتحاد الكتاب، محور الأول، وزارة الإعلام، "**الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر**"، الهيئة العامة للاستعلامات، ص 88.

3/ تنوع الأهداف والأساليب والوسائل: غالبا ما يكون الإرهاب الفردي متنوعا ليس هدفا واحدا وكذلك الحال في الأساليب والوسائل التي يتبعها الإرهابي فهي أساليب متعددة ومتنوعة.

حيث أن الإرهابي غالبا ما تمارس جميع أساليب الإرهاب كالخطف واحتجاز الرهائن والاغتيال وغيرها من أساليب الإرهاب.[1]

ثانيا: الإرهاب الجماعي

وهو الإرهاب المنظم الذي يمارس من قبل الجماعات الإرهابية والدول على حد سواء.

1/ إرهاب المنظمات

وهو الإرهاب الذي يرتكب بواسطة مجموعة من الأشخاص والذين غالبا ما يكونون على شكل منظمات إرهابية بغية الحصول على مكاسب سياسية ومادية وهي تنقسم إلى ثلاث:

أ/ الإرهاب ضد نظام قائم بهدف الإطاحة به أو إحلال نظام آخر مكانه.

وهذا النوع من الإرهاب قد ينتهي بإحدى الاحتمالين:

* إما بنجاح المنظمة الإرهابية ويتحقق أهدافها.

* إما بفشل المنظمة الإرهابية وانتصار النظام القائم على معارضه.

ب/ إرهاب الدولة:

وهو ذلك الإرهاب الذي تلجأ إليه الثورات بعد نجاحها في الوصول إلى السلطة في محاولة لتصفية أثار النظام السابق.

ج/ الإرهاب الذي تمارسه منظمات التحرير

تمارس منظمات التحرير الوطنية الإرهاب عندما تصل إلى طريق مسدود وهي تبحث عن حقها في تقرير المصير وعندما تعجز عن شن حروب واسعة النطاق للتخلص من المستعمرين.[2]

2/ إرهاب الدولة

[1]– د. جمال زايد هلال أبو عين، المرجع السابق ص ص 96– 97.

[2]– المرجع نفسه، ص 98–99.

وهو إرهاب تقوم به الدولة أو تقوده من خلال عدة مجموعات إرهابية تابعين لها أو تمولهم أو تمدهم بالسلاح والعتاد...

ومن أهم مظاهره أن تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات الإرهابية ضد دولة أو ضد منظمة معينة أو ضد جماعات معينة يعلمون في غير صالح النظام السياسي.

كما تقوم الدولة بإرهاب الدولة الأخرى من خلال مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية التي تهدف لنشر الرعب بين المواطنين في الداخل وصولا إلى تأمين خضوعهم لرغبات الحكومة أو نشر الرعب والفزع في الخارج بهدف تحقيق بعض الأهداف التي لا تستطيع الدولة تنفيذها ولا تتمكن من تحقيقها بالوسائل الدبلوماسية أو الإعلامية المشروعة ويسمى،[1] هذا المظهر من مظاهر الإرهاب بالإرهاب القادم من أعلى أو الإرهاب الأحمر(الذي دعا إليه لينين عام 1918م لتمارسه السلطة السوفياتية لحمايتها من الثورة المضادة) ويسمى هذا النظام أيضا نظام الحكم العسكري أو إرهاب الحكم الفرد أو نظام غير ديمقراطي.

وإرهاب الدولة نجد له نماذج تاريخية أقربها للأذهان حكومة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا والتي حاربها العالم أجمع ولفظها المجتمع الدولي حتى سقطت بفعل صمود الشعب الإفريقي الجنوبي ووقوف العالم كله وقيام هذه الحكومة بإرهاب جميع المواطنين السود ومحاربتهم وسجنهم لزعمائهم مدة تصل إلى 30عاما.[2]

المبحث الثاني: دوافع الإرهاب

لا يكفي التنديد بالإرهاب دون فحص دوافعه المختلفة وإذا اعترفنا بأن للإرهاب دوافع متعددة ومتباينة غير أنه يصعب حصرها على وجه الدقة.

[1] – عبد الناصر حريز، المرجع السابق، ص174.

[2] – المرجع نفسه، ص 175.

المطلب الأول: الدوافع السياسية.

حيث تعتبر من أهم الدوافع المحفزة للإرهاب حيث تلجأ الجماعات والأفراد من اللجوء إلى العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة منها ما يتعلق بالسيطرة على السلطة أو فرض مذهب وأيدلوجيا سياسية معينة أو إقامة كيان سياسي محدد وفي هذا السياق يقول المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي" لولا دير ياسين لما قامت إسرائيل" حيث استطاعت الصهاينة من إستيلاء على أرض وممتلكات العرب كما أن الشعور بالإحباط والظلم من السياسات الخاطئة لدولة ما قد يكون سببا في تعرضها لهجوم إرهابي بدوافع سياسية خالصة وهذا فعلا ما أراد أن يقوله البروفيسور والعالم المشهور تشوميسكي الذي ينتقد السياسات الأمريكية في المنطقة ويعتبرها من الأسباب الكامنة لإرهاب مجموعة من نمط مجموعات بن لادن .لقد ساهم التطرف السياسي الغربي منذ ثلاثينيات القرن المنصرم وإبان استعمار الدول العربية والقهر والظلم التي مارسته في خلق الأصولية المتطرفة في المنطقة وفي هذا الإطار يقول الباحث محمد أركون هذه النظرة العدائية للعلاقات بين الغرب والإسلام شائعة بين المسلمين خاصة منذ الخمسينيات حيث بدأ النضال ضد الاستعمار واندلعت الحروب،[1] التحريرية مع الأيديولوجية المعروفة في زمن عبد الناصر وحزب البعث والحركات القومية في المغرب ثم عادت وشاعت أكثر في الجو الأيديولوجي التابع للدول الجديدة التي ظهرت في البلدان أو تحديدا في فترة الثمانينات بالانتصار السياسي للثورة الإسلامية في إيران.[2]

أصبح الإرهاب يؤدي وظيفة معينة في ميدان معين، جعل أسباب انتشاره على المستوى الدولي يتعدد، ومنها نذكر الآتي:

إن معظم الجرائم الإرهابية التي تحدث على المستوى الدولي يتم ارتكابها لأسباب ودوافع سياسية، إما رغبة في تحقيق السيطرة والهيمنة، أو الوقوف والتصدي لهذه الأخيرة وكانت فترة الحرب الباردة بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرق بقيادة الإتحاد السوفياتي سابقا، وراء تدويل الإرهاب الموقع الاستراتيجي

[1] – محمد حسن يوسف محيسن، "**الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة**". (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2012) ص ص 90-91.

[2] – محمود عرابي،"**الإرهاب، أنواعه، أسبابه، أثاره، أساليب مواجهته**". (دون بلد النشر،دار الثقافة للنشر ،ط1،سنة 2007م)، ص48.

على حساب الآخر، فكان الإرهاب بمثابة اللعبة الصفرية، فكل دولة وظفت الإرهاب المباشر وغير المباشر لتحقيق أهدافها.[1]

وقد تلجأ بعض الدول إلى تبني الإرهاب كأسلوب المواجهة مع دولة أخرى، إن رأت أن الحرب التقليدية والمواجهة المباشرة بينهما ستؤدي إلى خسائر ضخمة وباهظة التكاليف، لذا فاللجوء إلى الأساليب الإرهابية كالتي وظفتهما باكستان والهند في نزاعهما حول إقليم "جامو وكشمير"، بعد بديلا الحرب مباشرة قد تعرف تصعيدا خطيرا يصل إلى درجة المواجهة العسكرية.

وبعد استمرار بعض الدول في رعايتها للإرهاب، أحد الأسباب الأساسية في استمرار ظاهرة الإرهاب الدولي حيث أن الكثير منها تلجأ إلى خلق تنظيمات إرهابية أو تشجع تلك الموجودة على أرض الواقع لمواجهة خصومها الاستراتيجيين والأيديولوجين والضغط عليهم، فتصبح بذلك وسيلة للمساومة وتحقيق أهداف سياستها الخارجية أو لتحقيق مكاسب ولو ظرفية، وسانت هذه الممارسة، خصوصا في ظل الحرب الباردة.

وليس غريبا، إن قلنا إن الإرهاب أصبح يشكل مفهوما أمنيا وإستراتجية قائمة بذاتها، لأنه يمثل أنموذجا للنزاعات غير المتماثلة من الضعيف إلى القوي وحتى بين الأقوياء، لأن الضعيف لا يملك الأدوات والقوة العسكرية التي تسمح له بمواجهة دولة عظمى، تملك كل أنواع الأسلحة والتكنولوجيا الفتاكة، فيصبح الإرهاب بذلك أداة في يد الضعفاء لمواجهة إرهاب الأقوياء.

وبعد نهاية الحرب الباردة، تخلت بعض الدول عن المرجعية الماركسية كمصدر للعنف والتغرير، وبزوال هذه الإديولوجيا كان لابد من خلق أخرى، فظهرت الأصوليات بمختلف مرجعياتها المدعمة بالروح القومية والعامل الديني كبديل للفشل أنموذج العصرية والتحديث الذي انتهجته معظم الدول الإسلامية، فانبثقت عنه تيارات أصولية متطرفة، لجأت لأسباب أو لأخرى إلى العمل الإرهابي، الذي كان بحق عبرة، سواء في الأفكار، التمويل التصليح، وما زاده شراسة هو توظيفه من طرف بعض الأنظمة بفضل اختراقه عن طريق أجهزتها الإستخباراتية، أو توظيفه كورقة سياسية ومساومة من طرف دول غير إسلامية، خدمة لمصالحها المختلفة أو تشويها الصورة الإسلام والمسلمين وإظهار مبادئ وقيم ديننا الحنيف وكأنها تشجع وتدعو للإرهاب.

[1] – عصام عبد الفتاح، **الجريمة الإرهابية.** (الإسكندرية جمهورية مصر العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2005)، ص29.

وكانت مناطق التوتر والنزاعات التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة، بمثابة الأرضية الخصبة لتوسع وتطور المنظمات الإرهابية ، حيث تتدخل وتستمر في تلك النزاعات سواء للإقامة فيها أو التجنيد أعضاء جدد أو تحويل المساعدات لحسابها الخاص ، ويتجسد بصفة فعلية أكثر في حالة غياب الدولة أو تفككها Failed State كالصومال، يوغسلافيا، أفغانستان . . . الخ.[1]

المطلب الثاني: الدوافع الإجتماعية والاقتصادية.

تحدث بعض المشكلات الإجتماعية التي تسبب ضررا نفسيا أو ماديا على أفراد المجتمع أو جماعة محددة منه فيتولد من خلال الشعور بالإحباط ورغبة في الإنتقام عن طريق الأعمال الإرهابية ويعد التفكك الأسري من أبرز تلك المشكلات الإجتماعية لأنه يعني انهيار الدور الأساسي للأسرة والذي من أبرز معالمه التنشئة الإجتماعية السلمية.

وأن الدوافع الإجتماعية بصفة عامة كما يرى الباحثون أنها تعود إلى التفكك الأسري وانتشار الجهل وتدهور الظروف المعيشية لدى بعض أفراد المجتمع وغياب العدالة الإجتماعية فكلها أسباب كفيلة بدفع الأفراد إلى القيام بالأعمال الإرهابية.

ولقد ذهب البعض إلى اعتبار الحضارة سببا من الأسباب الإجتماعية للإجرام وذلك اعتمادا على أن هذه الحضارة تؤدي إلى نمو العلاقات الإجتماعية وتعجل إدماج الأفراد على اختلاف ثقافاتهم وبيئاتهم في مجال الحياة الإجتماعية ومن ثم يزداد إجرامهم نتيجة هذا التقدم الحضاري، مما أدى إلى ظهور الجريمة المنظمة والأعمال الإرهابية.

إضافة إلى ما تقدم يمكننا أن نحصر الأسباب الإجتماعية والإقتصادية المؤدية للأعمال الإرهابية في:[2]

– الاستعمار الإقتصادي الذي تقوم به بعض الدول الكبرى لموارد وثروات بعض الدول الفقيرة.

– عدم التوازن في العلاقات الإقتصادية الدولية وتكريس الوضع الدولي القائم على التفاوت البيني بين عالم الشمال وعالم الجنوب وإغراق البلدان الفقيرة بالمشاكل الإقتصادية المتعددة بغية استمرار تبعيتها وضمان السيطرة عليها.

---

[1] – هويدا محمد عبد المنعم، **العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان**.(القاهرة، دون دار النشر،سنة 2006)، ص ص335-336.

[2] – مصطفى مصباح دبارة، **الإرهاب مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي**. (بنغازي جامعة قار يونس، ط1،سنة 1990)، ص65.

– سياسات العقوبات الإقتصادية الجائزة التي تفرضها بعض الدول الكبرى في حق البلدان الفقيرة وكذلك سياسات الحرمان والحصار والتجويع والإفقار المتعمد لهذه الشعوب.

ومن جهة أخرى فإن النزاعات العربية الدينية والحروب الأهلية والإرهاب الذي عرفته العديد من الدول غالبا ما كان بسبب توظيف الدول الكبرى للإرهاب غير المباشر لجوئها إلى دعم طرف على حساب آخر، أو دولة على حساب أخرى، بهدف الحصول على تنازلات وتسهيلات اقتصادية أو لإقامة قواعد عسكرية في حالة سيطرة الطرف الذي تدعمه، أو بغض النظر وتدعيم أنظمة ديكتاتورية تمارس إرهاب الدولة، كدعم الولايات المتحدة الأمريكية الممارسات إسرائيل كدولة إرهابية أو لبعض الأنظمة العربية التي تمارس إرهاب الدولة، مما يولد إرهابا مضادا للأنظمة المحلية وضد الدول المدعمة لها، وهو ما يحول الإرهاب المحلي إلى إرهاب عابر للدول.

وتشكل مظاهر النظام الاقتصادي الدولي غير العادل، من خلال مؤسساته التي تسيطر عليها الدول الكبرى وتهيمن على قراراتها أحد الأسباب، حيث تهمل في معظم الأحيان الجوانب الاجتماعية والإنسانية للدول الضعيفة خدمة للمؤسسات الاحتكارية، فانجر عن ذلك تمركز الثروة في يد فئة صغيرة تزداد غني على حساب أغلبية فقيرة تزداد فقرا رغم امتلاكها للموارد الطبيعية، مما يدفع الفئة الأخيرة إلى تبني أساليب القوة والعنف وأحيانا إرهابية لاستهداف وضرب مستغليها وناهبي ثرواتها.

وتعد النسبة المرتفعة للمهاجرين عبر العالم من بين الأسباب المساعدة على تطور الإرهاب الدولي ونموه لأن توافد عدد هائل من المهاجرين على دولة أو منطقة ما يجعل من الصعب التكفل بهم من طرف الدول التي تستضيفهم، فيجدون أنفسهم دون عمل ومأوى وظروف جد قاسية، بالخصوص أن لم يندمجوا في تلك المجتمعات فمعاناتهم تولد لديهم القابلية للتجنيد في صفوف المنظمات الإرهابية باسم الحفاظ على القيم والدفاع عنها والانتماء الحضاري أو الديني[1]، أو يوظفونهم كقاعدة خلفية للتمويل بالمال والسلاح من طرف المنظمات الإرهابية وهذا ينطبق كثيرا على التجربة الجزائرية خلال فترة التسعينيات، أين كانت بلجيكا، إنجلترا، ألمانيا وفرنسا، بمثابة القواعد الخلفية ومصدر تمويل بالمال والسلاح بالنسبة للإرهابيين.[2]

[1] -مرجع نفسه،ص66

[2] – مصطفى مصباح دبارة، مرجع سابق، ص 66.

المطلب الثالث: الدوافع الشخصية والنفسية والثقافية

يربط العامل الشخصي والنفسي ارتباطا وثيقا بالعوامل السياسية والأيديولوجية والإقتصادية فالشباب المهمش الذي يفقد معنى الحياة في دول العالم النامي لأسباب تتعلق بإحساسهم بالظلم وعدم الإنصاف والبطالة والفقر والافتقار للحياة الكريمة يكونون عرضة للانحرافات والولوج في عالمي الجريمة والإرهاب.

وفي هذا السياق يقول الأستاذ عبد الناصر حريز تمثل الجوانب المادية نسبة لا بأس بها من الدوافع الكامنة وراء لجوء بعض الأفراد إلى الأنشطة الإرهابية فحيث يثور التعارض بين الحاجة وإشباعها وحين تقترن الإمكانيات المادية المتاحة عن تلبية المتطلبات الأفراد وحاجياتهم وحين تزداد الاتصالات بين هؤلاء الأفراد وبين الاغتيال والمعدمين وحين تزداد للثراء السريع وإشباع الحاجات العديدة المثارة لديهم يتجه ذو النفوس الضعيفة إلى ممارسة الأنشطة الإرهابية ومن خلال منظمات الإجرام الإرهابي.[1]

وقد تهدف العمليات الإرهابية إلى تحقيق أهداف شخصية،[2] وهناك صور عديدة لهذه العمليات،وأكثرها انتشارا هو أن يكون الدافع ماديا،أي بغرض ابتزاز أموال والحصول عليها بمثابة فدية، أو الهروب من بلد معين، والصورة الغالبة لمثل هذه العمليات هي اختطاف طائرة والهروب بها لأسباب مختلفة،[3] ومن الدوافع الشخصية للقيام بالعمليات الإرهابية أنها تحدث في بعض الأحيان تحت ظروف إصابة الإرهابي بخلل عقلي أو اضطراب عاطفي،أو غير ذلك من الأمراض العقلية أو العصبية،وتحدث معظم العمليات الإرهابية بسبب الاختلال العقلي الذي يعتبر وفقا لبعض الدراسات قاسم مشترك بين الإرهابيون الذي يرجع لعدة عوامل على غرار الطفولة المضطربة والانطواء على النفس...إلخ.[4]

---

[1]– محمد حسن يوسف محيسن، مرجع سابق ص ص 95، 96.

– محمد المجذوب، **خطف الطائرات في الممارسة والقانون.** (القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية،1974م)،ص[2]36

[3] – حسين المحمدي بوادي،**الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة.**(الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،سنة2005)، ص36

[4] – نبيل احمد حلمي،**الإرهاب الدول وفق القواعد القانون الدولي العام.**(القاهرة:دار النهضة العربية،سنة1988)،ص17

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب

أخذ التصور حول مفهوم الإرهاب مسارات عديدة تدخل ضمن ما يسمى بالنظريات المفسرة لظاهرة الإرهاب حيث أن هناك نظريات كلية وأخرى جزئية.

المطلب الأول: النظريات الكلية المفسرة لظاهرة الإرهاب

فالنظريات الكلية ترتكز بشكل أساسي على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستوى الدولي فقد ظلت الدولة الفاعل المركزي والوحيد لدلك حاول الواقعيون الحفاظ على المفهوم التقليدي والضيق للأمن حيث يرون أن الدولة هب القادرة على مواجهة الإرهاب وتحقيق الأمن في حين تضييق البنائية محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والأيديولوجية في مواجهة الإرهاب وتحقيق الأمن.

أولا: النظرية الواقعية.

ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستفاليا1648م ونشأت الدولة القوية إلى يومنا هذا ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن النظرية الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية ويرتكز الفكر الواقعي إلى أسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره وهي كالآتي:

– الدولة هي الفاعل الوجودي في العلاقات الدولية وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

– النظام الدولي هو نظام فوضوي وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.

– تسعى الدولة إلى تطوير قدراتها للدفاع عن نفسها وتوسيع نطاق سيطرتها أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها خاصة الحرب على الإرهاب.[1]

–الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول.

– تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام.

[1] – Paul D Williams, Scurity studies, an intraduction, pulishedin the U.S.A and, roughage, 2008, pp 17-20.

– يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا على فكرة الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطاء والتهديدات والتي منها الإرهاب ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية لمواجهة ظاهرة الإرهاب ومن هنا فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية واستقرارها ضد أي تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن ومواجهة الإرهاب.[1]

ينطلق التصور من مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي بمعنى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة وفي الطبيعة الفوضوية يكون المكان المناسب لتفريغ الإرهاب وانتشاره ويصبح الأمن الغاية الأسمى كما يقول والتر "في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا تبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة.[2]

تأسيسا لذلك يصبح النظام الدولي ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها وتفترض هذه البنية الفوضوية المنافسة ومنطلق الاعتماد على الذات لذا فإن هذه الدول تكون مجبرة على تحصيل الحد الأدنى من القوة لتحافظ على بقائها، ففي عالم يتكون من وحدات متنافسة وتسوده عدم الثقة بين الدول ويحكمه مبدأ كل لنفسه فإن السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشعور بالأمن والتهديد من طرف الأخر مما ينتج عنه معضلة أمنية أي أن تحقيق أمن الدولة (أ) يؤدي إلى حالة لا أمن للدولة (ب) وذلك نتيجة تسلح الأولى وتقليص أخطاء وإدراكات وحسابات الدول فضل أنصار الواقعية الدفاعية من أمثال ستيفن والت وجاك "سنايدر" الإستراتيجيات التعاونية ومنها تكوين الدول وعلاقات.[3]

دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها ومواجهة ظاهرة الإرهاب حيث أنه من الممكن تخفيف المعضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول هذه الأخيرة التي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح وهو ما عبر عنه باري بوزان بالفوضى الناضجة.

---

[1]– Kenneth N.Waltz, thoury of international Politics. New yourk, Mcgraw–Hill, p1979, p102.

[2]– المرجع نفسه، ص 102.

[3]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا، الحلف الأطلسي.** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 20.

ونجد أن الواقعيون الجدد راجعوا قضيتي زيادة القوة وزيادة القدرات العسكرية للدولة وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع إلى الدفاع عن أمن الدولة وإقليمها ومحاولة التقليص من مخاطر الأمن.

وعليه يتضح مما سبق أن النظرية الواقعية ترتكز على الدولة بشكل واضح كموضوع مرجعي أمن الدولة من التهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية ومن بين هذه التهديدات نجد ظاهرة الإرهاب والتي تصدر من الفرد أو الجماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات أو الدول.

ثانيا: النظرية البنائية.

تعتبر البنائية كاتجاه نظري قديم ترجع أصوله التاريخية إلى القرن 18 في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستافيكو غير أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية مع كتابات ألكسندر واندت ونيكولاس أونوف وإيمانويل أدلار إن البنائية تتميز عن الواقعية من حيث عدم تحديدها للواقع بناءا على توزيع القوى المادية مرتكزة في ذلك على الأفكار والعلاقات الاجتماعية وبعكس العقلانيين فإن البنائيون ينظرون للواقع نظرية ذاتية فهو موجود نتيجة الإتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض القيم والمعتقدات إلا أن البنائية تتقاسم من جهة أخرى مع بعض الافتراضات الواقعية كالطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية الاعتراف بالقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول انعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين.

وتأسيسا لهذه الافتراضية يقترح البنائيون تصورا بأن العالم مبني اجتماعيا أي أن الناس هم من يصنعون المجتمع ووجودهم مرهون بكينونتهم وبين المجموعة الإنسانية تحددها أساسا.

الأفكار المشتركة والمتقاسمة أكثر مما تحددها القوى المادية وبالتالي البنية الإجتماعية تتشكل من ثلاث عناصر أساسية:[1]

- معارف مشتركة.
- المصادر المادية تتخذ شكلا بعيدا لتأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.
- ممارسات هذه الفاعلين.

ولذلك فأن البنائية ترتكز على تأثير الأفكار مما يعني أنها تولي أهمية كبيرة لمصادر التغيير وهي بذلك تعتمد على الوعي الإنساني وترتكز عنصر الهوية الذي يشير إلى الصور الفردانية والتميز الذاتي للفاعل والناتجة

[1] – جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتجية في المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.(كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011)، ص ص 42-43.

عن علاقات مع الأخر وهي ليست جامدة كما تعطي البنائية أهمية قصوى للمعايير كقواعد ومحددات تكون الهوية الفاعل ومصالحة ضمن سياق معين تتبنى البنائية نظرة تعاونية نظرة عبر صراع للسياسة الدولية في حالة تتميز بالفوضى هذه الأخيرة والتي هي مزيج مهيكل ناتج عن ممارسات الفاعلين وتبعا لمصالحهم وهوياتهم.

وبذلك فإنها ترى أن الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي لمواجهة التهديدات كالإرهاب.

ولكن هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والأيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة على صيغ هوية النظام الدولي ومواجهة التهديدات فمتغيرات الهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغير وضع نزاعي إلى وضع سلمي وبالتالي فالبنائية تعطي أهمية قصوى لفعل اللغة الذي يساعد صناع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويؤثر في السلوكات والخيارات كالإرهاب لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدرة ما يرتبط بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته.[1]

المطلب الثاني: النظريات الجزئية المفسرة لظاهرة الإرهاب

النظريات الجزئية انطلقت في تفسير الإرهاب من منطلقات تتمثل في التفسير والتحليل النظري لطبيعة وجوهر الإرهاب من خلال وجود تيارات اجتماعية عملية متباينة في تحليل بنية الإرهاب وكذلك اتجهت هذه النظريات من منطلقات منهجية تمثل الإلية التي تستطيع من خلالها قياس حجم الظاهرة الإرهابية وأثرها على البنية الاجتماعية.

أولا: النظرية الاجتماعية.

ظهرت أثار المماثلة العضوية في نظرية الباثالوجية الاجتماعية من خلال أن المجتمع يتألف من مجموعة من الأشخاص يرتبطون من خلال العلاقات الاجتماعية وهذا يشير إلى أن الظروف الباثالوجية في المجتمع ناجمة عن عدم مقدرة الأفراد على مواكبة تغير المثل والمنظمات الإجتماعية إضافة إلى فشل المجتمعات في المحافظة على الآلية الوظيفية والمرتبطة بتغير الظروف في العالم الذي يعيشون فيه.

ومن هنا نستطيع القول أن منظور الباثالوجيا الاجتماعية يحكم على الظروف الاجتماعية من مفهوم الصحة والمرض ولاشك أن حالة الباثالوجيا الاجتماعية تمثل إنتهاكا للتوقعات الأخلاقية المجتمعية

[1] – جويدة حمزاوي، نفس المرجع السابق، ص ص 42-43.

ويرى رواد هذا المنظور أن المشكلات الاجتماعية ناجمة عن فشل دور التنشئة الاجتماعية.

خلاصة القول فإن الإرهاب من منظور الباثالوجيا الاجتماعية ناجم عن محافظة المنظمات الاجتماعية وهذا يعود كما أسلفتا إلى فشل التنشئة الاجتماعية في تحقيق الوعي ومن أجل إعادة الصحة المجتمعية فلا بد من تأسيس التربية الأخلاقية الصحيحة والتي بدورها ستلعب دورا صحيا بالنسبة للمجتمع.[1]

ثانيا: النظرية الصراعية.

هي نظرية ماركسية فحواها أن الصراع الطبقي يحدث في محلة معينة من تطور المجتمعات، وتظهر التناقضات بين القوى الإجتماعية بناء على ملكية وسائل الإنتاج.

وهذا التناقض الطبقي – في نهاية المطاف – يؤدي إلى عنف سياسي يتمثل في ثورة البروليتاريا على الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج.[2]

ينطلق رواد النظرية في تحليل الإرهاب من التراث النظري الفكري نظريات الصراع الأوروبيين والأمريكيين وخاصة ماركس في تحديده لمسألة الصراع الاجتماعي، وجورج سيمل في تحديد الصراع كشكل ثم أشكال التفاعل الاجتماعي...

ويعد ريتشادر فولر وريتشارد ميرز المؤسسين الأوائل لهذا المنظور النظري والمتمركز أساسا على مبدأ صراع القيم الاجتماعية.

وتعود أسباب الإرهاب حسب هذا المنظور إلى صراع القيم أو مصالح بين جماعات مختلفة، تجد نفسها في مواجهة بعضها البعض، لسبب اختلاف المصالح وتضاربها، عندما تبلور حالت المواجهة إلى شكل صراع فإن المشكلة الاجتماعية توجد وتحدد كمشكلة اجتماعية وفي هذا الإطار حدد هيرماس طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الراهنة وانطلق عندها إلى أزمات هوية أو أزمات ثقافية.[3]

---

[1] – محمد حمدان رمضان، **الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي.**(مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلة 11، العدد 1،سنة2011) ص 274.

[2] – **الإرهاب تعريفه ونظرياته وأشكاله:** 17-02-2019

، https://middle-east-online.com

[3] – محمد حمدان، مرجع سابق، ص 275.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر الظاهرة الإرهابية بشكل عام ظاهرة تعكس تصادم في الأهداف والقيم والأيديولوجيات عن الأطراف والجماعات والدول، وهي ظاهرة معقدة، يصعب إرجاعها إلى سبب واحد يحدد بدايتها ويعكس مسارها، وبالتالي تم استخلاص النتائج التالية:

- الإرهاب هو استخدام للعنف لتحقيق أغراض سياسية.
- تميز الإرهاب جملة من الخصائص التي تتميز بها عن الأعمال الإجرامية الأخرى منها خاصية العنف والتهديد بالعنف وخاصية تنظيم الهدف السياسي.
- لما تتعد أبعاد الإرهاب التي تشكل تهديدا سواء على المستوى الدولي أو المحلي والإقليمي.

الفصل الثاني: الإستراتجية المصرية لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا

ظهرت في الأونة الأخيرة في منطقة شمل إفريقيا أنواع جديدة من الجرائم لم تعرف من قبل،كما أن بعض الجرائم التقليدية ظهرت بأساليب وطرق حديثة وباستعمالها تقنيات متطورة في سبل الوصول إلى أهدافها ،ومن بين هذه الجرائم الجريمة المنظمة والجرة غير الشرعية،ففي منطقة المغرب العربي المعركة بين وسائل مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية المتجاورة للحدود الدولية ووسائل ارتكابها غير متكافئة نظرا لوجود اختلال في التوازن لمصلحة الجرائم المذكورة.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى أنواع التهديدات الأمنية في المغرب العربي، وكذلك أسباب تنامي تطور الظاهرة الإرهابية في المغرب العربي،وقد حصرناها في ثلاث دول الجزائر،تونس،المغرب،وأخيرا الإستراتيجية المصرية في مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا.

المبحث الأول: التهديدات الإرهابية في شمال إفريقيا.

ترتبط الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بالمشهد السياسي الإقليمي والدولي ويمثل تنظيم القاعدة وفروعه الإقليمية نموذجا لهذه التنظيمات التي انتشرت في بيئة ما بعد الحرب الباردة المرتبطة بالأوضاع الإقليمية.

المطلب الأول: أنواع التهديدات الأمنية في المغرب العربي.

حيث تمثلت أنواع التهديدات الإرهابية في الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ...إلخ، من الأنواع الأخرى وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم عناصر كل من الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

أولا: الجريمة المنظمة.

تمثل الجريمة المنظمة على مستوى حوض البحر المتوسط خطرا على سيادة الدول واستقرارها الأمني من خلال قيام عصابات الجريمة باختراق سيادتها عن طريق أنشطتها غير المشروعة على أراضيها سواء كانت تعتبر هذه الدول ممرا لأنشطتها أو هدفا رئيسيا لها وهو ما يستلزم اختراق أجهزة هذه الدول القانونية والإدارية وغيرها للمحافظة على أنشطتها.[1]

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المغرب العربي، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نحو30% إلى40% من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة،ونحو27بالمئة التي تمت مصادرتها في أوروبا كان مصدرها من منطقة الساحل الصحراء بقيمة إجمالية تقدر ب8,1 مليار دولار أمريكي إضافة إلى ذلك فإن تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدرا من مصادر عدم الإستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المغرب العربي.[2]

فقد تزايدت تدفقات الهجرة غير النظامية من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا و منها إلى أوروبا ابتداء من أوائل التسعينات.

---

[1]– أمينة جلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي.أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، سنة 2014)، ص 193.

[2]– شريف السيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن.(القاهرة، دار النهضة، 2001)، ص 03.

تتداخل طرق تهريب صمغ الحشيش مع تلك التي تخدم تجارة الكوكايين، وتعبر شمال النيجر أو جنوب الجزائر باتجاه ليبيا، ومن ثم يتم تصدير المخدرات إما إلى أوروبا عبر البلقان أو نقلها إلى مصر أو إسرائيل، وهناك طريق أخر يمتد عبر التشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية.

تؤثر الجريمة المنظمة على العلاقات والسياسية بين الدول حيث ساعدت العولمة والانفتاح الإقتصادي بين الدول على ظهور عصابات الجريمة المنظمة تمارس أنشطتها متخفية وراء شركات دولية، مما يؤثر على العلاقات بين الدول، كما للجريمة المنظمة أثار كبيرة على المستوى الوطني، ونذكر منها:

* **من الناحية الإقتصادية:** تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة، فضلا على قيامها بالسيطرة على مسؤولين في الدولة عن طريق الرشوة والابتزاز، كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي وبعمليات تبييض الأموال والمعاملات المشبوهة وهذا ما يؤثر على الاقتصاد الوطني للدول.[1]

* **من الناحية السياسية:** تؤدي الجريمة المنظمة على المستوى السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية لقيامها بالسيطرة عليها وإفسادها عن طريق الرشوة والابتزاز للمسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول إلى السلطة و الحفاظ على مصالحها.[2]

* **من الناحية الإجتماعية:** تؤدي الجريمة المنظمة إلى تفشي الفساد بين أفراد المجتمع، وانتشار الرشوة واللاأخلاقيات، كما تساهم عصابات الجريمة المنظمة من خلال متاجرتها بالمخدرات وترويجها داخل المجتمعات مما يؤدي إلى تدمير المجتمع خاصة فئة الشباب، ويضاف إلى ذلك فقدان الأمن وانتشار العنف نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة المنظمة.[3]

لقد ساهم التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال المختلفة وتطور وسائل النقل والاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول ، وانتشار الأسواق العالمية، في سهول تنقل الناس والبضائع والخدمات بين الدول وهو ما

---

[1] – منيرة مقدر، **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة**، رسالة الماستر في الحقوق، تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان.(جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص ص 34-35.

[2] – مرجع نفسه، ص 35.

[3] – عادل عبد الجواد الكردوسي، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطن.** (السعودية، مكتبة الأدب، ط1، 2005)، ص119.

يساعد بدوره في توسيع نشاط أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلة إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.[1]

ثانيا: الهجرة غير الشرعية:

ينظر إلى ظاهرة الهجرة على أنها عملية انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء تم ذلك بشكل فردي أو جماعي والأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، وتعد هذه العملية من أكثر الظواهر الإنسانية التي لازمت تطور المجتمعات والحضارات تعقيدا، خاصة بعد ظهور الدولة الوطنية وما ارتبط بها من مسألة ترسيم الحدود، وتنازع المصالح، حيث انتقل بذلك موضوع الهجرة إلى صدارة الاهتمامات القطرية والدولية، وأصبحت هذه الظاهرة تحظى باهتمام كبير بهدف تقنيتها وتنظيمها على نحو يقود للحد من المخاطر التي يمكن أن تشكل عينا على الدول في ظل التفاوت الاقتصادي الذي اكسب هذه الظاهرة اتجاها عموديا من الجنوب نحو الشمال، وبذلك أصبح الأكراد يخضعون لهذه التشريعات في عمليات تنظيم خارج بلدانهم الأصلية، وبات كل فرد لا يقع تحت طائلة هذه القوانين والإجراءات بعد بمثابة مهاجر غير شرعي.[2]

تحمل الهجرة عدة أثار وانعكاسات غير محدودة على الأمن القومي لدول المتوسط على مختلف المستويات؛ الإقتصادية والاجتماعية والأمنية، فعلى المستوى الإقتصادي والاجتماعي تؤثر الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الوطني لدول الضفة الجنوبية بإخلالها بالتنظيم المصرفي، من خلال تحاول الأموال خارج البلاد إضافة إلى ارتفاع البطالة لدى السكان الأصليين خاصة في الجنوب والمناطق الداخلية الفلاحية نتيجة لمزاحمة المهاجرين الأفارقة الذين يعدون يدا عاملة رخيصة لهم.

والسياق نفسه لا يؤثر المهاجرون الأفارقة على الاقتصاد أو على الجانب الاجتماعي فقط، بل تعدو ذلك وأصبحوا وسيلة لنقل الأمراض الخطيرة مثل؛ السيدا الملاريا في الآونة الأخيرة، حيث أن تمنراست تحتل الصدارة في نسبة الإصابة بهذا الوباء نظرا لكثرة الوافدين لها.

---

[1] – مايا خاطر، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 03، (2011) ص07.

[2] – ميلود ولد الصديق، **دور المنظمات الحكومية في التعامل مع ظاهرة الهجرة الغير شرعية من منظور مقاربائي إفريقي**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي: الهجرة الغير الشرعية، واقع تداعيات. (أيام 03-04، مارس، جامعة أدرار 2014).

ومن جهة أخرى فإن بعض المهاجرين الأفارقة الذين لم يتمكنوا من مغادرة دول الضفة الجنوبية اختاروا الحصول على عمل من طرق مشبوهة مثل السرقة وتنظيم جماعات إجرامية.[1]

إن للهجرة تهديدات متعددة ومختلفة في الدول الأوروبية المستقبلة، وهذا ما يجعلها ظاهرة خطيرة، خاصة في العشرية المعاصرة، ولاسيما بعد الثورات العربية في كل من تونس وليبيا التي أدت إلى نزوح عدد هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم وسعيهم لتحقيق أمنهم، مما أدى إلى حوادث مارق في الأمن وأصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم.

ونظرا لتفاقم الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك ظاهرة تثير قلق دول الإتحاد الأوروبي، وذلك راجع لعديد المشاكل التي ظهرت في دول الاستقبال المتمثلة في:

1. الإخلال بالبناء الدمغرافي: حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين.

2. الإخلال بالمشاكل الأمنية:

حيث التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين لا يملكون هويات إثبات الشخصية،فهذا ما يعني انه في حالة ارتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف عليهم وهذا يؤدي إلى تفشي الإجرام في المجتمعات.

3. الإخلال بالوضع الاقتصادي: رغم أن المهاجرين غير شرعيين يعتبرون أنهم يعتبرون مصدر اليد العاملة الرخيصة إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلة أساسية وخللا في سوق العمل باعتبارهم منافسا قويا لليد العاملة المحلية.[2]

4. مشكلة الأقليات:أصبحت الهجرة غير الشرعية مصدر لظهور مشكلة الأقليات والراجع في الأساس إلى سياسة التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين السكان الأصليين وهذا ما أدى إلى ظهور العنصرية أي أصبح المهاجرين غير الشرعيين يلامون على كل المشاكل التي تحدث.

5. مشكلة النفقات: تحديد ميزانية كاملة من طرف الدول لملاحقة المهاجرين غير الشرعيين واحتجازهم وإعادة إرجاعهم إلى بلدانهم.

---

[1]– جلال أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[2] – منيرة مقدر، مرجع سابق، ص ص،4 ،47.

6. مشاكل اجتماعية: الظروف الإجتماعية السيئة التي يعاني منها المهاجرين غير الشرعيين، ارتبطت بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات وشبكات التجارة بالبشر وتهريب الأسلحة،كما ارتبطت الهجرة غير الشرعية بجرائم التزوير،والرشوة،وجرائم الإعتداء على الأشخاص...إلخ.[1]

يضاف إلى ذلك تنامي الأحياء القصديرية.[2]

شكلت الهجرة الغير الشرعية أحد أخطر التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المتوسط ودول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي ولها علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها، وقد عانت دول شمال إفريقيا من بينهم الجزائر وليبيا وتونس باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين الغير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي، النيجر وتشاد، والمتجهين إلى الضفة الشمالية نحو أوربا.

لقد تزايد عدد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي إلى دول الاتحاد الأوروبي بوسائل نقل غير مأمونة، ما عرض بعضهم إلى أخطار جمة ولا يمر أسبوع دون ورود أخبار عن غرق أحد القوارب غير صالحة للملاحة بكل ركابها، وأخبار عن جثث تلقيها المياه على الشاطئ، وأخبار عن أشخاص دفعوا أموال طائلة للمتاجرة بالبشر.

حيث تعود أسباب الهجرة الغير شرعية إلى أسباب سياسية منها نظم الحكم الديكتاتورية وأسباب اقتصادية على رأسها ارتفاع مستوى البطالة، وتدني الأجور وضعف القدرة الشرائية، أما الأسباب الاجتماعية منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي وانتشار الفقر والأمراض...إلخ.[3]

---

[1] – أمينة جلال، مرجع سابق، ص 150.

[2] – المرجع نفسه، ص 150.

[3] – عثمان الحسين محمد نور، **ياسر عوضي الكلام المبارك، الهجرة الغير الشرعية والجريمة.**(الأردن: عمان، حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص 41.

إن شيوع البطالة بين المهاجرين في الدول المستقبلة أظهر نوع خطير من التهديدات كالتجارة بالمخدرات وغسل وتبييض الأموال،والجريمة المنظمة بمختلف أنواعها،لذا صنفت الهجرة غير الشرعية كإحدى المشاكل التي تواجه دول شمال إفريقيا على رأسها الجزائر وتونس والمغرب.[1]

المطلب الثاني: تفاعلات الظاهرة الإرهابية عبر دول شمال إفريقيا.

تنشط الجماعات الإرهابية في أغلب دول هذه المناطق تقريبا، وإن تباينت حدة التهديدات الإرهابية فيما بينها، وعلى الرغم من الاختلاف فيما بين هذه الحالات، فإن هناك في المقابل تماثلا كبيرا في منابع الإرهاب ودوافع منفذيه الناتجة –أصلا– من البيئة الداخلية لهذه المناطق وكذا تأثير البيئة الخارجية فيها.

كما تتسم ظاهرة الإرهاب بقدر كبير من التداخل والترابط فيما بين دول المغرب العربي، ولاسيما كل من الجزائر والمغرب وليبيا، حيث يشترك الكثير من الجماعات المتطرفة فيها من حيث الأهداف والعضوية والنشاط، بل إن الجماعات المتطرفة تتبنى الأسماء ذاتها في بعض هذه الدول، مثل: الجماعة الإسلامية المقاتلة الذي يعتبر اسما تتبناه الكثير من الجماعات الإرهابية في بلدان المغرب العربي، مثل: الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة، والجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة، والجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة..، وإن كانت تلك الجماعات تتباين في أوزانها وقدراتها.

وتبدوا الجزائر من بين كافة الدول المغاربية والإفريقية الأكثر التصاقا بظاهرة الإرهاب، لأنها خاضت صراعا داخليا لأكثر من عقد من الزمن، أدى بحياة الكثير من الجزائريين، فقد دخلت البلاد منذ بداية عام 1992م، مع حضر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مرحلة جديدة لعب ما يطلق عليهم "العائدون من أفغانستان" فيها دورا بارزا وأساسيا في نشوء الظاهرة الإرهابية، إذ هدفت التنظيمات الإسلامية المسلحة منذ عام 1992م إلى الإطاحة بالنظام، إما بالقوة أو بإعادة جبهة الإنقاذ المحلة والعملية الانتخابية التي تم إيقافها.

ولقد شهدت الظاهرة الإرهابية عدة تحولات بارزة خلال فترة التسعينيات وما بعدها، حيث ظهرت الكثير من الجماعات الإرهابية المسلحة في الجزائر وارتباط الجماعات في بعض الحالات ببرامج تخريبية موحدة، واندماج البعض منها مع تنظيم القاعدة.

---

[1]– تباني وهيبة،**الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.(كلية الحقوق والعلوم السياسة جامعة، مولود معمري تيزي وزو،2014)،ص ص 148–149.

وترتبط الجماعات الجهادية في الحالة الجزائرية بعمليات التجزئة والتقسيم التي تعرضت لها الجبهة الإسلامية والتي كانت السبب في العدد من الجماعات المسلحة المنبثقة عنها، مما أدى إلى بروز العديد من الجماعات الصغيرة، إذ كان أكثرها عنفا ما يعرف بـ "الجماعات السلفية للدعوة والقتال" التي أنشأت عام 1998م على يد حسن حطاب الذي كان في الأصل أحد قادة حركة متطرفة أخرى. ثم ارتبطت هذه الجماعة بروابط وثيقة مع تنظيمات إرهابية أخرى في المغرب العربي، واندماج هذه الجماعة في تنظيم القاعدة من خلال" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في جانفي 2007م، وكان هذا من أهم انعكاسات الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م[1].

وتعتبر أغلب العمليات الإرهابية، – علما بأن أغلب عمليات العنف التي وقعت في الجزائر تندرج في إطار الإرهاب الدولي–التي شهدت نقلة نوعية، عقب تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنه من الممكن إدراجها في إطار الإرهاب الدولي، وكما عبر عن ذلك عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الجزائري عند زيارته للولايات المتحدة في نوفمبر 2001م بأن: "الإرهاب وحدة لا تتجزأ، وإذا أردنا محاربته، فيجب علينا أن نقوم بذلك معا".

وفي أعقاب إعلان التحالف الرسمي بين الجماعة السلفية والقاعدة، يجب تقييم أنشطة المسلحين الجزائريين في إطار الحركة الإسلامية الدولية المتطرفة، وهو التقييم الذي أظهر أن عمليات الإرهاب الدولي للجماعة السلفية للدعوة والقتال هي تلك التي قامت بها في فيفري ومارس عام 2003م باختطاف الأجانب، وكذلك ما قام به تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من تهديد عنيف لسلطة الدولة، عبر استهداف رموز سيادية من خلال العمليات التي قامت بها في عام 2007م، ولعل أبرزها استهداف مقر رئاسة الحكومة آنذاك وتفجير واجهة المجلس الدستوري.

أما في المغرب التي تعتبر من أولى الدول الإفريقية التي شهدت عمليات إرهابية منذ عام 1973م، وتطور هذه التحركات تدريجيا وبطريقة هادئة داخل النظام المغربي، ومن أبرز الجماعات الإرهابية، الجماعة المغربية المقاتلة، والتي تضم الكثير من الشباب الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة المغربية، والتي تسببت في

[1]– إدريس عطية، **تهديدات الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا**، المجلة الجزائرية للدراسات الإستراتيجية، ع. 4، ص ص 31، 32.

تفجيرات الدار البيضاء الواقعة في السادس عشر ماي 2003م والتي أسفرت عن قتلى وجرحى، أغلبهم من المغربيين، والتي ضربت خمسة أماكن سياحية يتواجد بها سياح غربيون وإسرائيليون.

وتعتبر الجماعات الإرهابية المغربية المسئولة عن تفجيرات مدريد عام 2004م حيث ظل الغموض يحيط بهوية منفذي العمليات الإرهابية في المغرب، حيث كان واضحا منذ البداية أن تلك العمليات ترتبط بالخلايا الصغيرة المتطرفة داخل المغرب، والتي انبثق بعضها عما كان يعرف ب " الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة" والتي تتبنى نفس الفكر الإسلامي السلفي الجهادي في كل من الجزائر وتونس، وبقية الأفكار الجهادية في العالم، إلا أن تنفيذ تلك العمليات الإرهابية لم يقتصر على جماعة واحدة داخل المغرب، فالتفجيرات التي وقعت في الدار البيضاء عام 2003م جرت بواسطة ما يعرف بـ " تنظيم الصراط المستقيم"، بينما تعود المسؤولية عن تفجيرات عام 2007م، إلى ما يعرف بـ" خلية عبد الفتاح الرايدي"، كما تعود بعض الأعمال الأخرى من العمليات الهاشمية في المغرب[1].

وتكشف الكثير من التقارير الأمنية على وجود روابط بين الجماعات الإرهابية في المغرب وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خلافا للموقف المغربي الذي يؤكد على محلية العمليات الإرهابية، لاسيما مع ما تكشف من أن منفذي العمليات الإرهابية في الدار البيضاء كانوا يعتزمون مهاجمة سفن حربية تابعة لحلف شمال الأطلنطي (الناتو)، كانت تزور المغرب في أفريل 2007م، في إطار تدريبات مشتركة مع القوات المغربية؛كما تعزز هذا الرأي بحقيقة أن المنفذين من الفكر العملياتي للقاعدة، القائم على نظام الخلايا الصغيرة، والتي يرأس كل منها قائد يسمى بـ"الأمير".

وتعتبر موريتانيا الدولة المغاربية الأكثر هشاشة من حيث المناعة ضد التهديدات الأمنية، إذ تشهد أقاليمها حركات كبيرة من الجماعات الإرهابية، ومظاهر الجريمة المنظمة التي ترتبط بالتنظيمات الإرهابية الأخرى، في منطقة الساحل وبقي دول المغرب العربي، كما تشهد حركة كبيرة في تجارة الأسلحة الوافدة من السنغال باتجاه الصحراء الغربية ومالي، كما أن تهديد تنظيم القاعدة يمتد وفق الكثير من الخلايا المحلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وعليه فقد استفادت التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي من تحولها إلى هيكل يعتمد بقدر كبير على خلايا صغيرة محلية، وهو الأمر الذي أضفى عليها مرونة وقدرة على التكيف، من استغلال بقايا الهيكل المتمرد

[1]– إدريس عطية ،مرجع سابق، ص ص. 32-33.

الخاص بالجماعة الإسلامية الجزائرية والجماعات الأخرى في الدول المجاورة، في الحصول على التدريب، كما تمكن أفراد مرتبطون بالجناحين العراقي والأفغاني من "القاعدة" من العمل في المغرب العربي، وهو ما سهل الإتصال بين العناصر المحلية المسلحة والشبكات الإسلامية الدولية، وتورط معظمها في الجريمة المنظمة، بما في ذلك السطو المسلح من أجل تمويل أنشطتهم، مما يزيد من صعوبة تحديد ملامح التهديد الإرهابي في منطقة المغرب العربي.

وقد شهدت مصر أول الدول الإفريقية التي ظهر فيها الإرهاب المعاصر، على مدى ما يقرب من سبع سنوات،أو بالتحديد منذ حادثة الأقصر في أكتوبر 1998م، كما عرفت سلسلة من الأحداث الإرهابية – فيما بعد – بدا بتفجيرات طابا في أكتوبر 2004م، ثم تفجيرات شرم الشيخ في جويلية 2005م، كما وقعت أحداث إرهابية في القاهرة خلال شهر أفريل 2005م وخلفت المئات من المصابين والعشرات من القتلى ثم تفجيرات في أفريل 2006م، وأخيرا تفجيرات الفاتح من جانفي 2011م، ثم ظهر الإرهاب مؤخرا في شبه جزيرة سيناء حيث نشطت الجماعات التكفيرية والجهادية.[1]

وما زالت العديد من علامات الاستفهام تحيط بتفجيرات سيناء،ومن بعدها تفجيرات القاهرة، إذ تشير معلومات أجهزة الأمن المصري إلى جماعة جهادية محلية، تدعى "جماعة التوحيد والجهاد"، التي تقف وراء هذه التفجيرات وقد كان من الواضح في ضوء ما هو متاح من المعلومات أن الدوافع الرئيسية المحركة للتفجيرات الأخيرة، هي بالأساس دوافع خارجية، تتعلق بالرغبة في الاستجابة للدعوة إلى الجهاد العالمي، وهو ما أدى إلى تحول الجماعة المذكورة من العمل الدعوي إلى العمل الجهادي منذ عام 2004م، وانخراط هذه الجماعة في تنظيم القاعدة، وأصبحت ترتبط بباقي الخلايا في العراق وأفغانستان، والخلايا الموجودة في السودان، ومنطقة القرن الإفريقي، وباقي شرق إفريقيا.[2]

المبحث الثاني:أسباب تنامي تطور الظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي.

يختلف ظهور وتطور الظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي تبعا لاختلاف ظروف كل دولة سياسيا واجتماعيا وجغرافيا،بما يؤدي إلى الاختلاف في مظاهرها وعواملها بين الدول المعنية ،لذلك سنقوم بدراسة تطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر وفي تونس وفي المغرب.

[1]– إدريس عطية، مرجع سابق، ص ص. 33، 34.

[2]– المرجع نفسه، ص. 33.

المطلب الأول: أسباب وتنامي الظاهرة الإرهابية في الجزائر.

بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وتفككه سارعت معظم الدول الاشتراكية إلى تبني النظام الليبرالي الغربي واعتناق المبادئ الديمقراطية التي نادى بها هذا النظام، وفي نفس الإطار نذكر التحولات الدولية التي أدت إلى فرض ضغط كبير على الأنظمة الاشتراكية، ودفعها نحو تبني الخيار الديمقراطي.

الجزائر وكغيرها من الدول الاشتراكية في تلك الفترة قامت بإصدار ترسانة من النظم القانونية الممهدة لعملية الانتقال من النظام اشتراكي موجه إلى موجة نظام ليبرالي حر، كان من أبرز القوانين وفي مقدمتها دستور 23 فبراير1989م، والقانون رقم 89-11، المعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، والذي أقر التعددية الحزبية كمظهر من مظاهر الديمقراطية التي يقوم عليها الفكر الليبرالي الرأسمالي.

ومما زاد من حدة الأمر في الجزائر هو ظهور موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحت الشارع الجزائري سنة 1988م، خاصة في ظل تلازم هذه الأحداث لأزمة منطقة القبائل.

ومما زاد الأمر تعقيدا هو ظهور الحركات الإسلامية بداية التسعينات على غرار الحركة من أجل الدولة الإسلامية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، وغيرها، ودخول هذه الحركات للمعترك السياسي مستغلة بذلك حالة الاحتقان التي سادت المجتمع الجزائري في تلك الفترة، وبالأخص مع عودة الكثير من الجزائريين ممن شاركوا في الحرب الأفغانية متشبعين بالأفكار المتطرفة حاملين معهم منطقا جهاديا، بتجربة ميدانية وخبرة كبيرة في مجال حرب العصابات ومختلف أنماط الجرائم الإرهابية.

تعد آنذاك الجماعة الإسلامية المسلحة أخطر جماعة إرهابية عرفتها البلاد هي الجيا والتي تكونت من خلال تلاحم ثلاثة تنظيمات نشأت عند اندثار الحركة الإسلامية المسلحة وهي «جماعة الباقون على العهد، جماعة الموحدين، وجماعة الحركة من أجل الدولة الإسلامية وكان ذلك خلال اجتماع «براقي» في سبتمبر 1992 حيث تم تحديد الهدف والذي هو تحريك الأعمال المسلحة لإقامة دولة إسلامية، وتولى قيادة الجماعة آنذاك عبد الحق لعيادة المكنى أبو عدلان كأمير وطني، ولقد انحصر عمل هذه الجماعة خلال فترة ما بين 1992 و1995 في المناطق الحضرية ليتحول فيما بعد إلى المناطق الجبلية نتيجة المضايقة التي تلقتها من طرف مختلف قوات الأمن[1].

[1]-المرجع نفسه،ص33

عند وصول جمال زيتوني المكنى أبو عبد الرحمن أمين على رأس الجماعة الإسلامية المسلحة الذي قام بمطاردة عناصر المجزرة المتهمين بالتّآمر للاستحواذ على المنظمة وبالتالي ظهرت صراعات داخلية عنيفة، وعند مجيء عنتر زوابري تحركت الانشقاقات أكثر فأكثر خصوصًا من خلال خروج حسان حطاب وأصدقائه بإنشائهم للجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC والدعوة إلى جهاد خالص، مما أدى بعنتر زوابري إلى مضاعفة شراسته واللجوء إلى تكفير الشعب بأسره.

إن الأعمال الإجرامية التي قامت وتقوم بها هذه المجموعات الإجرامية أثبتت وجود تنظيم هرمي على مستواها وهذا ما أثبتته اعترافات الإرهابيين الموقوفين والتائبين إلى غيرهم من الفئات الأخرى من المجرمين، والمجموعات الإرهابية تنقسم على العموم إلى جناحين جناح مسلح وجناح الدعم. فالجناح المسلح هو المكلف بتنفيذ العمليات الإرهابية والتخريبية وأغلبهم معروف لدى مصالح الأمن على عكس جناح الدعم، ويعتمدون في نشاطاتهم على تقسيم الوطن إلى ست مناطق وفي كل منطقة تنشط عدة كتائب وتنقسم الكتيبة إلى سرايا والسرايا إلى زمر وكل كتيبة يترأسها أمير ويختلف العدد من كتيبة إلى أخرى وذلك حسب المناطق التي تنشط بها، وتستمد هذه الجماعات شرعية أعمالها من خلال الاعتماد على ضباطهم الشرعيين. فالحين نجد جناح الدعم والإمداد ويعتبر جناح الدعم بمثابة العمود الفقري للجماعة الإرهابية المسلحة وينقسم إلى مجموعات ينحصر نشاطها في الدعم المادي، والصحي وإفشاء الإشاعة لصالح الجماعة.[1]

تأسيسا على ما ذكر، ونتيجة لفوز الأحزاب الإسلامية تم توقيف المسار الإنتخابي الذي أدى إلى الدخول في الصراع ما بين النظام ومختلف الجماعات الإسلامية مستعينة بجناحها العسكري المنظم مسبقا، وهو ما أدى إلى الدخول في دوامة عنف شاملة خلفت مالا يقل عن 150 ألف قتيل،وأكثر من مليون متضرر.[2]

[1]– حكيم غريب،**الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب**،الجزء الأول.(2019/05/21).
https://www.sasapost.com/opinion/algeria-strategy-in-fighting-terrorism/

[2]– دريس بلخوية، "**جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس الجزائر والمغرب**"، دفاتر السياسة والقانون، ع.11 ، (جوان 2014)، ص ص102، 103، 104.

المطلب الثاني: أسباب تطور وتنامي الظاهرة الإرهابية في تونس.

مع بداية ثمانينات القرن الماضي دخلت تونس في أزمة اقتصادية عميقة، خاصة في ظل تصاعد الأصوات المنادية بضرورة استحلاف "بورقيبة"، وكنتيجة لذلك تم إعلان التعددية الحزبية كمحاولة للتخفيف من الضعف السياسي الكبير والاقتصادي الذي عانته تونس آنذاك.

وبالرغم من إقرار التعددية الحزبية، غير أن الحركات الإسلامية أقصيت من الساحة السياسية في محاولة استباقية لإجهاض كل محاولة للوصول إلى السلطة من قبل هذه الحركات. وهو ما دفع بهذه الأخيرة، خاصة ما يعرف بحركة "الاتجاه الإسلامي" إلى تغيير اسمها لـ:"حركة النهضة" تماشيا مع دستور تونس الذي يحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو عرقي أو لغوي، وذلك في خطوة منها لدخول المعترك السياسي.

وكنتيجة لذلك تم تنظيم انتخابات برلمانية مستقلة حاز على إثرها التيار الإسلامي على نحو ربع عدد الأصوات.وهو ما دفع بالسلطات التونسية إلى إجهاض المسار الانتخابي، وقمع أغلب أعضاء التيار الإسلامي، ما أدى إلى ظهور جماعات إرهابية محلية كجماعة الأصوليين،وحركة الاتجاه الإسلامي، وحركة الثورة الشعبية والمقاومة المسلحة التونسية.

إن الأعمال العسكرية المعادية للدولة وللنظام السياسي ليست جديدة على تونس،فقد عرفت ذلك في مراحل مختلفة بعد الاستقلال تحريض خاص من الأنظمة المجاورة لها،لكن بعد ظهور الجماعات الإسلامية المسلحة ونعتها بالإرهاب صنفت الأعمال المعادية للدولة إرهابا،ويمكن أن نذكر بعمليتين سابقتين للثورة هما:عملية جربة الموجهة ضد معبد الغريبة اليهودي،ثم عملية سليمان المسلحة التي تجلى فيها أن المجموعات الإرهابية المنظمة قد وصلت تونس وبدأت تنفيذ أجندتها.[1]

العمليات الأولى بعد الثورة كانت زمن الحكومة الانتقالية الأولى عملية الروحية (شمال غرب)،وبئر علي(وسط شرق)فضلا عن عمليات ضبط أسلحة خفيفة ومتفجرات تسربت من ليبيا:التي تعيش وضع حرب،واستنتج الجميع حينها أن الإرهاب بصدد التسلح لتنفيذ أجندته الخاصة،وذلك في حين أن السياق العام كان متجها إلى تأسيس تحول ديمقراطي قانوني مدني،إذ خرجت من الاعتصام الكبير (القصبة 2 من

[1] – نور الدين العلوي، **تونس:ثنائية مواجهة الارهاب والحفاظ على حقوق الانسان**، في:(2019/05/20):
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/08/201581984741699865.html

مارس 2011م)بمشروع مجلس تأسيسي،وشرع في التنظيم لإنجاح انتخابات تأسيسية،بما جعل الإرهاب نغمة خارج السياق الوطني تهدد المسار السلمي للثورة.[1]

ومع تزايد تأثير الحركات الإسلامية، عملت الحكومة التونسية على تنظيم حملات تحسيسية وتشديد إجراءاتها الأمنية مستعينة في ذلك بخبرة الإتحاد الأوروبي.وبالرغم من ذلك إلا أن العمليات الإرهابية في تونس زادت بشكل ملفت للنظر،خاصة في فترة ما بعد إسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن علي.ومما زاد من حدة الأمر هو وصول التيار الإسلامي للحكم وبروز صراع كبير مابين التيار الإسلامي التيار الليبرالي الفرانكفوني، ما أوجد موجة عنف كبيرة أدت إلى وقوع العديد من الضحايا منذ ما يعرف في تونس بثورة يناير 2011م.[2]

ويكن حصر ابرز العوامل التي أدت إلى نمو الأنشطة الإرهابية وتوترها في تونس أساسا إلى السياسات القمعية لنظام الرئيس التونسي السابق بن علي، وكذلك إلى الأوضاع الاجتماعية الصعبة.

كما تشمل أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب في تونس إلى عدم وجود رقابة قضائية كافية على مواقع التواصل الاجتماعي،فضلا عن إدراك تنظيم القاعدة إمكانية نسف مشروعه بعد اعتلاء النهضة الحكم في تونس،وبالتالي سعيه لإفشال تجربة حركة النهضة.

المطلب الثالث: أسباب تطور وتنامي الظاهرة الإرهابية في المغرب:

شهدت المملكة المغربية منذ ستينيات القرن الماضي صدامات عنيفة ما بين ما يعرف بحركة "الشبيبة الإسلامية"، والنظام الملكي أسفرت عن زوال هذه الحركة وميلاد حركتين هما "حركة العدل والإحسان"و"حركة الإصلاح والتجديد".

ومع إقرار التعددية الحزبية في المغرب، كان للحركتين المذكورتين حضور ملحوظ في الحياة السياسية المغربية بيد أنه ونتيجة للتضييق الكبير على التيار الإسلامي في المغرب تم تأسيس ما يسمى بجماعة الشبيبة الإسلامية من قبل مقاتلي حرب أفغانستان من المغاربة بهدف إرساء دعائم الدولة المغربية، ومد يد العون لتنظيم القاعدة محليا وإقليميا لطالما أن هذا التنظيم تشكل من مغاربة أفغان يعملون تحت لواء وإشراف وزعماء تنظيم القاعدة. ونتيجة للصراع ما بين التيار الإسلامي في المغرب والنظام الملكي، قامت الجماعات الإرهابية بالعديد من العمليات داخل الأراضي المغربية، أبرزها هجمات الدار البيضاء في ماي 2003م.

---

[1]–لمرجع نفسه

[2]– دريس بلخوية ،مرجع نفسه، ص 106.

كما كشفت أجهزة الاستخبارات المغربية أن الكثير من العناصر الإرهابية المغربية كان لها دور كبير في عديد العمليات التخريبية، ومن بينهم زكريا الموسوي بالنسبة لهجمات 11 سبتمبر2001م بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنير المتصدق بالنسبة لتفجيرات فرانكفورت بألمانيا، وغيرهم.[1]

المبحث الثالث:دور مصر في مكافحة الإرهاب في المغرب العربي

تتقدم مصر الصفوف في مجال مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا وخاصة في المغرب العربي،حيث قدمت تجربة رائدة في تعزيز التعاون الإقليمي يمكن تعميمها على مستوى القارة،وقد نجحت مصر في إنشاء مركز مكافحة الإرهاب الإقليمي.

المطلب الأول:جهود مصر في مكافحة الإرهاب.

على مدار السنوات الأخيرة، ومنذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد حكم البلاد عام 2014م، خاض أبطال القوات المسلحة والشرطة حربا ضاروسا ضد معاقل الإرهاب في أنحاء مصر كافة،كي يحافظوا على امن وسلامة المصريين حتى وان كلفتهم ذلك التضحية بالغالي والنفيس.

وقد واجهت البلاد خلال هذه الفترة ما يقرب من1662 عملا إرهابيا خسيسا من قبل عناصر جماعة الإخوان الإرهابية وأعوانهم من أذناب التنظيمات المتطرفة والإرهابية.

وعلى الرغم من سقوط عدد من رجال الجيش والشرطة شهداء،إلا أن مصر استطاعت بعزيمة هؤلاء الأبطال قتل الآلاف من هؤلاء المجرمين، وضبط الآلاف أيضا،منهم على مدار السنوات الأخيرة.[2]

وكان لذلك أثره في تراجع ترتيب مصر في مؤشر الدول التي يكثر بها العمليات الإرهابية من المرتبة التاسعة عالميا عام 2015م، إلى المرتبة ال11 في مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2016م.

وهذا على الصعيد الدولي،ترأست مصر لجنة مكافحة الإرهاب داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإجماع الدول الأعضاء، كما واعتمد مجلس خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي ضد الإرهاب إمام القمة العربية الإسلامية الأمريكية بالرياض في ماي2017م كوثيقة رسمية من وثائق المجلس ولم تقف مصر عند

[1]– المرجع نفسه، ص 106.

[2]– محمد عبد المحسن،**جهود مصر في مكافحة الارهاب خلال 3سنوات**.(2018/05/20)

https://www.mobtada.com/details/697565

هذا الحد من مقاومة الإرهاب،بل اتخذت البلاد خطوات كبيرة لدحر الإرهاب بإطلاق التشريعات والقوانين،وتجديد الخطاب الديني، وإنشاء المجلس القومي لمكافحة الإرهاب[1].

الشكل الأول–جهود مصر في مكافحة الإرهاب

https://www.mobtada.com/details/697565

وقد تبنت مصر مشروع القرار الذي طرحته فرنسا بمجلس الأمن،حول تجنب ومكافحة الإرهاب،وهو القرار الذي اعتمده مجلس أمن بالإجماع خلال النقاش العام حول موضوع تمويل الإرهاب،الذي شهده مجلس الأمن، حيث ترأسه جان إيف لودريان وزير خارجية فرنسا بإعتبار رئيس مجلس الأمن وفي بيان مصر أمام مجلس الأمن بمناسبة اعتماد القرار، أعرب السفير محمد إدريس مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بنيويورك،عن ترحيب مصر بالمبادرة الفرنسية بطرح مشروع القرار الذي تم اعتماده،خاصة معأهمية موضوع تجنب ومكافحة تمويل الإرهاب بصفة عامة وبالنسبة لمصر بصفة خاصة، كون التمويل أحد أهم الأدوات التي تسمح للإرهاب بمواصلة تواجده وتأثيره.[2]

---

[1] – المرجع نفسه.

[2]– أحمد جمعة ،مصر–تتبنى–قراراً–فى–مجلس–الأمن–حول–تجنب–ومكافحة–تمويل/4188856

https://www.youm7.com/story/2019/3/29/

المطلب الثاني:دور مصر في مكافحة الإرهاب في إفريقيا

نتيجة نجاح جهود مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، اتجهت العناصر الإرهابية إلى التمركز في أماكن أخرى، وكانت إفريقيا على قائمة هذه الأماكن. ولا يعني هذا خلو إفريقيا من التنظيمات والعمليات الإرهابية قبل هذا التحول، فواقع الأمر أنها تحتل المرتبة الثالثة بين الأقاليم التي ينشط وينتشر بها الإرهاب خلال السنوات السبع الأخيرة وفقًا للتقرير العالمي للإرهاب الصادر عن مؤسسة السلام والاقتصاد خلال الفترة (2012-2019). ووفقًا للتقرير الأخير لرصد حالة الإرهاب لعام 2018، كانت ثلاث دول إفريقية في قائمة أكثر 10 دول تعاني من الإرهاب (هي: نيجيريا، والصومال، وليبيا

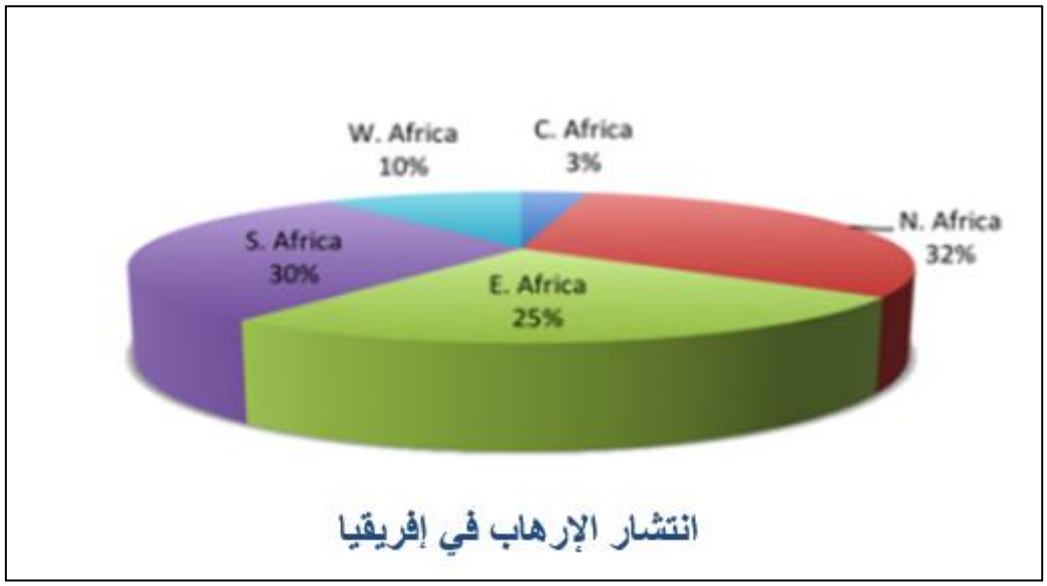

الشكل الثاني–انتشار الإرهاب في افريقيا https://www.youm7.com

ووفقًا للإحصاءات والبيانات الصادرة عن تقارير رسمية صادرة عن عدد من المنظمات الدولية، يمكن توضيح مدى انتشار الإرهاب وضراوته في إفريقيا.

بداية هناك عدد من التنظيمات الإرهابية النشطة في القارة، ومن أبرزها: تنظيم القاعدة بفروعه المختلفة، وداعش بولاياته المختلفة، وتنظيم أنصار الشريعة في ليبيا وتونس، و''أجناد مصر'' وحركة ''حسم'' و''أنصار بيت المقدس'' في مصر، وحركة ''الشباب'' في الصومال، وتنظيم ''الموقعون بالدم'' في النيجر، و''حركة التوحيد والجهاد'' و''أنصار الدين'' في غرب إفريقيا، و''بوكو حرام'' و''الفيلاني'' في نيجيريا والكاميرون، وجماعة ''الهجرة'' في كينيا. والأعضاء النشطون لهذه التنظيمات كثيرون ومتعددون، فعلى سبيل المثال، اعتبارًا من شهر مارس 2018، كان هناك أكثر من 9000 عضو يتركزون في شمال إفريقيا ما بين ليبيا والجزائر. ولعل تقديرات أعداد ضحايا الإرهاب في إفريقيا تعكس مدى العنف المفرط المستخدم من جانب

هذه التنظيمات. فمنذ عام 2002 بلغ إجمالي عدد الضحايا 60101 حالة وفاة نتيجة أنشطة الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء فقط، وذلك على الرغم من التراجع النسبي لإجمالي عدد حالات الوفاة نتيجة تلك الأنشطة خلال العامين السابقين. وقد نتج هذا التراجع عن عاملين بالأساس، هما: نجاح بعض الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها مالي وتشاد والنيجر، بالإضافة إلى انخفاض نشاط بوكو حرام نسبيًّا لانشغاله مع منافسه الجديد التنظيم الفيلاني الذي يُظهر عنفًا أكبر ويسعى لاستيعاب بوكو حرام في نيجيريا وتخومها. وتكفي الإشارة إلى أن الفيلاني قد قتل 1700 شخص خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2018. وبصفة عامة، تضاعف عدد القتلى ضحايا الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء وحدها خلال السنوات العشر الأخيرة؛ فبعد أن كان 1020 قتيلًا خلال الفترة (2003-2007) ارتفع إلى 3159 قتيلًا خلال الفترة (2013-2018).

هناك عدد من العوامل التي تزيد من خطورة انتشار التنظيمات الإرهابية في إفريقيا، نوجزها فيما يلي :

1-المشكلات الحادة التي تواجه القارة، بدءًا من ارتفاع معدلات الفقر، وتدني معدلات التنمية رغم ثراء القارة بالموارد الطبيعية، وارتفاع مستوى الصراعات كمًّا وكيفًا داخل دول القارة نتيجة الصراعات القبلية أو الصراعات على السلطة. وقد تصاعدت العمليات الإرهابية لجماعات بعينها، وغيرت جماعات إرهابية أخرى من استراتيجيات عملها، سواء من حيث الأهداف أو المناطق الجغرافية، حيث انضمت مناطق جديدة في القارة إلى حزام الأزمات، والعمليات الإرهابية، فلم تعد الجماعات الإرهابية تُنسب إلى دولة بعينها، حيث خرجت العمليات الإرهابية لعدد من الجماعات عن محيطها الإقليمي المباشر[1]

2- تنامي الدعم بين الجماعات الإرهابية الإقليمية بعضها وبعض، سواء بتقديم المقاتلين أو التدريب أو الأموال، أو تزايد التنسيق بين بعض التنظيمات الإرهابية. ورغم زيادة جهود المكافحة فإن محدودية التنسيق بين الدول يسمح بوجود مراكز ملتهبة للإرهاب. فعلى سبيل المثال، بدأ تأثير الإرهاب يتزايد في مناطق المغرب العربي ومنطقة الساحل، فإذا كان المغرب العربي يشمل دول شمال إفريقيا مثل الجزائر وليبيا والمغرب وتونس، ويشير الساحل إلى المنطقة مباشرة أسفل الصحراء في إفريقيا، فإن الحدود المشتركة بين هاتين المنطقتين، ولا

[1] - دلال محمود،مكافحة الارهاب في افريقيا..ماالذي يمكن ان تقوم به مصر،

https://www.ecsstudies.com

سيما بين الجزائر وبوركينافاسو ومالي والنيجر، أصبحت نقطة ساخنة ناشئة في مجال الإرهاب، نتيجة عدم تنسيق جهود المكافحة بين دول الشمال ودول منطقة الساحل .

3- تزايد القدرات القتالية لبعض الجماعات الإرهابية التي أصبحت تفوق قدرات الجيوش الوطنية والدول، خاصة مع تزايد الترابط العالمي بين المنظمات الجهادية والإجرامية .

4- اتجاه بعض الجماعات إلى محاولة توفير أموال للإنفاق على أنشطتها، حيث تراوحت عمليات توفير الموارد المالية ما بين التمويل الذاتي عبر استغلال الأراضي، وجباية الضرائب والزكاة من المناطق التي تسيطر عليها الجماعة، وهذا ما اتبعته حركة شباب المجاهدين، حيث قامت بتصدير الفحم عبر ميناء كيسمايو، واعتمدت نظامًا ضريبيًّا، في حين لجأت جماعات إرهابية أخرى إلى استغلال الأموال من التجارة غير المشروعة، مثل تجارة المخدرات والعاج، في تمويل أنشطتها .

5- ضعف تأثير جهود مكافحة الإرهاب في القارة، فقد اقتصرت على اتفاقية الجزائر في 1999، والبروتوكول الإضافي لها سنة 2004، وكذلك المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب.

كما اتجه الاتحاد الإفريقي في مرحلة لاحقة إلى المشاركة العسكرية الفاعلة في مواجهة الجماعات الإرهابية من خلال الاعتماد على قدرات مجلس السلم والأمن. وكانت التجربة الأولى لتعامل القوات الإفريقية مع الجماعات الإرهابية في الصومال وبمواجهة حركة شباب المجاهدين. وأخيرًا وجه مجلس السلم والأمن اهتمامه لهذه القضية، وتقديم توصيات لمفوضية الاتحاد حول سبل مواجهتها. وفي عام 2014، ركز المسئولون الأفارقة مناقشاتهم على المشكلات التي تواجه تفعيل الدور الإفريقي في مكافحة الإرهاب، وقدموا توصيات لمعالجتها،[1]

كان أبرزها: تصديق الدول الأعضاء على آليات وقرارات الاتحاد الإفريقي المتعلقة بالإرهاب، وإجراءات معالجة نقاط الضعف التي تُعاني منها الدول الإفريقية، وتقوية الأطر القارية والإقليمية لتفعيل التعاون بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين دول الاتحاد فيما يتعلق بتبادل المعلومات.

[1] مرجع نفسه

يتضح مما سبق أن الإرهاب يمثل مشكلة حادة ضمن مشكلات القارة الإفريقية، وهو تحدٍّ حقيقي أيضًا أمام رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي لا يقل عن تحدي التنمية بالقارة. الجهود الإفريقية السابقة من بينها ما يستحق البناء عليه، لكن هناك خبرة مصرية رائدة في هذا المجال، لا شك ستكون حاضرة في تعامل مصر مع أجندة العمل الإفريقية خلال عام 2019. وتدرك القيادة المصرية أن المهمة ليست سهلة، فقد أكد السيد الرئيس ''عبدالفتاح السيسي'' في كلمته أمام منتدى شباب العالم في نوفمبر 2018 ذلك، عندما قال: ''لا يمكن إرجاع ظاهرة الإرهاب في القارة إلى سبب واحد، في ضوء تشابك العوامل الداخلية والإقليمية والدولية بشكل مركب ومتداخل.''

وواقع الأمر أن الرئيس المصري قدم رؤية واضحة للدور المصري، عندما قال: ''مفيش تنمية أبدًا يمكن أن تتم دون أن يكون هناك استقرار، وإحنا لما جينا هنا في مصر اتعاملنا مع التحديات الموجودة في الدولة المصرية، وكانت عبارة عن جزء من التحديات الموجودة في إفريقيا، يعني إحنا مش بعيد عن الواقع الإفريقي كتير، لكن إحنا وضعنا الاستقرار والأمن أولوية علينا، لأن المستثمرين الأجانب أو حتى من المصريين القادرين على الاستثمار وكذلك الأفارقة لو وجدوا أن المناخ غير آمن وغير مستقر فلن يستثمروا، فكيف الحال مع المستثمرين الآخرين. هييجي عندنا إزاي وإذا كان هو بيدينا قروض بضمانات أو بمخاطر عالية التكلفة؟.''

ولعل العمليات الإرهابية في الأيام السابقة تستهدف الإساءة إلى الجهود المصرية القوية في محاربة الإرهاب، وما زالت تلك الجهود مستمرة. وعلى مستوى محاربة الإرهاب إفريقيًّا، قد يكون من المناسب أن تبدأ مصر بتبني سياسات واضحة بجدول زمني لتنفيذ مشروع مكافحة الإرهاب في القارة والمعروف باسم ''مشروع مارشال الإفريقي-الأوروبي''. فقد عُقد خلال الفترة (8-6) سبتمبر 2017، في العاصمة البوركينية (واجادوجو) مؤتمر دولي حضره المئات من الخبراء والأكاديميّين والعسكريّين من نحو عشر دول إفريقية وأوروبية، [1]أعلنوا خلاله أن الهدف من هذا المؤتمر هو مواجهة التحدّيات الأمنية في منطقة السّاحل والصحراء، التي تمثّل نقطة انطلاق للتنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية. واعتمد المؤتمر بعض الركائز، مثل: تنفيذ برنامج مخصَّص للديون يُتيح للدول الإفريقية التسلح بالتجهيزات المناسبة من أجل مواجهة التحدّيات الأمنية، وإعداد إستراتيجية لمكافحة الإرهاب على مستوى الدول الإفريقية، تندرج في إطار خطّة مشتركة على مستوى الاقتصادات المحلية.

[1] - مرجع نفسه

ورغم أنه بعد نحو شَهْرَيَن من ''قمّة مالي'' التي اتفق فيها قادة مجموعة دول السّاحل الخمس (مالي، والنيجر، وبوركينافاسو، وموريتانيا، وتشاد)، بمشاركة الرئيس الفرنسي ''إيمانويل ماكرون''، على إنشاء قوة إقليمية مشتركة ضدّ التنظيمات الإرهابية النّشطة بالمنطقة، قوامها 5 آلاف عنصر، بتكلفةٍ تُقدّر بنحو 423 مليون يورو، حيث اتفق الحضور على أن تبدأ تلك القوة مهامّها بنهاية العام الجاري؛ إلا أن هذه القوة لم يتم تفعيلها. ومن ثم، يمكن لمصر إعادة إحياء هذا المشروع بدون فرنسا، لكن اعتمادًا على قدرات أبناء القارة وبعض المنظمات الدولية والإقليمية.

إن وضوح الرؤية المصرية لدورها في إفريقيا، وترتيب الأولويات في مواجهة تحديات التنمية المستدامة للقارة الإفريقية؛ يتلاقى تمامًا مع آمال وطموحات أبنائها الذين يعولون على دور كبير لمصر لقيادة جهود مواجهة الإرهاب خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي في 2019، في ضوء ما تملكه من خبرات كبيرة في استراتيجيات وآليات مكافحة الإرهاب على كل المستويات الأمنية والفكرية. وربما بدأت مصر في إجراء بعض الخطوات العملية في هذا المجال، أبرزها تولّي مصر تدريب قوات من إقليم الساحل والصحراء على مكافحة الإرهاب، وتسريع أجهزة الدولة لمسار عملها في وضع تصورات مختلفة لإدارة الاتحاد في المرحلة المقبلة.[1]

[1]– المرجع نفسه

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق نستنتج أن:

الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول منطقة المغرب العربي،خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببيئة مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة

الهجرة غير الشرعية هي عملية انتقال البشر من مكان إلى آخر وتكون حسب نوعين فردية أو جماعية حيث أنها لديها عدة أثار وانعكاسات غيلر محدودة على الأمن القومي لدول المغرب العربي،حيث أنها من أخطر التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول شمال إفريقيا وخاصة دول المغرب العربي،حيث تعد مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول أخرى.

أدى تدهور الظروف السياسية والإجتماعية في دول المغرب العربي، وكذلك سوء الظروف الإجتماعية إلى تنامي الظاهرة الإرهابية،فكانت هذه من أكبر الأسباب التي أنتجت الإرهاب في كل من الجزائر،تونس،المغرب

الفصل الثالث:دور مصر في مكافحة الإرهاب في ليبيا

شهد عام 2012، منذ بدايته وحتى انتهائه تطورات سريعة في الوضع الأمني في ليبيا ومنطقة ساحل إفريقيا. بعض هذه التطورات كانت بلا شك إيجابية، مثل الانتقال السلمي للسلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى البرلمان الوطني المنتخب في ليبيا في أغسطس. ومع ذلك، فقد شهدت المنطقة تطورات أخرى عديدة كانت تداعياتها أقل بكثير من الناحية الإيجابية، وربما تتطلب في القريب العاجل اهتمامًا أكبر من جانب الدول الأعضاء بحلف شمال الأطلسي.

في حين أسهمت عملية الحامي الموحد بدور محوري في إزاحة نظام معمر القذافي القمعي عن السلطة، إلا أن غياب استجابة دولية مشتركة على أرض الواقع في ليبيا قد أدى إلى ترك مخزون البلاد الكبير نسبيًا من الأسلحة دون حماية كافية. ومن ثمّ، فقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب الأهلية في ليبيا انتشار الأسلحة العسكرية المتطورة ودخول مقاتلين مخضرمين إلى المنطقة، مما أدى إلى دعم حركات الطوارق المتمردة والجماعات الإسلامية المتطرفة المنتشرة في مالي وبوركينافاسو والنيجر وفي أماكن أخرى، وأسفر ذلك عن تنامي حالة انعدام الاستقرار في منطقة ساحل إفريقيا.

كانت هذه التداعيات وخيمة في مالي بصفة خاصة. فمع حلول مايو 2012، وبعد أشهر قليلة فقط من انتهاء عملية الحامي الموحد، أعلن ائتلاف مكون من جماعات الطوارق المتمردة والجماعات الإسلامية المرتبطة بصلات غير مباشرة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي استقلال "جمهورية أزواد الإسلامية" التي تضم مساحات شاسعة من المنطقة الواقعة في شمال مالي، وتلا هذا الأمر اندلا ع قتال شرس أسفر عن لجوء ما يقرب من 65000 مواطن مالي إلى دولة بوركينا فاسو المجاورة التماسًا لأمان نسبي بها.

المبحث الأول: دوافع وجود ا لإرهاب في ليبيا.

بداية هناك عدد من التنظيمات الإرهابية النشطة في القارة، ومن أبرزها: تنظيم القاعدة بفروعه المختلفة، وداعش بولاياته المختلفة، وتنظيم أنصار الشريعة في ليبيا وتونس، و«أجناد مصر» وحركة «حسم» و«أنصار بيت «المقدس» في مصر وحركة «الشباب» في الصومال، وتنظيم «الموقعون بالدم» في النيجر، و«حركة التوحيد والجهاد» و«أنصار الدين» في غرب إفريقيا، و«بوكو حرام» و«الفيلاني» في نيجيريا والكاميرون، وجماعة «الهجرة» في كينيا.

الأعضاء النشطون لهذه التنظيمات كثيرون ومتعددون، فعلى سبيل المثال، اعتبارًا من شهر مارس 2018، كان هناك أكثر من 9000 عضو يتركزون في شمال إفريقيا ما بين ليبيا والجزائر، ولعل تقديرات أعداد ضحايا الإرهاب في إفريقيا تعكس مدى العنف المفرط المستخدم من جانب هذه التنظيمات.[1]

فمنذ عام 2002 بلغ إجمالي عدد الضحايا 60101 حالة وفاة نتيجة أنشطة الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء فقط، وذلك على الرغم من التراجع النسبي لإجمالي عدد حالات الوفاة نتيجة تلك الأنشطة خلال العامين السابقين.

وقد نتج هذا التراجع عن عاملين بالأساس، هما:

نجاح بعض الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها مالي وتشاد والنيجر، بالإضافة إلى انخفاض نشاط بوكو حرام نسبيًّا لانشغاله مع منافسه الجديد التنظيم الفيلاني الذي يُظهر عنفًا أكبر ويسعى لاستيعاب بوكو حرام في نيجيريا وتخومها، وتكفي الإشارة إلى أن الفيلاني قد قتل 1700 شخص خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2018.

وبصفة عامة، تضاعف عدد القتلى ضحايا الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء وحدها خلال السنوات العشر الأخيرة؛ فبعد أن كان 1020 قتيلًا خلال الفترة (2007-2003) ارتفع إلى 3159 قتيلًا خلال الفترة 2013-2018[2].

[1]– عبد الباري عطوان، الدولة الاسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل.(دار الساقي، بيروت، لبنان، 2015، ص142.

[2] – عبد الباري عطوان، مرجع سابق، ص 142.

المطلب الأول: تنظيم داعش في ليبيا.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يُعرف اختصاراً بـ داعش ويُطلق على المنتمين له اسم الدواعش، والذي يسمي نفسه الآن الدولة الإسلامية فقط هو تنظيم سلفي وهابي مسلح يُوصف بالإرهاب يتبنى الفكر السلفي الجهادي يهدف أعضاؤه –حسب إعتقادهم– إلى إعادة ''الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة''، ينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا وله فروع أخرى في جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان، زعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي[1].

انبثق تنظيم داعش من تنظيم القاعدة في العراق وهي التي شكلها أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004، الذي كان قد شارك في قوات المقاومة ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة والحكومات العراقية المتعاقبة في أعقاب غزو العراق عام 2003 خلال 2003–2011 حرب العراق وذلك جنبًا إلى جنب مع غيرها من الجماعات السنية المسلحة قد تشكل مجلس شورى المجاهدين التى مهدت أكثر لدولة العراق الإسلامية.

في أوجها، وقيل أنها تتمتع بحضور قوي في المحافظات العراقية من الأنبار، ونينوى وفي محافظة كركوك، وأكثر تواجدا في صلاح الدين، وأجزاء من بابل، ديالى وبغداد، وزعمت أن بعقوبة باعتبارها عاصمة، ومع ذلك، فإن محاولات الدولة الإسلامية في العراق العنيفة لإحكام السيطرة على أراضي جديدة أدت إلى رد فعل عنيف من العراقيين السنة وغيرهم من الجماعات المتمردة، مما ساعد على دحر حركة الصحوة وتدنى سيطرتها[2].

عقد الرئيس **أوباما**، طبقًا **لنيويورك تايمز(النسخة الدولية، 90 سبتمبر/أيلول201)** عددًا من اللقاءات مع شخصيات من خارج إدارته، لبحث خطوات إدارته تجاه التوسع الكبير والمفاجئ لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كان آخر هذه اللقاءات في 01 سبتمبر /أيلول، قبل ساعات فقط من إعلانه الحرب على التنظيم، قال أوباما لزواره من كتّاب الأعمدة في الصحف الأميركية الرئيسية، إنه أخبر أعضاء

[1]– هشام الهاشمي، عالم داعش من النشاة الى اعلان الخلافة. (دار الحكمة لندن/ دار بابل بغداد، سنة2015)، ص38.

[2]– مرجع نفسه، ص 39.

إدارته بأن عليهم تجاهل الضغوط الخارجية التي ولَّدتها حادثتا الإعدام البشع للصحفيين الأميركيين على يد تنظيم الدولة الإسلامية[1].

داعش وهو اختصار للحروف الأولى من كلمات الدولة الإسلامية في العراق والشام.. ويتم اطلاق صفة الدولة علي التنظيم في المناطق التي تسيطر عليها في سوريا والعراق، وهو تنظيم مسلح ارهابي يدعي انه يتبنى الفكر السلفي الجهادي (التكفيري) ويدعي المنضمون إليه انه يهدف إلى إعادة ما يسمى «**الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة**"، يتخذ من العراق وسوريا مسرحا لعملياته وجرائمه.

نبت تنظيم «**داعش**» عبر السجون الأمريكية في العراق، حيث حدث تواطؤ كبير بين إيران ونظام «**المالكي**» مع أمريكا من أجل إطلاق هذا الخطر الجديد، وقد تشكّل هذا التنظيم الإرهابي في ابريل عام 2013، وقدم في البدء على أنه اندماج بين ما يسمى بـ «**دولة العراق الإسلامية**» التابع لتنظيم القاعدة الذي تشكّل في أكتوبر 2006 على يد **ابو بكر البغدادي**، بعد اجتماع للفصائل المسلحة ضمن معاهدة حلف المطيبين واختار «**أبو عمر**» قائدا للتنظيم، وهو آخذ في التطور وحصد الأسلحة، والأموال والإستيلاء على المدن في العراق وسوريا وآبار النفط بالإضافة إلى العمليات النوعية والتفجيرات الذي تبناها التنظيم والمجموعة التكفيرية المسلحة في سوريا المعروفة بـ"**جبهة النصرة**"، إلا أن هذا الإندماج الذي أعلن عنه أبو بكر البغدادي، رفضته «النصرة» على الفور[2].

وبعد ذلك بشهرين أمر زعيم «**القاعدة**» **أيمن الظواهري** بإلغاء الاندماج، إلا أن البغدادي أكمل العملية ليصبح تنظيم "**داعش**» واحدة من اكبر الجماعات الإرهابية الرئيسية التي تقوم بالقتل والدمار في سوريا والعراق وينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا وله فروع اخرى في جنوب اليمن وليبيا وسيناء والصومال ونيجريا وباكستان.

ويحارب هذا التنظيم حاليا الجيش العراقي والشرطة العراقية وقوات الصحوة العراقية وقوات البشمركة والجيش العربي السوري وفصائل شيعية متنوعة مثل حزب الله اللبناني والحرس الثوري الايراني وحزب العمال الكردستاني والجيش الحر في سوريا والجبهة الإسلامية وبالطبع التحالف الأمريكي.

---

[1]– محمد بدري عيد، "داعش "وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم.(مركز الجزيرة للدراسات، قطر، سنة2015)، ص05.

[2] – http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/25/intv-amanpour-ali-khedery-isis-ramadi-takeovercnn.2015/05/ 25-2018/03/12 . يوم:

وهنا يأتي التساؤل الأهم... ما هي مصالح أمريكا ودول الغرب الاستعمارية في وجود تنظيم **داعش** في البلاد العربية وهو أكثر التنظيمات إجراما ووحشية وقوة حتى الآن، فلا يمكن إنكار التقدم الذي أحرزه التنظيم لدرجة احتلال مدن كاملة في العراق[1].

برز التنظيم على الساحة العراقية وقت الاحتلال الأمريكي للعراق، على أنه تنظيم جهادي ضد القوات الأمريكية، الأمر الذي جعله مركز استقطاب للشباب العراقي الذي يسعى لمواجهة الاحتلال الأمريكي لبلاده، وسرعان ما توسع نفوذ التنظيم وعدده، ليصبح من أقوى الميليشيات المنتشرة والمقاتلة على الساحة العراقية.

لداعش في العراق تاريخ دموي طويل، فمنذ تولي أبي بكر البغدادي زعامة هذا التنظيم وبعيداً عن ما نفذته القاعدة قبله في العراق في عهد الزرقاوي ومن تبعه، قام التنظيم بتنفيذ عدد كبير من العمليات والهجمات الإرهابية التي حصدت أرواح الآلاف من العراقيين، أشهرها كانت عملية **مسجد أم القرى** في بغداد التي أسفرت عن مقتل النائب العراقي **خالد الفهداوي**، وهجمات انتقامية لمقتل زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن، حيث شن عدة عمليات ارهابية في العراق أدت إلى استشهاد المئات من رجال الجيش والشرطة العراقية والمواطنين، وتبنى عبر الموقع[2] الإلكتروني التابع لتنظيم القاعدة في العراق أكثر من 100 هجوم انتحاري انتقاما لمقتل بن لادن، تلاها عدَّة عمليات في العراق كعملية البنك المركزي، ووزارة العدل، واقتحام سجني أبو غريب والحوت.

ومنذ التحول لمجريات الحرب في العراق ثم بروز اسم "**داعش**" كقوة رئيسية وحيدة مهيمنة على كل مقدرات المشهد العسكري على الأرض.

منذ سقوط حكم معمر القذافي انزلقت ليبيا نحو الفوضى، مع تنافس الفصائل المتناحرة على السلطة والنفوذ في جميع أنحاء البلاد.

فجر ليبيا هم مجموعة من مقاتلي المليشيات الذين يدعمون حكومة الحاسي التي نصبت نفسها في طرابلس، ومن ناحية أخرى، تعتبر جماعة أنصار الشريعة فرعا من تنظيم القاعدة، وتسيطر على مساحات واسعة من مدينة بنغازي، رغم المحاولات المتكررة من جانب الجيش الوطني لطردهم.

---

[1]– محمد بدري عيد، مرجع سابق، ص 07.

[2]– عبد الباري عطوان، مرجع سابق، ص 142.

وهناك مجموعات أخرى متنوعة من الجماعات الإسلامية، منها تلك المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مثل أنصار الشريعة في مدينة درنة، وتلك المنتمية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تعمل في جنوب غرب ليبي ويعتبر فجر ليبيا أكثر اعتدالا من تلك المجموعات[1].

لماذا تمثل الحرب في ليبيا مشكلة للبلدان الأخرى؟

الوضع في ليبيا يتسبب في أزمة لاجئين ضخمة أخرى في المنطقة، حيث يعيش أكثر من مليوني لاجئ في تونس، بجانب نزوح ما يزيد على 454 ألف داخليا في ليبيا، وتجاوزت المشكلة حدود النازحين، حيث تسللت المليشيات الإسلامية إلى مالي وتحاول الإطاحة بالحكومة هناك، وداهمت جماعات مماثلة النيجر وهددت الحكومة وغمرت المنطقة بالبنادق بشكل أجبر فرنسا على التدخل لمحاولة احتواء المشكلة[2].

وربما يكون الخوف الأكبر في مصر، حيث استطاع المتطرفون والمستفيدون من الحروب تهريب الأسلحة بنجاح عبر الحدود، وبخاصة في سيناء التي شهدت هجوم المتمردين الموالين لداعش على القوات الحكومية.

تظل الحرب الأهلية في سوريا وظهور تنظيم داعش أكبر المشاكل المستعصية في الإقليم، التي استحوذت بشكل أولي على تركيز الغرب، وأدت إلى تجاهل الأزمة الليبية، علاوة على أن الاضطرابات السياسية في مصر شغلت اهتمام القوى الغربية[3].

ويعد الاستثناء الوحيد في الغرب هو فرنسا، التي أعطت أولوية للمشاكل في ليبيا منذ أواخر العام 2013، والتي عملت بشكل منفرد تقريبا لاحتواء العنف هناك، لكن بعد وقوع الهجمات الأخيرة على مجلة «شارلي إيبدو» الأسبوعية الساخرة في باريس، من المرجح أن تنضم فرنسا إلى بقية العالم وتدير انتباهها الآن إلى اليمن، معقل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي أعلن مسؤوليته عن الإرهاب في باريس[4].

---

[1]– هشام الهاشمي،مرجع سابق، ص 39.

[2]– علي حرب ، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي.(بيروت ، الدار العربية للعلوم، 2011)، ص 104.

[3]– علي حرب ، مرجع سابق، ص104.

[4]– وليد ارتيمة ، المشهد الليبي، استمرار تعقيدات الحل السياسي والعسكري.(قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، سنة2016)، ص 96.

المطلب الثاني: تداعيات تنظيم داعش على ليبيا.

تأسس مصطلح الحرب على الإرهاب في ليبيا بعد وقوع مئات الاغتيالات بمدينتي بنغازي ودرنة شرق ليبيا إبان سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي وحتى قبله، نسبت غلى مجموعات متشددة إسلامية. إذ طالت هذه الاغتيالات عسكريين ومدنيين بعضهم كانت له ارتباطات جزئية أو كلية بالنظام السابق.

بعد اندلاع ثورة فبراير وتحولها إلى ثورة مسلحة وجد كثير من الشباب الإسلامي البيئة التي تحتضنهم وهي المواجهة المسلحة ضد نظام العقيد القذافي.

وكان لهم الدور الأكبر في مواجهة نظام القذافي عسكريا، وبعد انتهاء المواجهة المسلحة بين الثوار وبين نظام القذافي احتفظت المجموعات الجهادية بسلاحها ومعسكراتها لأنهم يعتقدون أن مشروعهم هو القضاء على نظام القذافي وإقامة دولة إسلامية تحكم بالشريعة الإسلامية[1].

وهذا ما جعل الكثير منهم لا يعترفون بما أفرزته انتخابات 2012 للمؤتمر الوطني العام الذي يجمع مزيج من الإسلاميين والعلمانيين بحسب تقديرهم ما جعلهم ينشغلون بتقوية إمكانياتهم العسكرية، وتجهيز معسكراتهم لتكون مدارس تدريب المقاتلين الليبيين والأجانب على حد سواء، وبالفعل تدفق عدد من المقاتلين العرب وخاصة من تونس والجزائر، وفي ظل الانفلات الأمني الذي تشهده البلاد، وضعف السيطرة على الخط الحدودي هُربت أسلحة من قبل هذه التنظيمات الجهادية إلى بعض دول الجوار ودخلت قيادات لتنظيمات جهادية في تونس والجزائر كأبي عياض التونسي القيادي في تنظيم أنصار الشريعة في تونس ومختار مختار قيادي إحدى التنظيمات الجهادية الجزائرية[2].

أجرت مجلة «نيوزويك» الأمريكية حوارا مع واين وايت، الخبير في معهد الشرق الأوسط في واشنطن، والنائب السابق لمدير مكتب وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاستخبارات في الشرق الأوسط، أجاب فيه عن ستة أسئلة حول الأزمة الليبية وأهميتها لبقية العالم.

الوضع في ليبيا يتسبب في أزمة لاجئين ضخمة أخرى في المنطقة، حيث يعيش أكثر من مليوني لاجئ في تونس، بجانب نزوح ما يزيد على 454 ألف داخليا في ليبيا[3].

---

[1]– وليد ارتيمة ،مرجع سابق، ص96

[2]– المرجع نفسه، ص 96-97.

[3]– علي حرب، مرجع سابق، ص 105.

وتجاوزت المشكلة حدود النازحين، حيث تسللت المليشيات الإسلامية إلى مالي وتحاول الإطاحة بالحكومة هناك، وداهمت جماعات مماثلة النيجر وهددت الحكومة وغمرت المنطقة بالبنادق بشكل أجبر فرنسا على التدخل لمحاولة احتواء المشكلة[1].

وربما يكون الخوف الأكبر في مصر، حيث استطاع المتطرفون والمستفيدون من الحروب تهريب الأسلحة بنجاح عبر الحدود، وبخاصة في سيناء التي شهدت هجوم المتمردين الموالين لداعش على القوات الحكومية.

أسهمت عملية الحامي الموحد بدور محوري في إزاحة نظام معمر القذافي القمعي عن السلطة، إلا أن غياب استجابة دولية مشتركة على أرض الواقع في ليبيا قد أدى إلى ترك مخزون البلاد الكبير نسبيًا من الأسلحة دون حماية كافية، ومن ثمّ، فقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب الأهلية في ليبيا انتشار الأسلحة العسكرية المتطورة ودخول مقاتلين مخضرمين إلى المنطقة، مما أدى إلى دعم حركات الطوارق المتمردة والجماعات الإسلامية المتطرفة المنتشرة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وفي أماكن أخرى، وأسفر ذلك عن تنامي حالة انعدام الاستقرار في منطقة ساحل إفريقيا.

ما من شك إذن أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الامني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة :فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الاجهزة الامنية، وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة.

جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك.

فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الو ضع حتى ينمي ن شاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموما[2].

ويبدو جليا لدى بع ض المختصين أن عنا صر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه ب ''مرحلة متقدّمة من التسليح السريع ''، جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث ن شهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، انطلاقا من ليبيا.

---

[1]– عبد الباري عطوان، مرجع سابق، ص 142.

[2]– السنوسي بسيكري، ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية.(قطر :مركز الجزيرة للدراسات، سنة2013)، ص 103.

الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل، إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا، وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره . إن هذه المجموعة المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشنيكوف، وأصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من ال صواريخ، والتي كان م السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي[1].

تنامي تواجد عنا صر المجموعة الإرهابية المغاربية في ليبيا وحولها، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها ال سلطات الجزائرية، والتي كانت ربما، إلى جانب أ سباب أخرى، وراء موقفها من الثورة الليبية ككل.

على كل حال ف إنّ المخاوف والتحذيرات التي أطلقتها بع ض الدول ومن بينها الجزائر بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة ن شاطها بالمنطقة من خلال محاولات مفترضة متصاعدة لتهريب أسلحة خارج ليبيا، باتت مؤكدة.

وكانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأن عمليات تهريب الأسلحة المفترضة إلى فرع القاعدة في المنطقة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة، وعلى الجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين.

كما تتجه المخاوف إلى اعتبار أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ربما لا يمثل التنظيم المسلح الوحيد الذي يستفيد من حرية الحركة التي أتاحها الصراع في ليبيا[2].

على كل حال، بات جليا أن تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال إفريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك ت سهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا، وهو ما يؤكده أيضا إلقاء القبض على عناصر من التنظيم الإرهابي في كل من الجزائر وتونس ومصر وهم يحملون أسلحة مهربة من العيار الثقيل .

إنه من الواضح اليوم أن الأمر يتطلب المزيد من اليقظة، فهته الأخيرة لن تكون في الفترة القادمة في مستواها الطبيعي بل قد تكون في أسوأ مستوياتها، وهو ما قد ي سمح بوقوع ما لا يحسن عقباه[3].

---

[1]– السنوسي بسيكري، مرجع سابق، ص 103.

[2]– نبيلة بن يوسف، تداعيات الثورة الليبية ومخاطر الحرب الأهلية. (بيروت:مركز المسبار للدراسات والبحوث،سنة2012)، ص 17.

[3]– السنوسي بسيكري،مرجع سابق، ص104.

ويرى البعض أن تجذر تنظيم القاعدة في المنطقة على ضوء الأزمة الليبية سيكون أخطر، وذلك على أساس مشاركة عناصره في قتال القوى الموالية للنظام الليبي، فهم كغيرهم من الثوار المقاتلين، سيتمتعون بنفس ال شرعية التي سوف ت شمل كل القوى المشاركة، وهو ما سوف يجعل من الصعب التخلص منهم وإقصائهم فيما بعد[1].

المبحث الثاني: إستراتجية مكافحة الإرهاب في ليبيا.

في الوقت الذي تأسس تنظيم أنصار الشريعة في عدد من الدول العربية، . والذي يعد امتدادا لتنظيم القاعدة بقيادة أيمن الظواهري–تأسس التنظيم بين الشباب الليبي بقيادة محمد الزهاوي الذي بويع من عدد من الشباب الجهادي في شرق البلاد وغربها كمدينتي درنة في الشرق وسرت في الغربوفي تلك الأثناء رجع عدد من الشباب الليبي من الجزائر إلى مدينة بنغازي حيث تولى عدد منهم بمشاركة بعض أفراد أنصار الشريعة تأمين مستشفى الجلاء بمدينة بنغازي.

وقد صاحب رغبة هذه التنظيمات الجهادية في بناء قوتهم العسكرية الانخراط في العمل الأهلي والتطوعي والدعوي والتعريف بأنفسهم بين بعض القبائل في مدينة بنغازي كدعاة لتحكيم الشريعة وتواصلوا مع وزير الداخلية في حكومة زيدان للطلب منه أن يكون لتحكيم الشريعة حضور في وزارته وطلبوا منه تسليمهم السجون الجنائية للمشاركة في الحد من الجريمة.

وانقسموا فيما بينهم في توصيف المؤتمر الوطني العام باعتباره سلطة تشريعية، وحكم المشاركة في الدروع التابعة لرئاسة الأركان التابعة للمؤتمر، ووصل الأمر إلى تكفير بعضهم لتبعيته لرئاسة الأركان التابعة للمؤتمر الذي لا يحّكم الشريعة، وأصبح الشباب يجهزون أنفسهم ويعدونها لمواجهة حتمية مع خصومهم من الإسلاميين ومن غيرهم الذين يؤمنون بالمسار الديمقراطي والذي يعد ناقضا للإسلام الموجب للقتال حسب اعتقادهم[2].

المطلب الأول: التحديات الإستراتيجية المصرية في ليبيا

هاجر عدد من التنظيمات التي جاءت من ليبيا للتدرب على السلاح إلى سوريا للمشاركة في القتال ضد النظام السوري، في الوقت الذي تأسست فيه تنظيمي دولة الإسلام في الشام والعراق التي يختصر اسمها في (داعش) وجبهة النصرة ورجع الشباب الليبي من سوريا محملين بخلافات داعش والنصرة العقدية والتحموا

[1]– نبيلة بن يوسف ، مرجع سابق، ص 17.

[2]– زهير حامدي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمالات، مجلة سياسات عربية، عدد 07، (سنة2014)، ص 37.

بشباب الجزائر الذين عرفوا بالانفلات من توجيهات مسؤول أنصار الشريعة، والذين كانوا يسمون بـ «الخمسات» الذين يتهمهم بعض الجهاديين بأنهم المسؤولون عن بعض الاغتيالات التي طالت بعض الشخصيات الأمنية والعسكرية وبعض الإعلاميين ومشايخ مخالفين لهم[1].

وبعد ولادة تنظيم الدولة الإسلامية بقيادة البغدادي انضم عدد من أولئك الشباب لتنظيم الدولة الذي يشهد تزايدا في الآونة الأخيرة في شرق البلاد وغربها وبويع البغدادي من قبل أولئك الشباب وأعلن عن بعض الولايات كولاية درنة وطرابلس وبرقة، يقاتل تنظيم الدولة الإسلامية قوات عملية الكرامة في منطقة الصابري والليثي شرق المدينة، بينما يتمركز تنظيم أنصار الشريعة في غربها بمنطقة القوارشة، في حين تتوزع قوات أخرى تابعة لمجلس شورى ثوار بنغازي علنة محاورة عدة كالهواري وسيدي فرج[2].

وبعد انطلاق معركة الكرامة بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر رجع عدد من الشباب الليبي من سوريا للمشاركة في القتال ضد قوات حفتر لينتظم في مجلس شورى الثوار الذي يضم في صفوفه جماعة أنصار الشريعة الذي أطاح بكل المعسكرات التي انضمت إلى معركة الكرامة.

يتضح مما سبق أن الإرهاب يمثل مشكلة حادة ضمن مشكلات القارة الإفريقية، وهو تحدٍّ حقيقي أيضًا أمام رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي لا يقل عن تحدي التنمية بالقارة. الجهود الإفريقية السابقة من بينها ما يستحق البناء عليه، لكن هناك خبرة مصرية رائدة في هذا المجال، لا شك ستكون حاضرة في تعامل مصر مع أجندة العمل الإفريقية خلال عام 2019.

وتدرك القيادة المصرية أن المهمة ليست سهلة، فقد أكد السيد الرئيس «عبدالفتاح السيسي» في كلمته أمام منتدى شباب العالم في نوفمبر 2018 ذلك، عندما قال: «لا يمكن إرجاع ظاهرة الإرهاب في القارة إلى سبب واحد، في ضوء تشابك العوامل الداخلية والإقليمية والدولية بشكل مركب ومتداخل.[3]

وواقع الأمر أن الرئيس المصري قدم رؤية واضحة للدور المصري، عندما قال: «مفيش تنمية أبدًا يمكن أن تتم دون أن يكون هناك استقرار، وإحنا لما جينا هنا في مصر اتعاملنا مع التحديات الموجودة في الدولة المصرية، وكانت عبارة عن جزء من التحديات الموجودة في إفريقيا، يعني إحنا مش بعيد عن الواقع الإفريقي

[1]– عبد الرزاق العرادي، حكومة الوفاق الوطني، فرص النجاح واحتمالات الفشل.(قطر :مركز الجزيرة للدراسات، سنة2016)، ص 74.

[2]– زهير حامدي،مرجع سابق، ص 39.

[3]– عبد الرزاق العرادي، مرجع سابق، ص74.

كبير، لكن إحنا وضعنا الاستقرار والأمن أولوية علينا، لأن المستثمرين الأجانب أو حتى من المصريين القادرين على الاستثمار وكذلك الأفارقة لو وجدوا أن المناخ غير آمن وغير مستقر فلن يستثمروا، فكيف الحال مع المستثمرين الآخرين..[1]

ولعل العمليات الإرهابية في الأيام السابقة تستهدف الإساءة إلى الجهود المصرية القوية في محاربة الإرهاب، وما زالت تلك الجهود مستمرة. وعلى مستوى محاربة الإرهاب إفريقيًّا، قد يكون من المناسب أن تبدأ مصر بتبني سياسات واضحة بجدول زمني لتنفيذ مشروع مكافحة الإرهاب في القارة والمعروف باسم «مشروع مارشال الإفريقي–الأوروبي.

فقد عُقد خلال الفترة (8–6) سبتمبر 2017، في العاصمة البوركينية (واجادوجو) مؤتمر دولي حضره المئات من الخبراء والأكاديميّين والعسكريّين من نحو عشر دول إفريقية وأوروبية، أعلنوا خلاله أن الهدف من هذا المؤتمر هو مواجهة التحدّيات الأمنية في منطقة السّاحل والصحراء، التي تمثّل نقطة انطلاق للتنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية. واعتمد المؤتمر بعض الركائز، مثل: تنفيذ برنامج مخصَّص للديون يُتيح للدول الإفريقية التسلح بالتجهيزات المناسبة من أجل مواجهة التحدّيات الأمنية، وإعداد استراتيجية لمكافحة الإرهاب على مستوى الدول الإفريقية، تندرج في إطار خطّة مشتركة على مستوى الاقتصاديات المحلية[2].

ورغم أنه بعد نحو شَهْرَين من «قمّة مالي» التي اتفق فيها قادة مجموعة دول السّاحل الخمس (مالي، والنيجر، وبوركينافاسو، وموريتانيا، وتشاد)، بمشاركة الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون''، على إنشاء قوة إقليمية مشتركة ضدّ التنظيمات الإرهابية النّشطة بالمنطقة، قوامها 5 آلاف عنصر، بتكلفةٍ تُقدّر بنحو 423 مليون يورو، حيث اتفق الحضور على أن تبدأ تلك القوة مهامّها بنهاية العام الجاري؛ إلا أن هذه القوة لم يتم تفعيلها. ومن ثم، يمكن لمصر إعادة إحياء هذا المشروع بدون فرنسا، لكن اعتمادًا على قدرات أبناء القارة وبعض المنظمات الدولية والإقليمية.[3]

---

[1]– آلان بارلويه، هل نستطيع التدخل عسكريا في ليبيا؟ جريدة الحياة" لندن.(2 فبراير/شباط2015.

[2]– أفريكن منجر، مليارات دولار حجم الاستثمارات المصرية في ليبيا:

http://www.africanmanager.com/site_ar/detArticleP.php?art_id=434

[3] – أفريكن منجر، مليارات دولار حجم الاستثمارات المصرية في ليبيا:

http://www.africanmanager.com/site_ar/detArticleP.php?art_id=434

شارت تقارير إعلامية عربية من خارج مصر أن حفتر زار مصر ثلاث مرات على الأقل خلال العام الماضي، اجتمع خلالها مع السيسي نفسه وهو ما يعكس الأهمية القصوى التي توليها مصر لدعم الاستقرار على حدودها الغربية.

وفي حين أن مصلحة مصر في الاستقرار في غرب البلاد واضحة، إلا أن مساندتها لقوات حفتر قد تكون لها تداعيات كبيرة غير مقصودة، حيث أن مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية لا يثقون فى حفتر، ويمكن أن يؤثر ذلك سلباً على التنسيق بين مصر والولايات المتحدة في حال شن حملة جوية ضد تنظيم ''الدولة الإسلامية'' في ليبيا، وقد تم إجهاض وتأجيل تلك الحملة منذ عام 2104 بعد الانقلاب العسكري في ليبيا.

ويشن الجيش المصري حالياً حملة موسعة لمواجهه المتمردين في شمال سيناء حيث نجحت إحدى الجماعات الموالية لتنظيم "داعش" هناك في جذب بعض عناصر القبائل البدوية للمحاربة ضد السلطة المركزية.

وقد اتخذت مصر أيضاً تدابير مستقلة للتعامل مع التهديدات المتزايدة على طول حدودها التي تقرب من 700 ميل مع ليبيا[1].

ولخصت "الهيئة العامة للاستعلامات المصرية" التهديد الذي تشكله حدودها غير الآمنة، مشيرة إلى انتشار "كميات كبيرة من الأسلحة" والميليشيات التي تخطط لتنفيذ هجمات إرهابية على الحدود. فبعد أكثر من عامين على ارتكاب "مجزرة الفرافرة " من قبل الجماعات الموالية لتنظيم "داعش"، والتي أسفرت عن مقتل إثنين وعشرين شخصاً في أحد نقاط حرس الحدود، بدأ العنف يتفاقم مجدداً على الحدود المصرية الليبية. وفي عام 2015، أعلن تنظيم ''الدولة الإسلامية'' عن شنه أول عملية عسكرية في المنطقة بمهاجمته دورية للجيش المصري وإعدامه بعض الجواسيس المزعومين في الصحراء الغربية.

وكما هو الحال بالنسبة للمعلومات الخاصة بالعمليات العسكرية، فإن المعلومات المتعلقة بالنفقات العسكرية نادرة أيضاً فوفقاً لوزارة الدفاع المصرية، تم تخصيص جزء من المساعدات العسكرية الأمريكية التي تصل إلى 1.3 مليار دولار سنوياً لشراء حزمة من المعدات التي من شأنها أن تساعد في تحسين أداء الدوريات

[1]– حسين مفتاح، الدور المصري في الملف الليبي.. استثنائية الهدف والفاعلية، بوابة إفريقيا الإخبارية، ص06. 20| September, 2018

المصرية على الحدود الليبية، وقد ذكرت قناة ''العربية'' أن مصر ستشتري أبراج للمراقبة المحمولة، وأجهزة استشعار مراقبة، وأجهزة اتصالات بقيمة 100 مليون دولار للكشف عن التهديدات المبكرة.

وكجزء من الاتفاق، ستقوم الولايات المتحدة بتدريب الجنود المصريين على كيفية استخدام تلك المعدات[1].

وتشير هذه التقارير الإعلامية والتصريحات الرسمية على حد سواء إلى أن مصر وضعت مصالحها الأمنية في يد الغرب وفي حين ترى مصر أن الإجراءات الأمنية التي تتخذها على حدودها مع ليبيا ضرورية لحماية الأمن المصري، إلا أن إطفاء طابع السرية على العمليات العسكرية، إضافة إلى دعم مصر للجنرال حفتر، قد يؤدى إلى نشوب خلاف إذا ما قررت القوى الغربية شن غارت جوية ضد معاقل تنظيم "داعش" في ليبيا. ومن ثم فإن فشل مصر في التنسيق مع الجهات الدولية سيجعل تحقيق الاستقرار في ليبيا بعيد المنال[2].

المطلب الثاني: انعكاسات انتهاج الإستراتيجية المصرية في ليبيا لمكافحة الإرهاب.

خطر تنظيم داعش قائم وموجود في ليبيا، وهو إلى الآن يزعزع أمن واستقرار بلادنا ويحول دون التسوية السياسية فالتنسيق كبير بين الدولة الليبية والأفريكوم، الأمن هو القاعدة الأساسية التي ينشأ عليها أي بلد فبدون أمن لا يوجد استقرار واقتصاد وانتقال سلمي للسلطة وديمقراطية تمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية، ويمكن التقليل من خطر هذه الجماعات من خلال العمل الإستخباراتي الحقيقي.

التعاون الدولي يكون بالدرجة الأولى مع الدولة الليبية، والجميع يعلم بأن الحرب على الإرهاب ليست حربا مناطقية بل هي واجبة على كل دول العالم، والقاعدة الأساسية هي أن أي دولة تحارب الإرهاب فهي تحارب نيابة عن كل الدول الأخرى، هناك دول كانت موجودة بشكل مباشر وصريح في الحرب على الإرهاب في ليبيا مثل أميركا وبريطانيا وقدمت الدعم اللازم، وكلل هذا التعاون، خاصة مع الجانب الأميركي[3]، في تنفيذ ضربات جوية دقيقة عندما تم حصر تنظيم داعش في سرت في مساحات ضيقة جدا حالت دون استخدام

---

[1]– حسين مفتاح،مرجع سابق، ص 06.

[2]– فريدريك ويري،" إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا :التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن.(معهد كارنيجي لأبحاث السلام)، 25 سبتمبر/أيلول. 2015 .

http://carnegie-mec.org/publications. mec.org/publications/?fa=56943#

[3]– بدر شافعي، إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا. (مركز الجزيرة للدراسات:19 مارس/آذار 2015)، ص 05.

الطيران المحلي، وهناك دول أخرى مثل إيطاليا التي قدمت مستشفى متكاملا لعلاج جرحى الحرب على الإرهاب.

فيما يتعلق بقوة مكافحة الإرهاب فبناء على تعليمات من المجلس الرئاسي هناك تواصل مع هذه الدول التي ترغب في تقديم مساعدات ونتمنى أن يكلل هذا التواصل بتقديم المساعدات اللازمة، كل ما نطلبه مرتبط بمجال التدريب، وهو ما يوفر علينا الجهد والمال والوقت، إضافة إلى معدات الوقاية الشخصية للأفراد، ومعدات الاتصال، ومناظير ليلية، وهذه أسلحة يمكن توفيرها بسهولة، الرسالة التي نحاول إيصالها هي أننا نقارع ونقاوم الإرهاب ولا نتسول، وأي دولة رأت فينا شركاء في الحرب على الإرهاب فنحن نرحب بأي شراكة حقيقية، والليبيون عاقدون العزم في الحرب على الإرهاب ومقارعة هذا العدو[1].

إن وضوح الرؤية المصرية لدورها في إفريقيا، وترتيب الأولويات في مواجهة تحديات التنمية المستدامة للقارة الإفريقية يتلاقى تمامًا مع آمال وطموحات أبنائها الذين يعولون على دور كبير لمصر لقيادة جهود مواجهة الإرهاب خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي في 2019، في ضوء ما تملكه من خبرات كبيرة في استراتيجيات وآليات مكافحة الإرهاب على كل المستويات الأمنية والفكرية، وربما بدأت مصر في إجراء بعض الخطوات العملية في هذا المجال، أبرزها تولّي مصر تدريب قوات من إقليم الساحل والصحراء على مكافحة الإرهاب، وتسريع أجهزة الدولة لمسار عملها في وضع تصورات مختلفة لإدارة الاتحاد في المرحلة المقبلة[2].

على الرغم من أن الوضع في ليبيا مستمر في التفكك مع تنامي قلق المجتمع الدولي، مارست مصر، الجارة الشرقية لليبيا، نفوذها في تحديد النتائج الدبلوماسية للأزمة المستمرة منذ خمس سنوات. وفي الآونة الأخيرة، استضافت القاهرة المحادثات التي جرت بين ممثل الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا مارتن كوبلر وزعماء القبائل الليبية.

وأكد كلاً من الرئيس عبد الفتاح السيسي ووزير خارجيته سامح شكري أنه يجب على القوى الغربية أن تدعم تشكيل حكومة وحدة وطنية قوية في ليبيا قبل التدخل العسكري لمجابهة تنظيم ''الدولة الإسلامية''. وكانت مصر قد قامت بقصف مواقع تنظيم ''داعش'' في ليبيا مرتين خلال العامين المنصرمين.

[1]– بدر شافعي،مرجع سابق، ص 05.

[2]– حسين مفتاح، مرجع سابق، ص 06.

وعلى عكس دعوتها لإتباع المسارات الدبلوماسية في الأزمة الليبية، وجدت الحكومة المصرية حليفاً قوياً لها في ليبيا وهو الجنرال خليفة حفتر، وعلى الرغم من أن حفتر كان يعمل يوماً ما تحت إمرة معمر القذافي، ولكن في أعقاب الهزائم التي لحقت بقوات حفتر جراء الحرب في تشاد، اضطر حفتر إلى العيش في المنفى على مدى عقدين من الزمن في مدينة شمال فرجينيا في الولايات المتحدة. وبعد تداعى الوضع السياسي في ليبيا عاد حفتر إلى ليبيا عام 2011 ليشغل منصب قائد ما يسمى بـ ''الجيش الوطني''، الذي يعتبر موالياً للحكومة الليبية المعترف بها دولياً ومقرها طبرق[1].

وخلال جولات قام بها حفتر في مصر والأردن وروسيا العام الماضي، دعا إلى رفع الحظر المفروض على توريد السلاح إلى ليبيا نظراً لأن الحظر الدولي أدى إلى عرقلة قواته وفقدانها القدرة على مواجهة جماعات المعارضة التي برزت على الساحة الليبية.

وفي أعقاب ذلك، بدأ الجيش المصري يشحن الأسلحة إلى قوات حفتر، وردد كلاً من الجنرال المصري طلعت موسى ووزير الخارجية المصري سامح شكري، بيان حفتر فيما يخص ضرورة رفع حظر نقل وتوريد الأسلحة إلى ليبيا. وفى هذا الصدد، أبرز تقرير صدر عن الأمم المتحدة مؤخراً قيام مصر بانتهاك الحظر المفروض على شحن الأسلحة إلى ليبيا في عامي 2014 -2015.

كما نُشرت صور على الأنترنت تظهر حاويات أسلحة تحمل شعار ''جمهورية مصر العربية''، يُزعم أنها كانت متجهة إلى قوات حفتر، ولكن تمت مصادرتها من قبل جماعة إسلامية معارضة[2].

بقدر ما عكست الزيارات على مستوى عال بين قيادة البلدين بعد الثورة روحًا إيجابية وتقديرًا عاليًا للعلاقات بينهما، فإنها عكست غياب تصورات لتحقيق نقلة في العلاقات بين البلدين؛ فمن الملاحظ أن القلق الناجم لدى قيادة البلدين تعلق بملفات ليست هي الملفات التي تؤسس لشراكة استراتيجية.

فقد هيمن على كل اللقاءات التي تمت بدءًا من زيارة الدكتور عبد الرحمن الكيب، رئيس الحكومة الانتقالية، ثم الدكتور محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني، وتبعها زيارة الأستاذ علي زيدان، رئيس الحكومة المؤقتة، وكذلك زيارة رئيس الحكومة المصرية السابق، هشام قنديل، خمسة ملفات رئيسة:

[1]– آلان بارلويه، هل نستطيع التدخل عسكريا في ليبيا؟.(جريدة الحياة" لندن". 2 فبراير/شباط 2015). ص 37.

[2]– المرجع نفسه، نفس ص 37.

ملفان يهمان الطرف المصري، وهما أوضاع العمالة المصرية في ليبيا وكل ما يتعلق بمستحقاتها من تعويضات نجمت عن حرب التحرير، وتراكمات ملف الجرحى وما تطالب به المستشفيات والعيادات الخاصة وشركات السياحة من أموال مستحقة على الجانب الليبي.

فيما ركز الطرف الليبي على ملف بقايا النظام السابق المقيمين في مصر، وملف الاستثمارات الليبية في مصر والتي تقدر بنحو 10 مليارات دولار أميركي، وكذلك ملف مشترك يتعلق بحماية الحدود ومراقبة المنافذ لمنع عبور السلاح وتهريب السلع والوقود المدعوم وتهريب المخدرات ونفاذ الأدوية والسلع الفاسدة[1].

وقد تطرق الجانبان خلال الزيارات المتعددة إلى مناقشة ملفات أخرى تتعلق بإعمار ليبيا ودور الشركات المصرية في ذلك وتدريب العمالة الليبية والشروع في تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية تم الاتفاق عليها من قبل اللجنة العليا المشتركة الليبية–المصرية، ومن بين تلك المشاريع التي تمت مناقشة استئناف تنفيذها مشروع القاهرة الجديدة ومشروع الصالحية وإعادة إحياء فكرة إنشاء منطقة اقتصادية حرة مشتركة في المنطقة الحدودية للصناعات كثيفة الطاقة.

كما اتفق الجانبان علي الانتهاء من مشروع الربط الالكتروني بين وزارتي القوى العاملة في البلدين لتوثيق عقود العمالة المصرية وبحث القضايا العالقة فيما يخص تعويضات الأفراد والشركات المتضررة من الثورة الليبية[2].

[1]– بدر شافعي،مرجع سابق، ص 05.

[2]– حسين مفتاح،مرجع سابق، ص 06.

المبحث الثالث: مدى تأثير الإستراتيجية المصرية على الأمن الليبي.

لم تتمكن العلاقات الليبية المصرية من تحقيق شراكة استراتيجية، رغم مقومات التكامل الاقتصادي. وقد فتحت الثورات أفقًا للتعاون أمام الجانبين، إلا أن التحولات السياسية والأمنية تحول دون إمكان تحقيق شراكة قائمة على أساس نتائج ثورتي 25 يناير و17 فبراير مع ما تحمله الأولويات الجديدة للسياسة الخارجية المصرية.

ترتبط ليبيا ومصر بمصير مشترك فرضته عوامل الجغرافيا والتاريخ، وبذلك أصبحت العلاقة بينهما استثنائية، لا يمكن قياسها بالمعايير التقليدية لتقييم العلاقات الثنائية بين الدول، وإن شهدت تموجات متتالية حملت في طياتها التقارب إلى درجة الاندماج، والتباعد والتنافر إلى درجة العداوة، إلا أنها في المجمل بقيت المساحة الممتدة من غرب النيل وحتى جنوب خليج سرت منطقة عمق استراتيجي لأبناء الشعبين، ولعل ذلك ما يعلل يؤكد أهمية الدور المصري في حل الأزمة الليبية التي امتدت منذ سبع سنوات ولا تزال تتفاقم يوما بعد يوم[1].

في بداية الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ منتصف شهر فبراير 2011، لم تكن مصر لاعبا مهما على الرغم من الدور الخارجي الذي كان المحرك الرئيس لما عاشته ليبيا من اضطرابات ومواجهات مسلحة، وقد يكون السبب في ذلك انشغال السلطات المصرية هي الأخرى بما يدور على أرضها بعد 25 يناير، وما تلاها من متغيرات سياسية وأمنية، إلا أن غياب سطوة السلطات الأمنية المصرية في المناطق الحدودية مع ليبيا ساهم في تسهيل تدفق المقاتلين الأجانب ودخول الأسلحة للمجموعات المسلحة التي دخلت في مواجهة مباشرة مع القوات المسلحة العربية الليبية، علاوة على استغلال عدد من الدول التي تدخلت في ليبيا بشكل مباشر من استغلال الشريط الحدودي الطويل بين ليبيا ومصر لإيصال الدعم لتلك المجموعات عبر المدن الليبية القريبة من الحدود المصرية[2].

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية والأمنية.

لا شك أن للجارة مصر تأثيرًا سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا ملحوظًا على الواقع الليبي. ولقد تبعت الثورة الليبية الانتفاضة على الرئيس حسني مبارك، ويلحظ المراقب أن العديد من لوحات المشهد السياسي المصري

[1]– سهام بورسوتي، المدير السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية اللواء حسام سويلم، غارة صبراته منفصلة ولا علاقة لها بمحاربة داعش، الخبر العدد 8070.(2016/02/22) ، ص 12.

[2]– سهام بورسوتي، مرجع سابق، ص 12.

تتكرر في ليبيا، وقد ظهر أن متابعة الليبيين لما يجري في مصر كان بدرجة تختلف عن متابعتها في تونس أو في باقي الأقطار العربية، إلى درجة أن الحراك السياسي في ليبيا يقتبس بعض المشاهد كما هي دون تحوير.

وقد برز ذلك جليًا في الأحداث الأخيرة التي أعقبت قرار وزير الدفاع المصري، عبد الفتاح السيسي بعزل الرئيس مرسي؛ حيث احتفلت قطاعات من النخبة والشباب بالقرار واعتباره تصحيحًا، ليبيا في حاجة إليه في ظل الارتباك في إدارة الأزمة السياسية وغياب جيش أو شرطة لضبط الأوضاع الأمنية المختلة[1].

من ناحية أخرى، يرى العديد من المتابعين للشأن الليبي أن التفاعلات السريعة والخطيرة التي وقعت على مستوى دوائر التشريع والتي بدأت بإعلان تحالف القوى الوطنية، أكبر الفائزين في انتخابات السابع من يونيو/حزيران 2012، تجميد نشاطه في المؤتمر الوطني، وتبعه حزب العدالة والبناء بقرار مشابه، تأتي انعكاسًا للتطورات في الجارة مصر، وتحسبًا لغضبة شعبية مشابهة ضد هذه الأحزاب؛ حيث يتكرر على ألسنة قطاع كبير من الليبيين أنها المسؤول الأول عن الإخفاق في استكمال المسار الدستوري والمؤسساتي، والفشل في ضبط الوضع الأمني.

يضاف إلى ذلك إطلاق بعض المنظمات الأهلية والشباب المستقل حركة أسموها ''رفض''، تحاكي حركة تمرد المصرية التي دعت إلى مظاهرات 30 يونيو/حزيران الماضي[2].

البُعد الأهم فيما يتعلق بأثر الاضطرابات السياسية على العلاقات الثنائية، هو اتجاهات الطرف الحاكم في مصر؛ فبعد الثورة، وبالتحديد على إثر فوز الرئيس مرسي على المرشح الرئاسي شفيق، ساد اعتقاد بأن ملف رجال النظام السابق، الذين يُنظر لهم كمصدر تهديد كبير من قبل أنصار ثورة 17 فبراير/شباط، يمكن أن يشهد تطورًا إيجابيًا، وكذا الوضع بالنسبة للاستثمارات الليبية التي كان يشرف على إدارتها، أحمد قذاف الدم، ابن عم معمر القذافي، من خلال شبكة غير واضحة وعبر صفقات وعقود يتورط فيها بعض رجال الحزب الوطني الحاكم زمن حسني مبارك؛ حيث بدا أن هناك فرصة كبيرة لاسترداد تلك الاستثمارات في إطار الشرعيتين الجديدتين في كلا البلدين.

وعقب انتهاء أحداث 2011 سيطر على ليبيا تيار الإسلام السياسي الذي تمكن من السيطرة على الدولة بعد فوز عناصره في انتخابات المؤتمر الوطني سنة 2012، واستغلال قانون العزل السياسي لتصفية

---

[1]- عزة هاشم أحمد، أبعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا 20-11-
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=1372017، ص04.

[2]- . مرجع نفسه، ص 04.

العناصر الوطنية التي فازت في الانتخابات، واستبدالها بعناصر ما يعرف بالصف الثاني من عناصر الجماعات المتطرفة، وجماعة الإخوان، ونظرا لارتباط هذا التيار مع نظرائه في مصر الذين تمكنوا كذلك من الفوز بالانتخابات المصرية بطريقة كانت محل شكوك المراقبين، إلا أن ثورة 30 يونيو 2013 في مصر كانت علامة فارقة في ضرب مشروع ''الاسلامويين'' ليس في مصر فقط بل في كل المنطقة بما في ذلك ليبيا، وقد ظهر ذلك جليا سنة 2014 عقب انتهاء فترة المؤتمر الوطني الذي أصر على التمديد لنفسه، وما أعقب ذلك من انتخابات برلمانية نتج عنها مجلس النواب الليبي، ثم انضمام العديد من الكوادر العسكرية مع شباب الأحياء في مدينة بنغازي الذين انتفضوا على الجماعات الإرهابية بما عرف لاحقا بعملية الكرامة، التي قادتها القوات المسلحة العربية الليبية، وهي التي تمكنت من إنقاذ المنطقة الشرقية من سطوة الجماعات المتطرفة، وتأمين السواد الأعظم من مدنها وقراها، والتي تعد امتدادا طبيعيا لمصر[1].

ونظرا لوحدة الهدف بين قوات الأمن في البلدين، والارتباط الاستراتيجي في موضوع الأمن الوطني في البلدين لاقت جهود الجيش الليبي دعما من عدة أطراف دولية وأقليمية، وجاءت مصر في مقدمة الداعمين، ليس للقوات المسلحة فقط بل لمجلس النواب والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه، قبل ولادة حكومة الوفاق المنبثقة عن الاتفاق السياسي الذي وقع في الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015، والتي أصبحت بفعل التأييد الدولي هي الحكومة المعتمدة على الرغم من عدم المصادقة عليها واعتمادها من قبل مجلس النواب[2].

ويتسم الدور المصري في ليبيا بفاعلية كبيرة لارتباط السلطات المصرية بعلاقات وثيقة ومتوازنة مع مختلف الأطراف السياسية في ليبيا على اختلاف مشاربها، لا سيما بعد اهتمام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بشكل شخصي، عبر حرصه على الالتقاء مع قادة مختلف التيارات في ليبيا، وتكليف لجنة وزارية مصرية تعني بالملف الليبي، وتشكلت اللجنة المصرية المعنية بليبيا بقرار من الرئيس عبد الفتاح السيسي في أغسطس من عام 2016، وأسند رئاستها إلى رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية حينها، الفريق محمود حجازي، الذي كان مسؤولاً عن التعاون مع الجيش الليبي بقيادة حفتر لسنوات[3].

---

[1]– أفريكن منجر، مليارات دولار حجم الاستثمارات المصرية في ليبيا:
http://www.africanmanager.com/site_ar/detArticleP.php?art_id=434

[2]– عزة هاشم أحمد،مرجع سابق، ص04.

[3]– زهير حامدي،مرجع سابق، ص41.

وعقدت اللجنة جملة من الاجتماعات واللقاءات مع مختلف الأطراف الليبية، وكان نشاطها منصبا في اتجاه تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المختلفة، وتقريب وجهات النظر للتوصل إلى حل يساهم في الخروج من الأزمة الليبية[1].

ويرتكز التدخل المصري في ليبيا على عدة مرتكزات، وينطلق من جملة من الدوافع تتمثل في تأمين الحدود بين البلدين، والتصدي لتحركات الجماعات الإرهابية بين البلدين، وقيام مصر بدورها الإقليمي في المنطقة.

المطلب الثاني: تقييم الاستراتيجية المصرية في ليبيا.

– دوافع التحركات المصرية في ليبيا:

التصدي لنفوذ التنظيمات الإرهابية:

تتصاعد أهمية المساعي المصرية لحل الأزمة الليبية، في ضوء التوقعات بتحول ليبيا إلى مركز بديل لنشاط تنظيم ''داعش''، عقب انحساره وانسحابه من مراكز نفوذه في كل من سوريا والعراق. وترجح العديد من التحليلات أن ليبيا تمثل البيئة الملائمة لإعادة تمركز التنظيم واستعادة نفوذه.

وتتزايد خطورة المشهد، في ظل الروابط الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية بين التنظيمات الإرهابية الفاعلة في ليبيا، وتلك التي تحاول تصعيد نشاطها في الداخل المصري[2].

تأمين الحدود:

يعد الأمن الداخلي الليبي جزءاً من الأمن القومي المصري. وفي ضوء الحدود المشتركة الممتدة بين البلدين، وما شهدته مصر من محاولات تسلل، والهجمات الإرهابية المنظمة التي عكست وجود تنسيق بين التنظيمات الإرهابية في مصر وليبيا، والذي نتج بصورة رئيسية عن '' الحدود الرخوة''، تواجه مصر مهمة شديدة الصعوبة نظرا لتوليها منفردة مهمة تأمين الحدود، ومن هنا تسعى مصر لتعزيز قيام جيش وطني ليبي فاعل وقادر على التصدي لمحاولات التسلل والمشاركة في تأمين الحدود[3].

---

[1]– عزة هاشم أحمد،مرجع سابق، ص04.

[2]– سهام بورسوتي، المدير السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية اللواء حسام سويلم، غارة صبراته منفصلة ولا علاقة لها بمحاربة داعش، مرجع سابق، ص12.

[3]– وحدة تحليل السياسات، التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا.(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010)، ص 17.

دور إقليمي فاعل:

لا شك في أن السعي المصري لحل الأزمة الليبية وتحركاتها في هذا الصدد تأتي استنادا إلى محاولة مصر تعزيز دورها الإقليمي، ولتكون أيضا طرفاً فاعلاً في أي تسويات سياسية داخل ليبيا، خاصة مع تصاعد نفوذ الجماعات الموالية للإخوان المسلمين في داخل ليبيا، ومحاولات فرض النفوذ التي تقوم بها القوى الدولية التي تسعى إلى إعادة تشكيل الواقع السياسي في الداخل الليبي بما يخدم مصالحها ويضر بالمصالح المصرية التي لا شك فى أنها سوف تتأثر بصورة مباشرة بالتغييرات السياسية الداخلية في ليبيا[1].

دلالات ونتائج التحركات المصرية في ليبيا:

عند تتبع التحركات السياسية المصرية حيال الملف الليبي، نجد أنها تقوم على مجموعة من الثوابت المهمة، والتي تتمثل في الحرص على دعم الحلول السلمية للأزمة الليبية، ورفض أي تحركات عسكرية في هذا الصدد، وإقامة دولة وطنية، والحفاظ على وحدة وتماسك الأراضي الليبية، بالإضافة إلى دعم إقامة جيش وطني قوي ومتماسك، ورفض الاعتراف بالميلشيات المسلحة.

وتتضمن أهم ملامح التحرك العسكري في ليبيا في هذا الإطار ما يأتي:

الدعم العسكري:

وقد اتخذ الدعم العسكري المصري ثلاثة مسارات رئيسية، تضمنت:

دعم وتوحيد الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر، حيث تسعى مصر إلى تشكيل جيش ليبي قادر على استعادة تماسك الدولة من الداخل وحماية حدودها، وتمثلت أهم أوجه الدعم التي قدمتها مصر للجيش الوطني الليبي في تدريب كوادر الجيش، وتعزيز قدراته الاستخباراتية، بالإضافة إلى المساعي السياسية المصرية لفك الحظر عن تسليح الجيش الليبي، والحصول على اعتراف دولي بالجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء حفتر[2].

وفي إطار المساعي المصرية لتوحيد الجيش الليبي، قامت اللجنة المصرية المعنية بليبيا في 18 سبتمبر 2017 باستضافة لجنتي التواصل العسكري بليبيا، ونتج عن اللقاء تشكيل مجموعة من اللجان النوعية والفنية

[1] – وليد ارتيمة ،مرجع سابق، ص96.

[2] – حسين مفتاح،مرجع سابق، ص 06.

التي ستعقد مجموعة من اللقاءات الدورية لبحث آليات تشكيل جيش ليبي قوي وموحد، وقادر على تمثيل مختلف فئات الشعب[1].

حماية الحدود:

تمتد المنطقة الحدودية بين مصر وليبيا ما يزيد على ألف كيلو متر مربع، وتشكل واحد من المنافذ الرئيسية لتسلل التنظيمات الإرهابية، وعمليات تهريب الأسلحة وغيرها، وتحاول مصر دعم الجيش الليبي في عمليات تأمين الحدود، ولكن نظرا لطول الحدود المصرية – الليبية، فغالبا ما تأخذ مصر على عاتقها عملية تأمين مزدوج للحدود، في ظل فراغ نقاط التأمين من الجهة الليبية، منذ عام 2011 وحتى الآن.

– الضربات العسكرية الموجهة لأوكار ومناطق تمركز التنظيمات الإرهابية:

حيث قامت مصر بعدد من الضربات العسكرية الناجحة في هذا الصدد، وقضت على العديد من أماكن تمركز وتدريب العناصر الإرهابية، وأسهمت في تعزيز نفوذ الجيش الوطني الليبي، وكما أسهمت بصورة فاعلة في تحرير مدينة بنغازي الليبية، وآخرها مجموعة الضربات المركزة التي تمت في مايو الماضي ونجحت في تدمير المركز الرئيسي لشورى مجاهدي درنة[2].

دعم المصالحة الوطنية وتوحيد القبائل:

تسعى مصر للوصول إلى توافق في الآراء المختلفة بين النخب الليبية، وتحاول أن تقف على مسافة واحدة من مختلف أطراف الصراع في ليبيا للوصول إلى صيغة ملائمة للمصالحة.

وقد قام الرئيس عبد الفتاح السيسي في أغسطس 2016 بتشكيل اللجنة المصرية المعنية بمتابعة الشأن الليبي برئاسة الفريق محمود حجازي، والتي نجحت في تعزيز ثقافة الحوار بين مختلف الأطراف، وتستضيف مصر بصورة متكررة اجتماعات النخبة واللقاءات الدورية بين القبائل الليبية، في محاولة منها لتوحيد الرؤى بين مختلف التوجهات المتعارضة[3].

وقد نجحت مصر في تنسيق لقاء جمع بين السراج وحفتر في مدينة المرج شرق ليبيا، وعقدت سلسلة من اللقاءات الفردية مع السراج وحفتر وعدد من القادة الليبيين، توصلت من خلاله إلى اتفاق مبدئي حول عدد من الثوابت، على رأسها الحفاظ على وحدة ليبيا.

---

[1]– عزة هاشم أحمد،مرجع سابق، ص04.

[2]– وحدة تحليل السياسات، مرجع سابق، ص17.

[3]– السنوسي بسيكري، مرجع سابق، ص 106.

وقد اتفق الحضور على مجموعة من القضايا المعلقة، يأتي في مقدمتها إعادة النظر في صلاحيات المجلس الرئاسي الليبي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة السراج، ومنصب القائد الأعلى للجيش واختصاصاته وتوسيع عضوية المجلس الأعلى للدولة، إضافة إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بحلول فبراير 2018[1].

التحركات الإقليمية:

بالإضافة إلى النجاح المصري في الحفاظ على دعم الإمارات والسعودية لحلفائها داخل ليبيا، فإنها بذلت أيضا العديد من الجهود الناجحة مع دول الجوار الليبي.

فقد استضافت مصر في يناير الماضي الاجتماع العاشر لوزراء خارجية مجموعة دول جوار ليبيا، والتي تضم كلا من مصر، وليبيا، والسودان، والجزائر، وتونس، وتشاد، والنيجر، برئاسة وزير الخارجية سامح شكرى وذلك في إطار سلسة من اللقاءات التي حرصت اللجنة الوطنية المعنية بليبيا على تنظيمها مع دول الجوار الليبي، ونجحت مصر في الوصول إلى العديد من التفاهمات في هذا الصدد، أبرزها إقناع كل من الجزائر وتونس بأهمية وجود جيش وطني ليبي بقيادة حفتر.

التحركات الدولية:

وامتدت المساعي المصرية لدعم القضية الليبية إلى المستوى الدولي. فبالإضافة إلى نجاح مصر في تحييد موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف الليبي، اتخذت القاهرة موقفا رسميا داعما لجهود الأمم المتحدة في هذا الصدد، آخرها حضور الرئيس عبد الفتاح السيسي الاجتماع الخاص بالملف الليبي في الأمم المتحدة وتشديده على أهمية المحافظة على وحدة وتماسك الجيش الليبي.

وقد بدت نتائج نجاح المساعي المصرية على المستوى الدولي بوضوح في العديد من المؤشرات، آخرها كانت تصريحات وزير خارجية فرنسا في مايو الماضي، والتي قال فيها إن فرنسا تراجع موقفها من الصراع الليبي، ودعت للمرة الأولى علنا لتشكيل جيش وطنس موحد، يشمل القائد خليفة حفتر للتصدي للتنظيمات الإرهابية[2].

[1]– عزة هاشم أحمد،مرجع سابق، ص04.

[2]– مرجع نفسه، ص04.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال ما سبق نستخلص ما يلي:

– هناك عدد كبير من التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية وخاصة في منطقة شمال إفريقيا،ومن أبرز هذه التنظيمات تنظيم القاعدة بفروعه المختلفة خاصة داعش الذي هو باختصار للحروف الأولى من كلمات الدولة الإسلامية في العراق والشام،وهو تنظيم يتبنى الفكر السلفي الجهادي.

ـ منذ سقوط حكم معمر القذافي انزلقت ليبيا نحوى الفوضى،التي أدت إلى دخول داعش كقوة رئيسية وحيدة مهيمنة على كل المشهد العسكري على الأرض.وقد استفادة التنظيم من الوضع حتى ينمي نشاطه في منطقة المغرب العربي عموما.

ـ إن تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال إفريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا.

ـ إن لدى مصر خبرة رائدة في مجال مشكلة الإرهاب الذي هو من ضمن مشكلات القارة الإفريقية فلا شك أنها ستكون حاضرة في تعاملها مع أجندة العمل الإفريقية خلال عام 2019م.

ـ من أهم الدوافع المصرية في ليبيا هي التصدي لنفوذ التنظيمات الإرهابية وتأمين الحدود وكذلك تعزيز دورها الإقليمي لتكون أيضا طرفا فاعلا في أي تسويات سياسية داخل ليبيا.

الخـــاتمـــة

يعتبر الربيع العربي قياما للشعوب ضد النظم الحاكمة مطالبة حكامها بالأفضل أو التنحي للمضي نحو الأفضل في عمليات شبيهة بعمليات التحول الديمقراطي وهو ما عجل بسقوط هذه الأنظمة في الدول التي مسها الربيع العربي.

ما ميز الحراك العربي انه كان مدعوما من قبل الدول الغربية بحيث كانت لها أدوار بارزة في وضع مخططات لإسقاط حكومات معينة قصد الحصول على مصالح اقتصادية في أغلبها.

وما زاد من حدة الحراك هي الجماعات المتطرفة و التنظيمات الإرهابية التي جعلت من الحراك يأخذ منحى أخر تحت مسمى تطبيق الشريعة الإسلامية، إن معانات ليبيا من مشاكل داخلية سببها التنوع القبلي وكثرة الطوائف جعل منها أكثر عرضة للغزو من قبل تنظيم الدولة الإسلامية وبذكر التباينات بين أقلياتها وطوائفها ساعد ذلك في تغلل هذا التنظيم داخلها.

مما سبق نجد إن تنظيم الدولة الإسلامية كانت له حصة الأسد من خلال الجرائم والفتن التي كان يمارسها وهو ما جعل من مصر وليبيا تنتهجان سياسات تعاونية من شانها الحد من خطر تنظيم الدولة الإسلامية.

النتائج المتوصل إليها:

* الربيع العربي استراتيجية أجنبية ضد الدول العربية بدايتها الأولى كانت لتجسيد مشروع الشرق الأوسط الجديد.

* ظاهرة الإرهاب الدولي ظاهرة عالمية لكن جل ارتكازها يمس الدول العربية و ذلك راجع إلى أسباب عدة قد يكون التطرف و التشدد واحدا منها.

* منذ سقوط حكم معمر القذافي انزلقت ليبيا نحو الفوضى، مع تنافس الفصائل المتناحرة على السلطة والنفوذ في جميع أنحاء البلاد.

*تحولت الثورة الليبية من ثورة فبراير إلى ثورة مسلحة الذي يحتضنها شباب وهذه المواجهة المسلحة ضد نظام العقيد القذافي

* التباين المجتمعي و الطائفي في ليبيا زاد من حدة الأوضاع النزاعية خلق فيها انعدام الاستقرار وحالة اللاأمن.

* سقوط نظام الحكم الليبي وسيطرة الإرهاب والمرتزقة على الأوضاع في ليبيا جعل دول الجوار تدخل في حالة من الاستنفار والتأهب لأي عدوان مفاجأ.

* قرار مصر بدعم ليبيا في مواجهة الإرهاب نابع من مخاوفها على أمنها القومي وأمن حدودها وذلك من خلال وضع استراتيجياتها صوب الاستغلال الليبي.

قائمة المصادر والمراجع

*** الكتب باللغة العربية:**

1. أبو بكر ياسين عبد الرحمن ، "الإرهاب باستخدام المتفجرات". (دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمني والتدريب 1992).
2. أبو عين جمال زايد هلال، الإرهاب وأحكام القانون الدولي،(عمان:،عالم الكتب الحديث،2008)
3. ارتيمة وليد، المشهد الليبي، استمرار تعقيدات الحل السياسي والعسكري، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، سنة 2016).
4. إمام حسين خليل، الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، دراسة تحليلية نقدية، (دار مصر المحروسة، القاهرة، 2002).
5. بدر محمد أسامة، مواجهة الإرهاب دراسة في التشريع المصري والمقارن، (مصر،النشر الذهبي للطباعة،2000).
6. بسيكري السنوسي ، ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، سنة2013).
7. بسيوني هبة الله أحمد خميس، الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته، (الإسكندرية، دار الجامعة، سنة 2009م).
8. بلخوية دريس ، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس الجزائر والمغرب"، دفاتر السياسة والقانون، ع.11 ، (جوان 2014).
9. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا، الحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
10. بن غانم السدلان صالح ، "أسباب الإرهاب والعنف والتطرّف"، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ب.س.ن).
11. بن يوسف نبيلة ، تداعيات الثورة الليبية ومخاطر الحرب الأهلية، (بيروت:مركز المسبار للدراسات والبحوث،سنة2012).

12. بوادي حسين المحمدي ،الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،سنة2005).

13. جرادي محمد وليد أحمد ،الإرهاب في الشريعة والقانون،(بيروت،:دار النفاس،2008).

14. حرب علي ، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، (بيروت ، الدار العربية للعلوم، 2011).

15. حريز عبد الناصر ، النظام السياسي الإرهابي دراسة مقارنة من النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا،(مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1997م).

16. حلمي نبيل احمد ،الإرهاب الدول وفقا لقواعد القانون الدولي العام،(القاهرة:دار النهضة العربية،سنة1988).

17. الخير هاني ، أشهر الاغتيالات السياسية في العالم، (بيروت: دار أسامة، ط1، 1998).

18. دبارة مصطفى مصباح ، الإرهاب مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، ط1، (بنغازي جامعة قار يونس 1990).

19. رفعت أحمد محمد والطاير صالح بكار ،الإرهاب الدولي،(باريس: ،مركز الدراسات العربي الأوروبي،ط1، 1998.

20. السيد كامل شريف ، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، (القاهرة، دار النهضة، 2001).

21. شافعي بدر ، إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا، (مركز الجزيرة للدراسات:19 مارس/آذار 2015).

22. شكري علي يوسف، الإرهاب الدولي"، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، سنة2008م).

23. طوالبة حسن ، العنف والإرهاب في منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا، (عمان: جدارة للكتاب العالمي، 2005).

24. عبد الفتاح عصام ، الجريمة الإرهابية، (الإسكندرية جمهورية مصر العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2005).

25. عبد الكافي عبد الفتاح إسماعيل أستاذ مساعد الإعلام التربوي وأدب الأطفال وعضو اتحاد الكتاب، محور الأول، وزارة الإعلام، "الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر"، الهيئة العامة للاستعلامات.

26. عبد المنعم هويدا محمد ، العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان، (القاهرة، 2006).

27. عبد الهادي عبد العزيز ، مخيمر،الارهاب الدولي، (بيروت ، دار النهضة العربية،سنة1986م).

28. عثمان الحسين محمد نور، ياسر عوضي الكلام المبارك، الهجرة الغير الشرعية والجريمة، (الأردن: عمان، حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014).

29. عرابي محمود ، "الإرهاب، أنواعه، أسبابه، أثاره، أساليب مواجهته"، (الجزائر، دار الثقافة للنشر ،ط1،سنة 2007م).

30. العرادي عبد الرزاق ، حكومة الوفاق الوطني، فرص النجاح واحتمالات الفشل،(قطر:مركز الجزيرة للدراسات، سنة2016).

31. عزة هاشم أحمد، أبعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا 20-11-

32. عطوان عبد الباري ، الدولة الاسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2015.

33. عيد محمد بدري ، "داعش "وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم،(مركز الجزيرة للدراسات، قطر، سنة2015).

34. الكردوسي عبد الجواد عادل ، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطن، (السعودية، مكتبة الأدب، ط1، 2005).

35. المجذوب محمد ، خطف الطائرات في الممارسة والقانون،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،1974م).

36. الهاشمي هشام ، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة، (دار الحكمة لندن/ دار بابل بغداد، سنة2015).

37. وحدة تحليل السياسات، التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010).

38. يوسف محيسن محمد حسن ، "الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة"، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2012).

*** الكتب باللغة الاجنبية:**

1. Bernard bouloc, le terrorisme problèmes actuelles de science criminelle, Marseille: Presses universitaires, 1989.
2. Kenneth N.Waltz, thoury of international Politics. New yourk, Mcgraw-Hill, p1979.
3. Paul D Williams, Scurity studies, an intraduction, pulishedin the U.S.A and, roughage, 2008.
4. Sotille, « le terrorisme internationale » Recueil des cours de l'académie de droit international, Vol65,1938.

*** المذكرات:**

1. تباني وهيبة،الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(كلية الحقوق والعلوم السياسة جامعة، مولود معمري تيزي وزو،2014).
2. جلال أمينة ، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، سنة 2014).

3. حمزاوي جويدة ، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

4. غريب حكيم ،الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، الجزء الأول،(2019/05/21).

5. مقدر منيرة ، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، رسالة الماستر في الحقوق، تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

***الموسوعات و القواميس:**

1.الكيلاني عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية،(عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع،1990).

2.غراهم إيفاتر وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،تر.مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات مركز الخليج للأبحاث،2004).

*** المجلات:**

1. آلان بارلويه، هل نستطيع التدخل عسكريا في ليبيا؟ جريدة الحياة" لندن"، 2فبراير/شباط 2015

2. ابن منظور أبي الفضل ، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، ط3، مجلد الأول، مادة رهب، سنة).

3. خاطر مايا ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 03، (2011).

4. رمسيس بهنام، القسم الخاص في قانون العقوبات العدوان على أمن الدولة الداخلي والعدوان على أمن الأشخاص والأموال ،(مصر، منشأة المعارف، سنة 1982م

5. رمضان محمد حمدان ، الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلة 11، العدد1 (2011).
6. سهام بورسوتي، المدير السابق لمركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة المصرية اللواء حسام سويلم، غارة صبراته منفصلة ولا علاقة لها بمحاربة داعش، الخبر العدد 8070، 2016/02/22.
7. طبقا لتقرير أعده "فرانسوا رامي" لجريدة لبراسيون سنة 1995 ، فبوسع أي كان صنع قنبلة قوية بمطالعة كتاب من 70 صفحة عبر ثاني موقع في الانترنيت، أنظر: آمال ف.ش.،"الأمن والإجرام المعلوماتي"، مجلة الجيش، العدد476، مارس 2003.
8. عطية إدريس ، تهديدات الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا، المجلة الجزائرية للدراسات الإستراتيجية، ع. 4.
9. مفتاح حسين ، الدور المصري في الملف الليبي، استثنائية الهدف والفاعلية، بوابة إفريقيا الإخبارية، 2018.
10. حامدي زهير ، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمالات،(مجلة سياسات عربية، عدد 07، سنة2014).

الملتقيات:

1.ولد الصديق ميلود، دور المنظمات الحكومية في التعامل مع ظاهرة الهجرة الغير شرعية من منظور مقاربائي إفريقي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي: الهجرة الغير الشرعية، واقع تداعيات، (أيام 03-04، مارس، جامعة أدرار 2014).
2.أعمال ندوة الإرهاب والعولمة، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2006).

*** المواقع الالكترونية:**

1. أحمد جمعة، مصر-تتبنى- قراراً- في-مجلس- الأمن- حول- تجنب- ومكافحة تمويل الإرهاب.

https://www.youm7.com/story/2019/3/29/

2. أفريكن منجر، مليارات دولار حجم الاستثمارات المصرية في ليبيا:

http://www.africanmanager.com/site_ar/detArticleP.php?art_id=4

3. الإرهاب تعريفه ونظرياته وأشكاله: ، https://middle-east-online.com

4. حكيم غريب،الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب،الجزء الأول، https://www.sasapost.com/opinion/algeria-strategy-in-fighting-terrorism/

5. فريدريك ويري،" إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا :التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن"، معهد كارنيجي لأبحاث السلام)، 25 سبتمبر/أيلول. 2015.

http://carnegie-mec.org/publications. mec.org/publications/?fa=56943#

http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/25/intv-amanpour-ali-khedery-isis- يوم: 2018/03/12-25 /2015/05.

4. نور الدين العلوي، تونس: ثنائية مواجهة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان، في: http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/08/201581984741699865.html

5. عبد المحسن محمد ، جهود مصر في مكافحة الإرهاب خلال3سنوات،

https://www.mobtada.com/details/697565

6. عزة هاشم أحمد، أبعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا

2017http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID

7. محمد عبد المحسن،جهود مصر في مكافحة الإرهاب خلال 03 سنوات.

https://www.mobtada.com/details/697565

8. محمود دلال ، مكافحة الإرهاب في افريقيا، ما الذي يمكن أن تقوم به مصر، https://www.ecsstudies.com